جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية_ كلية الإدارة والاقتصاد

تجربة السوق الاشتراكية في الصين وكيفية الاستفادة منها في العراق

أطروحة دكتوراه تقدم بها الطالـــــب

سعدون رشيد خضير

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة ـ دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الكريم جابر سنجار

1442هـ

2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

((قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ))

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة : الآية (32)

قال النبي الاكرم (ص)

من اراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن اراد الاخرة فعليه بالعلم ، ومن اراد هما معا فعليه بالعلم ....

صدق رسول الله (ص)

اقرار المشرف

اشهد ان الاطروحة الموسومة ب (**تجربة السوق الاشتراكية في الصين وامكانية الاستفادة منها في العراق**) للطالب (**سعدون رشيد خضير**) قد جرت تحت إشرافي في قسم الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

المشرف :ا . د . عبد الكريم جابر شنجار

اقرار رئيس قسم الاقتصاد

بناء على توصية الاستاذ المشرف ارشح هذه الاطروحة للمناقشة

رئيس قسم الاقتصاد

اقرار الخبير اللغوي

اشهد ان الاطروحة الموسومة ب (**تجربة السوق الاشتراكي في الصين وامكانية الاستفادة منها في العراق)** للطالب (**سعدون رشيد خضير)** قد جرت مراجعتها وتصحيحها لغوياً تحت اشرافي حتى اصبحت بأسلوب علمي سليم من الاخطاء اللغوية ، ولأجله وقعت.

التوقيع :

الاسم :

التاريخ : / / 2021

الاهـــداء

الى ... خاتم الانبياء والمرسلين محمد (ﷺ) واهل بيته الطيبين الطاهرين

الى.... وطني الغالي

الى .... شهدائه الابرار

الى ....من تحلى الحياة بوجودهم وتشرق الدنيا برضاهم

(اخواني واخواتي زوجتي واولادي)

الى...من مهدوا الطريق امامي للوصول الى ذروة العلم

(اساتذتي الافاضل)

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

شكر وعرفان

قال تعالى:(لئن شكرتم لأزيدنكم) بعد شكر الله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ومجده وبعد حمده المنفرد بالعز والارادة والتدبير ، حمدا يوازي نعمائه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وسلم .

يطيب لي في البدء ومن واجب الامانة والاخلاص ان اذكر عميق شكري وتقديري الى استاذي المشرف الفاضل الدكتور **عبد الكريم جابر شنجار** لسعة قلبه وانفتاح آرائه العلمية وتوجيهاته المخلصة وملاحظاته القيمة والمتابعة المستمرة فدعواتي له بالتوفيق ودوام الصحة.

ويسعدني ان اتقدم بجزيل الشكر لعميدة كلية الادارة والاقتصاد الدكتورة **(سوسن كريم هوران الجبوري)** ورئيس قسم الاقتصاد الدكتورة **(سندس جاسم شعيبث)** واشكر جميع اساتذتي في قسم الاقتصاد (الاستاذ الدكتور سالم عبد الحسن رسن ، الاستاذ الدكتور موسى خلف عواد ، الاستاذ الدكتور نبيل مهدي الجنابي، الاستاذ الدكتور عبد العظيم عبد الواحد الشكري ، ، الاستاذ الدكتور نزار كاظم صباح الخيكاني ، الاستاذ الدكتور كريم سالم الغالبي ، الدكتورة امل اسمر زبون ، الاستاذ الدكتورة بتول مطر الجبوري ، الدكتورة مياسي جلال) وجميع اساتذة ومنتسبي قسم الاقتصاد .

ويسرني ان اتوجه بالشكر والامتنان الى زميلتي **(مروة علاوي الجبوري ومليحة جبار)** كما لا يفوتني ان اشكر كل من الدكتور (واثق الموسوي) رحمه الله والدكتور **(عبد علي المعموري)** والدكتور (رائد النصراوي) والدكتور (خضير الوائلي) .

واتقدم بالشكر الى كل الذين قدموا يد المساعدة بنصيحة او توجيه او ارشاد فمن لم اذكر اسمه قد كان لي في الغيب حاضر.

واخيرا فإنّ هذه الدراسة ماهي الا كأي عمل انساني لا يخلو من نقص أو قصور فإنْ كان ثمة اجادة فالفضل لله سبحانه وتعالى ثم لمن قام بالأشراف ،وإن كان ثمة قصور او تقصير فمني ،والحمد لله الذي انفرد لنفسه بالكمال وجعل النقص سمة تستولي على جملة البشر .

والحمد لله رب العالمين

المستخلص

ان تجربة الصين في الاصلاح الاقتصادي تمثل اليوم معجزة اقتصادية بين الامم المختلفة بحيث غدت مثالا يقتدى بها من قبل الدول التي تمر في مرحلة انتقالية من نظام اقتصادي وسياسي الى اخر يختلف عنه تماما . وعاشت الصين مراحل عديدة انتقلت فيها من المجتمع البدائي الى مجتمع راقي قائم على اسس حضارية مزدهرة تنافس الدول الصناعية المتقدمة . وخلال هذا التحول تبنت الصين افكار واستراتيجيات قابلة للتطبيق بما ينسجم مع المجتمع الصيني الذي يمتلك ارقى الحضارات في العالم منذ الأف السنين قبل الميلاد وحققت الصين تقدما كبيرا في نموها الاقتصادي تجاوزت العديد من الدول الصناعية وهي اليوم تمثل ثاني اقتصاد على الصعيد العالمي وتشير التوقعات الى امكانية تخطي الولايات المتحدة الامريكية في مطلع العقد الثالث من القرن الحالي في مستوى الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من حجم السكان الذي يمثل نحو 18% من العالم .

وفي هذا البحث حاولنا قدر المستطاع من الاستفادة والامكانية لتطبيق بعض جوانب التجربة الصينية في العراق على الرغم من الاختلاف الكبير في اقامة التجربة الاشتراكية في الجانبين ، الا ان لا احد ينكر التجربة (السوق الاشتراكي) لما لها من دور في احداث التنمية المستدامة من طريق اعطاء دور كبير الى القطاع الخاص وبالتعاون مع القطاع العام دون التقليل من شان القطاع الاخير في ضوء المجتمع الصيني الكبير من ناحية عدد الافراد ، مع القيام بالاصلاحات في السياستين المالية والنقدية وهذا ما يفترض ان تقوم به الجهات الحكومية في العراق المسؤولة عن الاصلاح الاقتصادي والذي يعد حجر الزاوية في التخلص من احادية الجانب في الاقتصاد العراقي والذي يعاني كل بداية سنة من شحة في الموارد المالية التي تعتمد بنسبة 99% على الموارد النفطية ناهيك اختلاف الرؤى بين القوى السياسية الحاكمة في العراق ما بعد عام 2003 حول نظرتها الى اسلوب وطريقة ادارة الاقتصاد العراقي .

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	
الاهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	ا
قائمة المحتويات	ب-ث
قائمة الجداول	ح
قائمة الاشكال	ح
اولا: المقدمة	4-1
الفصل الاول خلفية الاوضاع الاقتصادية في الصين في مرحلتي البناء الاشتراكي والاصلاح	48-5
تمهيد	5
المبحث الاول طبيعة المجتمع الصيني وموروثاته الاجتماعية والفكرية والدينية	24-6
اولا : الخلفية التاريخية للمجتمع الصيني	11-6
ثانيا: طبيعة البناء الاشتراكي وفق الماركسية	24-11
المبحث الثاني مسوغات الاصلاح والتحديث	39-26
اولا : ملامح التجربة التنموية الصينية ومشكلاتها الاساسية	31-25
ثانيا : المسوغات الاقتصادية للاصلاح والتحديث في الصين	39-32

المبحث الثالث مسوغ التحولات في الاقتصاد الصيني	48.40
اولا-التجربة السوفيتية واثرها في بناء وتحديث الصين	44.40
ثانيا : ظهور العولمة ومنظمة التجارة العالمية	48.44
الفصل الثاني تجربة الاصلاح الاقتصادي والتحديث وبناء النضهة الصينية	112 .49
التمهيد	49
المبحث الاول : تجربة الاصلاح الاقتصادي	75.50
اولا: مبررات الاصلاح الاقتصادي	51.50
ثانيا : مراحل الاصلاح الاقتصادي	57.51
ثالثا: المكونات الرئيسية للإصلاح الاقتصادي	64.57
رابعا: عوامل نجاح التجربة الصينية	70.64
خامسا: الاصلاح في التجارة والاستثمار	75.70
المبحث الثاني تحليل نتائج مؤشرات الاداء الاقتصادي الصيني	95.76
اولا : حجم وهيكل الناتج المحلي الاجمالي	81.76
ثانيا : التجارة الخارجية للصين	89.82
ثالثا : مؤشرات الاقتصاد الكلي	95.89
المبحث الثالث البعد الاجتماعي لعملية الاصلاح الاقتصادي	112.96
اولا : تحديث قطاع التعليم	99.96
ثانيا : تحديث قطاع الصحة	103.99

ثالثا : العولمة الصينية (مبادرة الحزام والطريق)	112ـ103
الفصل الثالث الفرص والمجالات المتاحة لاستفادة العراق من التجربة الصينية	185 ـ 113
المبحث الاول اشكالية الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعراق	140 ـ 113
اولا : حجم وهيكل الناتج المحلي الاجمالي	121 – 114
ثانيا : هيكل التجارة الدولية للعراق للمدة (2018ـ1990)	126 – 122
ثالثا : الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق	140 – 127
المبحث الثاني اشكالية الاصلاح والتحول في الاقتصاد العراقي	163 ـ 141
اولا : مبررات الاصلاح الاقتصادي في العراق	147ـ144
ثانيا : البيئة الملائمة للاصلاح الاقتصادي	149ـ147
ثالثا : تنمية الموارد والقدرات البشرية	150
رابعا : الاصلاح السياسي	150
خامسا : السياسة الفنية والتكنلوجية	151
سادسا : السياسة النقدية	153
سابعا : السياسة الاستثمارية	156
ثامنا : السياسة التجارية	158
تاسعا : سياسة اصلاح القطاع العام وبدء الخصخصة	159
عاشرا : سياسة دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الاعمال	161
الحادي عشر : سياسة انشاء واقامة مناطق صناعية حرة	163
المبحث الثالث	185ـ164

كيفية الاستفادة من التجربة الصينية وامكانية النهوض الاقتصادي	
اولا :العلاقات الصينية العراقية ومفاعيلها الاقتصادية	164
ثانيا : الصين ... العراق وقابلية المحاكاة	167
ثالثا : اسباب نهج الصين في الاقتصاد العراقي	169
رابعا : مبادرة الحزام والطريق وتاثيره على الاقتصاد العراقي	170
خامسا : تمويل التنمية الاقتصادية عبر الاستثمارات والضامن النفطي	176
سادسا : الالتزام بالتنمية والاصلاح على المدى الطويل	185ـ177

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
1	هيكل توزيع الاراضي في الصين في ظل الاقطاع	13
2	الدخل القومي ومعدلات التراكم الرأسمالي والاستثمارات (1957-1949)	33
3	متوسط معدل نمو المتغيرات الاقتصادية الرئيسية	35
4	الزيادة السنوية في الاستهلاك(1953-1975)	35
5	تطور قيمة الناتج الصناعي في الصين (1949-1970)	36
6	احتياطيات الصين من مصادر الطاقة(النفط الخام والغاز الطبيعي)	66
7	انتاج الصين من مصادر الطاقة الثلاثة(النفط الخام ،الغاز الطبيعي ، الفحم)للمدة (2009-2019)	67
8	تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للصين والداخلة بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة(1990-2019)	73
9	حجم ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للصين ومعدل دخل الفرد للمدة (2003-2019)	77
10	هيكل الناتج المحلي الاجمالي للصين للمدة(2010-2020)	79
11	متوسط دخل الفرد الصيني للمدة (2010-2018)	81
12	صافي التجارة الخارجية للصين للمدة (2003-2019)	84
13	ابرز شركاء الصين في التجارة الخارجية لعام 2018	85
14	هيكل الصادرات للصين لعام 2019	87
15	الدول العشر الاولى على الصعيد العالمي في تجارة الادوية العالمية لعام 2019	102
16	توقعات للمواقع المتقدمة لدول صناعية وناشئة مختارة (2020-2034)وموقع الصين منها	109
17	نسبة مساهمة الناتج المحلي للصين الى الناتج المحلي الاجمالي للعالم	112
18	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للعراق للمدة (1990-2019)	116
19	القيمة والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2019)	118

20	حجم وهيكل التجارة الخارجية للعراق للمدة (1990-2019)	123
21	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق للمدة(2007-2018)	128
22	احتياطات العراق المؤكدة من النفط الخام والغاز لسنوات مختارة (1999-2019)	136
23	صافي التجارة الزراعية للعراق ونصيب الفرد منها للمدة (2010-2018)	138
24	الدين الخارجي للعراق للمدة (2005-2015)	144
25	معدلات البطالة للعراق للمدة (1990-2019)	146
26	حجم وحركة المرور في الموانئ العراقية المتوقعة للأعوام(2018,2028,2038)	173
27	اتجاهات الصادرات النفطية لعام 2019	174
28	العلاقات التجارية بين الصين والعراق للمدة (2001-2018)	179
29	ميزان الطاقة للصين والعراق للمدة (2008-2018)	182

الاشكال البيانية

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
1	حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل دخل الفرد (2003-2019)	78
2	الشركاء الرئيسيين للتجارة الخارجية للصين	86
3	هيكل الصادرات للصين	88
4	مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1990) و(2019)	119
5	تطور الدين الخارجي للعراق للمدة (2005-2019)	145
6	معدلات البطالة في العراق للمدة (1990-2019)	146
7	اتجاهات الصادرات النفطية العراقية لعام (2019)	174

المقدمة

تعد الصين الدولة الوحيدة في العالم التي شهدت تجربة بمثابة معجزة اقتصادية استمرت اكثر من ثلاثون عاما في الانتقال من مرحلة اقتصادية الى اخرى بنجاح مذهل ، ولا شك ان الوقوف على هذا النجاح يتطلب الوقوف على معرفة الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لكل المراحل الزمنية التي قطعتها التجربة الصينية في عملية النهوض الاقتصادي ، على الرغم من الاختلاف في المنظومة الابوية التي كانت تحكم حضارات الصين القديمة عن باقي الحضارات مثل (السومريين، المصريين ،الرومان) اذ كانوا الصينيون بالغي الحذر وشديدي الانتقائية فيما يستعيرونه من الثقافات الاخرى، وفي القرن التاسع عشر تعززت تحولات كبيرة توزعت بين الاحتلال الاجنبي والانغلاق عن العالم الخارجي ومن ثم الهزيمة واجبارها على القبول بمعاهدات غير كفؤة تفتح موانئها امام التجارة الدولية ، وكانت هذه المدة البداية لتحولات جذرية بدات في قيام ثورة 1911 م والحكم الجمهوري بزعامة (صن يات صن) ، وبعد مخاض كبير شهدته الصين التي كانت محل اطماع لدول مجاورة لها وفي مقدمتها اليابان وبريطانيا ، انتهت بتسلم الحزب الشيوعي الصيني السلطة في ادارة البلد بقيادة (ماو تس تونغ) وتطبيق صيغة (السوق الاشتراكية) باعتباره النموذج الملائم لدولة الصين ذات الكثافة السكانية العالية .

وبدات النهضة الحديثة في الاقتصاد الصيني بالاهتمام اولا بالزراعة واصدار قانون الاصلاح الزراعي عام 1950م ، ثم تبني مشروع (القفزة الكبرى الى الامام) من اجل تطوير القطاعات الزراعية والصناعية ، في المدن والذي ادخل الزراعة الى مرحلة جديدة عرفت بنظام (الكوميونات الشعبية) ، ثم رافق ذلك اعداد الخطط المركزية والبناء الثقافي والعلمي . والسؤال الذي يطرح متى غدت التجربة الصينية مثالا يمكن ان يحتذى به من قبل الدول الاخرى ومنها العراق ؟ كان ذلك مع تجربة الاصلاح الاقتصادي والتحديث في الصين عام 1978 م والتي

جاءت وفق مجموع من المنجزات ونفذت على عدت مراحل انتهت بتحول الصين الى معجزة اقتصادية حقيقية تنافس الاقتصادات المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة وفق الاستشرافات الدولية للنمو الاقتصادي سوف تزيح الولايات المتحدة الامريكية من مركزها قبل العقد الثالث من القرن الحالي .

وتأسيسا على ذلك يحاول البحث ان يطرح امكانية الاستفادة من تجربة السوق الاشتراكي في العراق على الرغم من الاختلاف الشاسع بين الدولتين من حيث الكثافة السكانية والارض حتى طبيعة التحول في النظام السياسي في العراق الذي جاء بفعل قوة خارجية ، ولكن يبقى الاقتباس من دروس التجربة الصينية عاملا مهما في العراق الذي يمر بمرحلة الاصلاح الاقتصادي لعل في مقدمتها البدء في التشخيص الدقيق للمشاكل الوطنية المرتبطة بالاستقرار في كل جوانبه، العمل على زيادة الناتج القومي الاجمالي للعراق ومتوسط دخل الفرد وتشجيع دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، مع التأكيد على اشراك القطاع الخاص دون تخلي الدولة عن دورها الريادي والاهتمام المتزايد بأحياء طريق الحرير .

اهمية البحث

تأتي الاهمية من حاجة العراق الى تبني الدروس الناجحة من تجارب تنموية اقتصادية مميزة للنهوض بالاقتصاد العراقي الغارق بمختلف المشاكل وفي الوقت نفسه الباحث عن اسلوب ناجح وسريع لتخطي التخلف الاقتصادي والتردي في الواقع الناجم منذ عام 1980 م .

مشكلة البحث

تتركز مشكلة البحث في التساؤل التالي : هل ان تجربة السوق الاشتراكي التي تبنتها الصين وما تلا ذلك من البدء في مرحلة الاصلاح الاقتصادي الحديث يمكن ان يتم اسقاط هذه التجربة على الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن .

هدف البحث

للتحقق من فرضية البحث يبين البحث هدفا رئيسيا يتمثل بما ياتي:

(الوقوف بالتفصيل على تجربة الاصلاح الاقتصادي الحديثة في الصين في مفاهيمها التي طرحت من قبل زعمائها في كل مرحلة من مراحل الاصلاح الاقتصادي ، وهل هناك امكانية الاستفادة منها في العراق)

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان تجربة الاصلاح الاقتصادي الحديث في الصين حققت الاهداف المنشودة من وراء تبنيها وهل هناك امكانية الاستفادة منها في العراق لما لها من مردودات ايجابية على عملية الاصلاح الاقتصادي المنشودة وغير المتحققة لحد الان في العراق) .

منهجية البحث

يبين البحث في البدء طريقة التحليل التاريخي لتجربة الصين منذ بدايات الامبراطورية الصينية مرورا بالأحداث في القرن التاسع عشر من ثم نستعين بالنهج الاستنباطي باستعراض عام للأحداث الاساسية لبيان السلوك الاقتصادي التي تم تبنيه من قبل قادة الاصلاح الاقتصادي في الصين واعتمد المنهج الاخير في قراءة البيانات الاحصائية الحديثة للوقوف على المؤشرات الكلية في كل من الصين والعراق .

هيكلية البحث

جرى تقسيم البحث الى ثلاثة فصول ، يتناول الفصل الاول خلفية الاوضاع الاقتصادية في الصين في مرحلتي البناء الاشتراكي والاصلاح وجاء في ثلاثة مباحث وهي (طبيعة المجتمع الصيني وموروثاته الاجتماعية والفكرية والدينية) و(مسوغات الاصلاح والتحديث) و(مسوغ التحولات في الاقتصاد الصيني) ، اما الفصل الثاني فقد تصدى الى تجربة الاصلاح الاقتصادي والتحديث وبناء النهضة الصينية وجاء في ثلاثة مباحث وهي (تجربة الاصلاح الاقتصادي) و(تحليل نتائج مؤشرات الاداء الاقتصادي الصيني) و (البعد الاجتماعي لعملية الاصلاح الاقتصادي) في حين تناول الفصل الثالث الفرص والمجالات المتاحة لاستفادة العراق من التجربة الصينية وجاء في ثلاثة مباحث (اشكالية الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعراق) و(اشكالية الاصلاح والتحول في الاقتصاد العراقي) و(كيفية الاستفادة من التجربة الصينية وامكانية النهوض الاقتصادي)

تمهيد :

يعد الاستدلال التاريخي الاسلوب لتفكير الصينيين بعد ان ظلت الحضارة الصينية محافظة على كيانها ومتواصلة ولم تندثر كباقي اغلب الحضارات القديمة الاخرى ، وبهذه الصفة تعد الحضارة الصينية واحدة من اقدم الحضارات التي ماتزال اثارها قائمة الى اكثر من اربعة الاف سنه ، وقد مرت الصين بمراحل منها ازدهار وتطور ومنها مراحل ركود وتخلف ، حتى اصبحت اهم دوله في شرق اسيا بامتداد تاريخها الممتد 40 قرنا من الزمان.

لذا فان دراسة الوضع الاقتصادي للصين يقودنا الى وجوب معرفة الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لها ، والمراحل الزمنية المتعددة بما فيها من صراعات وتناقضات فكرية واجتماعية واقتصادية ، كل تلك الاحداث والتي كانت بمنظور القادة وامام المسؤولين لبناء رؤية فكرية مهمتها كيفية بناء دولة صينية قوية تتمتع بالرفاه الاقتصادي وكذلك الاجتماعي ، لذا فقد اعتبرت افكار (ماو تسي تونغ) هي الاطار الفكري لبناء الاشتراكية في الصين ، وبالرغم من ان نموذج التجربة الصينية في التنمية في عهده لم تحقق طموحات الشعب الصيني ، بل ادت الى فشل كبير تمثل في انخفاض الانتاج واصابة الاقتصاد الصيني بالضعف لذا كان الزاما بيان المسوغات الاقتصادية للإصلاح والتحديث في الصين وبيان ايجابيات وسلبيات التحول الاشتراكي التي واجهتها الصين .

المبحث الاول

طبيعة المجتمع الصيني وموروثاته الاجتماعية والفكرية والدينية

اولا / الخلفية التاريخية للمجتمع الصيني

1- الطبيعة الاجتماعية للصين والسلطة الابوية

كانت السلطة الابوية نظاما عاما في اكثر الحضارات القديمة وشرائعها وان الاختلاف بينها حسب حالة كل شعب ، فنجد الهنود ، والمصريين ، والصينيين والرومان قد اقروا السلطة الابوية الواسعة ، في حين ان العراقيين القدماء خففوا من حدة هذه السلطة وضيقوا من نظامها[1]. ومع ظهور اول اسره في تاريخ الصين (اسرة شيا) في القرن 21 ق.م كان ذلك بداية لانتهاء المجتمع البدائي ، ودخول المجتمع الصيني الى مرحله المجتمع العبودي ، وقد ازداد النظام العبودي قوة في عهد (اسرة شانغ) و (اسرة تشو) التي تلت (اسرة شيا) وبداية عصر المماليك المتحاربة ، التي انتقلت بالمجتمع الصيني من المجتمع العبودي الى المجتمع الاقطاعي[2].

وقد تطورت الحضارة الصينية تطورا كبيرا خلال الف سنه تقريبا قبل الميلاد ففي هذا التاريخ ظهر ما يعرف بعهد الاسر الحاكمة (عهد السلالات) وقد مرت هذه المرحلة بثلاثة ادوار وفيما يلي بإيجاز لهذه الحضارات[3] .

الدور الاول : التقدم الحضاري الاول (القرن 11 ق.م – 220 م)

اذ حكمت الصين خلال الدور الاول ثلاث سلالات وهي كالاتي:

- **عهد سلالة تشو** : كان يحكم الصين ملوك يلقب كل واحد منهم بابن السماء ويعاونه موظف كبير (كرئيس الوزراء) وكانت اعمال الدولة موزعة على ست ادارات وهي الزراعة والحرب والاشغال العامة والمالية والشؤون الدينية والعدلية ، وكان على راس كل ادارة موظف كبير مسؤول امام الملك ومعاونه ، ففي هذا العهد اتسعت الصين غربا وجنوبا وشملت حوض النهر الازرق بعد ان كانت لا تتعدى حدود القسمين الاوسط والساحلي من حوض النهر الاصفر .

---

(1) د. عباس العبودي ، تاريخ القانون و شريعة حمورابي ، دار السنهوري، بيروت ، ط1 ، سنه 2015 ،ص 36 .
(2) تشي ون ، موجز احوال الصين ، ترجمة احمد مجد خبر ، دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين ، 1983 ، ص 19 .
(3) د. واثق علي الموسوي ، التنين الصيني ، دار الايام ، الاردن ، عمان ، ط 1 ، سنه 2019 ، ص 19 .

وكان المورد الرئيسي والنشاط الاقتصادي والاساسي للسكان هو الزراعة اذ تطورت اساليبها في شق قنوات الري من النهر الاصفر والازرق ، وفي هذه المرحلة اتسعت وازدادت اعداد المدن وظهرت طبقة متوسطة فيها من التجار والصناع واصحاب الحرف .

وقد تطور اسلوب الكتابة في هذا الدور من الطريقة التصورية الذاتية (تصوير الاشياء) الى الطريقة التطورية المقطعة وهي الطريقة المعتمدة حاليا ، لان الصينيين لم ينتقلوا الى الكتابة الابجدية كما هو معروف لدى العالم الحديث .

- **عهد سلالة تشين :** وهي اسرة الأباطرة التي كانت لها الفضل في توحيد البلاد حيث انتهت في هذا العهد عصر المماليك المتحاربة . وأسس أول دولة موحدة في تاريخ الصين تضم قوميات متعددة[1].

حيث قضى ملوك سلالة تشين على سلطة الاقطاعيين والزعماء المحليين وتقلص نفوذهم ، وعززوا سلطة الحكومة المركزية وعهدوا بالإدارة الى موظفين اكفاء يتم اختيارهم عن طريق مسابقات خطية منظمة ، فنشأ بذلك النظام الامبراطوري الصيني والذي استمر قائما طيلة الفي سنة تقريبا حتى تحول الى نظام جمهوري في عام1911.

- **اسرة هاند** : وهي ثالث اسرة امبراطورية في الصين حيث حكمت في فترة الحرب الاهلية التي حدثت بعد انتهاء حكم سلالة تشين واستطاعت من توحيد البلاد تحت رايتها وكانت عاصمتها (مدينة تشانغن) في هذا العهد تطورت التكنلوجيا و الهندسة وازدهرت جوانب مختلفة من العلوم .

وقد شهد اقتصاد الصين تطورا نسبيا كبيرا وشهدت الزراعة والحرف اليدوية والغزل والنسيج وصناعة السفن تطورا كبيرا [2].

الدور الثاني : دور الركود والاضطرابات(220م – 618 م)

بعد زوال سلالة هاند عام 220 ميلادية دخلت الصين في دور من الركود والانحطاط كان ذلك نتيجة للفوضى التي عمت البلاد في الداخل والاخطار التي تهددها من الخارج فقد ضعفت الحكومة المركزية واعلن عدد من الحكام تمردهم واستقلالهم عن المركز ، واحتلت القسم الشمالي منها قبائل المغول واستمر هذا الحال حوالي 400 عام ، دخلت الصين خلالها بالقرون المظلمة كالتي سادت اوربا بعد غزوات الهمج وسقوط روما في ايديهم .

---

[1] د. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وافاق تطوره المستقبلية ، دار وائل ، الاردن ، عمان ، 2001 ، ص 20.

[2] Rodzinsiwitod , AHistory of china . VOl .1, London pergman press , 1973 , p.20

الدور الثالث : دور الازدهار الحضاري الثاني (618 م – 906 م)

في عام 618 وصلت الحكم اسرة (تانغ) حيث احدثت تغيرات عدة ففي عهدها تم توحيد الصين واحدثت تغيرات اقتصادية سياسية عديدة منها [1]:-

ا- استطاعت ان تعيد للصين استقلالها السياسي وكان من المع الفترات الحضارية في تاريخ الصين ، فقد تميز هذا العهد بالتنظيم لدوائر الدولة وتطوير الشرائع والقضاء وتأسيس معاهد للتعليم ونتيجة للعناية بالتعليم ظهر العديد من الشعراء والادباء وفي هذا الدور قدم للعالم اول كتاب مطبوع عام (868)م ، وكذلك البارود والذي كان يستخدم في صناعة المفرقعات ما لبثوا في استخدامه لأغراض حربية في القرن الحادي عشر .

ب- تقليص الاقطاعات الكبيرة وتحديدها وتخفيض الضرائب وتشجيع الحرف وصناعة الحرير صناعة السفن وتشجيع التجارة ، كذلك عملت على اقامة علاقات اقتصادية وتجارية واسعة مع اليابان والهند وبلاد فارس والعرب ،وفي عهدها تطورت صناعة الورق والطباعة والبارود ، حتى اصبحت الصين مركزا تجاريا مهما في العالم القديم.

بعد سقوط سلالة تانغ عام 906م تردت حالة الصين واصبحت في حالة فوضى وما ان تسلمت اسرة (سونغ) الحكم عام 960م حتى هوجمت من قبل التتار ليحتل القسم الشمالي منها اما القسم الجنوبي فقد بقي تحت سيطرة ملوك (سونغ) وقد اشتهر في عهدها صناعة البورسلين وجودة انتاجه مما جعل الناس يطلقون عليه اسم الصيني ، وفي عام 1260م هاجمها المغول وتم ضم الجزء الجنوبي الى امبراطوريتهم فأصبحت الصين كلها خاضعة للحكم المغولي ، وما ان حل القرن السادس عشر حتى اصبحت الصين في حالة من الضعف والانحلال فانغلقت على نفسها وقطعت علاقاتها مع العالم الخارجي . وفي عام 1644 حكمت الصين اسرة تشينغ وهي اخر اسرة حكمت الصين حتى عام 1912، وبقيت الصين على حالها السابق حتى احتلالها من الدول الاوربية بالقوة في القرن التاسع عشر والعشرين مما زادها سوءا وتأخرا .

2- الموروث الفكري الصيني

كان الصينيون بالغي الحذر و شديدي الانتقائية ،فيما يستعيرونه من الثقافات الاخرى ،حتى عندما انتقلت اليهم التحسينات والابتكارات علمية سواء كانت هندية او عربية ، أذ كانت الصين منذ الاف السنين تؤلف عالما على حدة لا تتعامل مع امم اقل قوة تنظر الى حكامها على انهم اتباع الإمبراطورية

[1] تشين ش ، الصين عام 1998 ، دار النجم الجديد للنشر ، بكين 1998 ، ص 24 .

الصينية ، حيث انها لم تقيم علاقات مع الامم الاخرى على قدم المساواة ، و باستثناء البوذية القادمة من الهند في بداية التاريخ الميلادي ، كان الميل لدى الصينيين باعتبار حضارتهم هي الوحيدة بما تحمله من الافكار الكونفوشيوسية التي لها الاثر الواضح في الايدلوجية الصينية ، حيث انها تكرس في مبادئها تبعية المرؤوس للرئيس لذا نجد ان النخبة الحاكمة في كل زمان وجدت من صالحها الاعتماد على الافكار الكونفوشيوسية ، كذلك الايمان بان فكرة القانون الاخلاقي امر ضروري وكاف لكي يسود السلام الاجتماعي الشامل[1] ، وتكاد تكون الصين البلد الوحيد في العالم التي استطاعت ان تحافظ على ارثها الثقافي والفكري دون تأثير خارجي فعال ، اذ ان العالم الخارجي لم يستطيع ان يغير من ثقافة وسلوك وعقائد المجتمع الصيني ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تفاعل الاطار الحضاري مع الاطار السياسي الامر الذي ادي الى تحول الاطار الحضاري الى دولة وظلت الدولة الصينية قائمة رغم ما اصابها من ضعف واقتطاع بعض اجزاءها ولكن الكتلة الرئيسية المكونة للدولة (الحضارة) ظلت متماسكة . كذلك فأن الاستعمار الاوربي ورغم اقتطاعه اجزاء منها الا انه لم ينفذ الى قلب الصين، ومن المعتقدات الراسخة لدى الصينين ان الصين هي مركز الكون والدولة الوسطى الكونية وان جيرانها برابرة مما حدا الى اقامة سور الصين العظيم عام 221 ق .م الامر الذي ادى الى الحفاظ على وحدتها وتماسكها وساعد على تنمية الروح النظامية لديهم في مواجهة الغزاة وهو ما استفاد منه (ماوتسي تونغ)[2] وهذا ما يدل على اثر البعد التاريخي في الفكر للمجتمع الصيني .

وكذلك كانت اللغة الصينية بحد ذاتها كانت عقبة على مر القرون وكانت الواسط الاولى التي تشوه الافكار الاجنبية ، فقد كانت اللغة الصينية من حيث بنيتها ابعد ما تكون عن ان تناسب التعبير عن افكارهم لانها كانت تنقصها دلالات العدد والزمن والجنس والعلاقات وهي دلالات واضحة في كثير من الاحيان لتوصيل الفكرة الاجنبية [3]

3- مكانة الديانات في المجتمع الصيني :

ان الاديان التقليدية في الصين الكونفوشيوسية و الطاوية و البوذية هي المعتقدات السائدة ، ولكن بسبب امكانية ان يعتنق الشخص اثنين او اكثر من هذه المعتقدات التقليدية في وقت واحد وصعوبة التحيز الواضح بين البوذية والطاوية والديانات الصينية الشعبية يجعل اتباع الاديان ومعتنقيها اكبر من

---

[1] د . عبد الكريم ابو هات ، النظم الاقتصادية ، دار الكتب ، بغداد ، 2002 ، ص ص 594- 595

[2] د. زرقين عبود ، قراءات في التجربة التنموية الصينية وامكانية الاستفادة منها ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ، 48

[3] توبى أصف ،ترجمة د. محمد غصفور ،العلم الحديث ،الاسلام الصين ،الغرب، الكويت ،عالم المعرفة ،1998، ص 63.

تعداد السكان الحقيقي ، بالإضافة الى ذلك فأن اتباع البوذية والطاوية وحتى الكونفوشيوسية لا تعتبر بالضرورة دينا من جانب اتباع الفلسفات من حيث المبدأ حيث انهم يتجنبون النواحي اللاهوتية [1].

وهنا لابد من التطرق الى الديانات والمعتقدات الثلاثة السائدة لغرض معرفة وفهم الشخصية الصينية وطريقة تفكيرهم، وكالاتي :

أ- الكونفوشيوسية :-

كانت فلسفة (كونفوشيوس) ومحور اهتمامها هو البشر (الانسان) وليس الطبيعة حيث اكدت على سيادة القيم الانسانية و مبدأ المساواة ، وقسم الانسان الى عظيم يفهم الحق وانسان وضيع يفهم المنفعة [2]. وقد كان مفهوم السماء عنده بأنها قوة تقف الى جانب الانسان وركز في دعواته على التشديد على العلاقة الاسرية (العلاقة الابوية) في المجتمع واحترام الاب وطاعته ، وقد طبقت هذه الفكرة بمعنى واسع على الحاكم واعتبره ابا للشعب والمحكومين (يمثلون الابناء)[3].

وعبر مراحل التاريخ الصيني عاشت الكونفوشيوسية في الصين ، ففي عهد اسرة هاند 206 ق. م اصبحت افكار كونفوشيوس تمثيل الايدلوجية الرسمية للدولة وقد صاغت الصين نفسها في قوالب نظرياته ، حيث اثرت تعاليمه النظرية على الاجيال المتعاقبة واعتنق افكاره السواد الاعظم من الشعب الصيني.

ب- الطاوية :

جاءت هذه الفلسفة لتمثل حلا لاهم المشاكل التي واجهها المجتمع الصيني عبر مراحل تطوره ، وهي مشكلة العلاقة بين الدين والدنيا (بين النزعة الدينية التأملية و النزعة الدنيوية العلمية) حيث كان اهتمام الطاوية بالغيبيات وركزت على الطبيعة والتأمل فيها وجعلت من البساطة اساس للحياة ، وان الفضيلة تنبع من الداخل وليس من خلال نظام معين ، ويعد الفيلسوف الصيني (لاو تسي الطاو)[*] بأنه من اوجد الكون وهو الذي يحفظه ويمنحه النظام والحركة [4].

---

[1] د. واثق علي الموسوي ، مصدر سبق ذكره ، ص163 .

[2] وي جينغ تونغ ، الكونفوشيوسية والصين الحديثة ، دار الشعب للنشر ، شنغاي 1990 ، ص 15 .

[3] Arnold Toynbee Half of the world London , 1993 , p144

[*] ولد لاوتسي في سنة 600 ق . م في هونان وشغل عدد من المناصب حتى وصل الى منصب امين المكتبة الملكية في عهد اسرة تشو .

[4] محمد نعمان جلال ، الخصائص الأيدولوجية للمجتمع الصيني قبل ماو ، مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام ، عدد 47 يناير 1977،ص ص 220- 225.

ج- البوذية :

دخلت البوذية الهندية الى الصين وهيمنت على عقول الشعب الصيني قرابة 800 سنة وكانت منافسا شديدا وندا للكونفوشيوسية ، وقد دعت البوذية الى السلم وقتل الرغبات ورفض الحرب ، وكانت بهذا قد اتفقت مع الطاوية الا انها دعت الى التجسيد او التقمص وهو امر رفضته كل من الطاوية والكونفوشيوسية ، وكانت للبوذية رأيها الخاص في علاقات الافراد والشعوب لا تتناقض مع ما هو موجود من علاقات بل تعززها في كثير من الاحيان .

وقد عاشت هذه الافكار جميعها بسلام في علاقتها مع بعضها ، فهي لن تكن اديان سماوية وانما كانت افكار دنيوية ، وقد ساهمت هذه الافكار في نهاية القرن التاسع عشر في خدمة الهدف العام الذي اصبحت الصين تنشده ، وهو القضاء على النظام الاقطاعي والسيطرة شبه الاستعمارية التي كانت موجودة آنذاك في الصين [1].

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة الصينية سمحت وبدرجة محدودة من الحرية الدينية وهذا السماح يشمل المؤسسات الدينية التي وافقت عليها الدولة اي التي حصلت على الموافقات الرسمية [2].

ثانيا - طبيعة البناء الاشتراكي وفق الماركسية

شهد تاريخ الصين في القرن التاسع عشر تحولات كبيرة اتسمت بالاحتلال الاجنبي والاضطرابات الاجتماعية [3] ، فقد سعى الصينيون اقصى ما في وسعهم لجعل الصين مغلقة في وجه الغرب الى حد كبير ، مما ادى الى نشؤ صراع بين الصين وإنكلترا (حرب الافيون) استمرت من عام (1839)حتى عام (1842) انتهت بهزيمة الصين واجبارها على القبول بمعاهدات غير كفؤة وفتح موانئها امام التجارة الخارجية[4] مع تنازلها (الصين) عن هونك كونغ عام (1941) لإنكلترا ومنشوريا عام(1860) لروسيا وتايوان الى اليابان عام(1895) وادى هذا الوجود الاجنبي في الصين الى ولادة الرأسمالية في المدن الساحلية وتسبب ذلك الى تحول الصين تدريجيا الى مجتمع شبة اقطاعي واصبحت دولة فقيرة يعاني شعبها من البؤس والحرمان بسبب الاضطرابات الداخلية والحروب او العدوان الاجنبي وقد ادى الى تمرد وعصيان في انحاء كبيرة من البلاد ضد الحكم القائم، تمثل في قيادة ثورة 1911

---

[1] المصدر السابق ، ص 230

[2] د . واثق علي الموسوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 63

[3] فوزي درويش ، الشرق الاقصى ، الصين واليابان ، (1853-1972) مصر ، مطابع غياشي ، 1977، ص 49 .

[4] تشي ون ،مصدر سبق ذكره ، ص33 .

التي انهت النظام الملكي الذي عاشته الصين لألاف السنين [1] ، حتى قيام الحكم الجمهوري عام(1912) ، بقيادة (صن بات صن).

ولم يستقر الوضع في الصين حتى بعد قيام الجمهورية ، حيث تفتت الى ممالك متناثرة بعدها دخلت في حروب اهلية ، و احتلال اليابان منشوريا (1937-1940) كجزء من معارك الحرب العالمية الثانية وبعد استسلام اليابان اصبحت جمهورية الصين تحت اسم الصين وفي نهاية الاربعينيات ونتيجة تدهور اوضاع المجتمع الصيني اقتصاديا كانت من الضروري حدوث تغيرات سياسية وتغير في بنية السلطة الحاكمة . نشبت صراع بين (الكومنتاج) السلطة الصينية ومليشيات الحزب الشيوعي انتصر فيها الجيش الاحمر الشيوعي وتسلم السلطة عام 1949 بقيادة (ماوتسي تونغ) وقيام جمهورية الصين الشعبية [2].

لقد اخذت الصين منذ البداية (1949) واستلام الحزب الشيوعي السلطة بالصيغة السوفيتية (الاشتراكية) بأعتبارها النموذج الملائم الا انه جرت بعض التعديلات كونها ذو سكانية عالية وذات مساحة جغرافية واسعة مع تدهور في المواصلات وخطوط الاتصال لذا اعطيت الحكومات الاقليمية بعض من الصلاحيات التخطيطية المركزية والادارية [3]. وكانت المهمة الاولى التي تواجه الصينيين هي كيفية تأهيل وبعد ان اصبح مجزئا ومختلفا [4].

1 - اعادة تنظيم الزارعة من الاقطاعيات الى الكوميونات

كان القطاع الزراعي في الصين بشكل اهمية كبيرة كونه بلدا زراعيا والغالبية العظمى من السكان يعملون في هذا القطاع ويمكن وصف هذا القطاع قبل قيام جمهورية الصين الشعبية والذي كان يتميز بالإقطاعي وشبة الاقطاعي حتى انشاء الكوميونات عام (1958).

ا- الخلفية التاريخية للقطاع الزراعي في الصين قبل عام 1949 .

من اخطر المشاكل التي واجهت الصين بعد قيام جمهورية الصين عام (1911) بقيادة (صن يان صن) هي المشكلة الزراعية والمتمثلة بمشكلة الاقطاع وارضاء الفلاحين [5]. حيث كان الفلاحون الاثرياء والملاك والذين يمثلون نسبة 10% من سكان الريف يمتلكون النسبة الاكبر من الارض

---

[1] مكتب الاعلام التابع لمجلس الدولة الصيني ، الكتاب الابيض حول التنمية السلمية ، سبتمبر ، عام 2008

[2] http:// www.hbiby . com /vb/1781.html

[3] د . عبد الكريم ابو هات، مصدر سبق ذكره، ص 596

[4] Alexander Eckstein Chias economic revolution , Cambridge Universty press, 1977 , p 31 .

[5] جمهورية الصين الشعبية ، صن بات صن ، دار النشر باللغات الاجنبية – بكين ، 1979،ص10.

الزراعية بينما الفلاحين الصغار والتي يمثل النسبة الاكبر (68%) تقريبا و(22%) من الفلاحون المتوسطون ، لا يمتلكون سوى نسبة قليلة فقط من الاراضي[1]. وتشير البيانات الى نسب توزيع الاراضي الزراعية وكما مبين في الجدول رقم(1) ويمكن بيان وضع نسبة الاراضي المملوكة للطبقات

جدول (1)

هيكل توزيع الاراضي في الصين في ظل الاقطاع

الطبقة الاجتماعية	الملاكون الكبار	الفلاحون الاغنياء	الفلاحون المتوسطون	فلاحون صغار وعمال الريف
النسبة في الريف	%3	%7	%22	%68
نسبة امتلاك الا اضي	%26	%27	%25	%22

المصدر: محمود الدرة ، تجربة الشيوعية في الصين ، دار الكتاب العربي ، دار الكفاح ، بيروت ، ب ت ، ص 225

وقد ادى الى اضطرار غالبية السكان (الطبقة الفلاحية) استأجرا الاراضي الزراعية من الملاك او الفلاحين الاغنياء او ان يؤجروا انفسهم وبالتالي العيش تحت رحمة كل من الملاك والاغنياء ومن صور الاستغلال التي كانت يتعرض لها الفلاحون الايجارات المرتفعة واسعار الفائدة المرتفعة على القروض، مما ادى الى انخفاض اوضاعهم المعيشة وتدهورها فضلا عن الكوارث الطبيعية والاساليب البدائية في الزراعة ، وقد ادى ذلك الى انخفاض انتاج الحبوب والمحاصيل الزراعية [2] ، لذا وجد الفلاحون من الحزب الوطني (الكومنتاج) بقيادة (صن بات صن) مخلصهم من تلك الاوضاع السيئة التي يتعرضون لها ومعبرا عن طموحاتهم في حياة كريمة ، وقد اعتبرت مطالبهم جزءا من المطالب القومية، لذا تكونت الاتحادات الفلاحية وكان هدفها الضغط على اصحاب الاراضي لغرض تحسين اوضاع الفلاحين ، وقد ازدادت قوة تلك الاتحادات مما اجبرت الحزب الوطني (الكومنتاج) من عقد ندوه لهم عام 1925 وقد تم اصدار برنامج زراعي وكانت الاتحادات تضم اكثر من مليون عضوا .

ولغرض القضاء على الحركات الانفصالية قام (تشانغ كاي تشك) بقيادة الجيش الوطني وبالتعاون مع الحزب الشيوعي ، حينها اغتنم الفلاحون حركة الجيش وقاموا بمحاربة الملاكين والفلاحين الاثرياء

---

[1] محمود الدرة ، تجربة الشيوعية في الصين ، دار الكتاب العربي ، دار الكفاح ، بيروت ، ص 224 .

[2] Kenneth Petcher , the history of china , vosen educational serrices , New york -2009, pp. 288- 290

واحرقوا سجلات الديون ، وكونوا كتائب مسلحة ، وقد شعر قادة الحزب الشيوعي من تلك الحركة الفلاحية تيارا ثوريا استطاعوا استغلاله لصالحهم .

ب - الحزب الشيوعي الصيني والاصلاح الزراعي .

بعد ان ادرك الحزب الشيوعي من اهمية الطبقة الفلاحية وقدرتها على التغيير حيث كانت تمثل او تشكل 80%من سكان الصين وتعتبر قاعدة جماهرية كبيرة لهم من اجل التصدي لقوات الجيش التابعة للحزب الوطني (الكومنتاج)، لذا ركز (ماو تسي تونغ) قائد الحزب الشيوعي في الاهتمام بهذه الطبقة الفلاحية واعتبر نجاح ثورته في حل مشاكل تلك الطبقة ، لذا اقترح في عام (1927) سياسة زراعية تهدف الى تحقيق الاصلاح الزراعي [1] وقد اتخذ من الفلاحين قواعد ينطلق فيها للسيطرة على البلاد بكاملها . واصدر اول قانون للإصلاح الزراعي (1928) من احدى المقاطعات التي كان يسيطر عليها منطقة هونان والذي بموجبة يقضي بمصادرة جميع الاملاك الزراعية واعادة توزيعها على الفلاحين توريعا عادلا[2]، الا ان هذا القانون لم يأتي بالنتائج المرجوه بل اثار سخط عدد كبير من الفلاحين تطورت المعارضة علنية للحزب الشيوعي ، مما ادى الى تعديل ذلك القانون عام (1929) باقتصار ومصادر الاراضي المملوكة للدولة والتي لا تعمل بها اصحابها وتوزيعها بمساحات متساوية على الفلاحين الذين ليس لهم ارض ، وقبل اندلاع الحرب (اليابانية – الصينية)عام 1937غير الحزب الشيوعي الاسلوب الذي كان يتبعهُ في المناطق التي كان يسيطر عليها والتي كانت يتبعها من خلال تأجير الاراضي لكبار الملاكين بدلا من انتزاعها وتخفيض والغاء التأمينات والايجار في نفس الوقت من اجل توحيد الشعب ضد العدوانية اليابانية[3]. في حين قامت حكومة الحزب الوطني (الكومنتاج) بقيادة (كاي تشك) خلال الحرب الى سياسة جمع ضرائب زراعية عينية بدلا من الضرائب المالية وكان عبء تلك الضرائب يقع على كاهل الفلاحين بعد ان كان الملاكين والاغنياء من يعكسها على الفلاحين .

وبعد هزيمة اليابان عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية ، استطاع الحزب الشيوعي الصيني من مصادرة الاراضي والآلات التي كانت تحت سيطرة اليابان والموالين لها من الرأسمالية الصينيين ، وتحويلها الى مصلحة الفلاحين ، مما ادى الى زيادة مستوى دخلهم وهذا كان واحد من الاسباب التي

---

(1) Michael lnch , mao , francis Grop , New youk 2004 . p237

(2) David Shambaugh , china's communis party , Woodrow Wilson center press, washingtion 2009 , p p 72-74

(3) King Fairbank and Gold man opcit , p . 271 .

ساعدت الحزب الشيوعي في صراعه مع الحزب الوطني [1]. واعاد الحزب الشيوعي توزيع الاراضي التي كانت تحت سيطرة القوات اليابانية بعد عام 1946 وتوزيعها على الفلاحين فأقر الحزب الشيوعي مسودة قانون ملكية الارض عام 1947 والذي كان يعتمد على القضاء على النظام الاقطاعي وشبة الاقطاعي واستبداله بنظام (الارض لمن يزرعها) وقد وافق تنفيذ هذا القانون الى الاضرار بالطبقة المتوسطة من الفلاحين ومصادرة المنشآت الصناعية والتجارية التي كان يمتلكها الاغنياء من الملاك او الفلاحين [2].

وخلاصة ما حصل ان الاصلاحات التي قام بها الحزب الشيوعي كان لها الاثر الكبير بل من الاسباب الرئيسية والاساسية في انتصار الحزب الشيوعي في الحرب الاهلية مع الحزب الوطني عام 1949 ، حيث استطاع الحزب من كسب مساعدة الفلاحين في المناطق التي كانت تحت سيطرته والتي كانت منطلقا للسيطرة على البلاد بالكامل .

(1) قانون الاصلاح الزراعي عام 1950

اعلنت الحكومة الصينية عام 1950 قانون الاصلاح الزراعي وتماشيا مع نصوص قانون الاصلاح صدرت عدة قرارات منها ازالت الفوارق الطبقية في الريف حيث تم تدريب (300 الف) جندي لتنفيذ القانون وتطبيقه تدريجيا حيث شمل في البداية مناطق معينة (الشمال و الشمال الشرقي) في حين خضعت مناطق اخرى (الجنوب) لسياسة الايجار المنخفضة ، ثم تم تطبيق القانون عام (1951) حيث تم توزيع مساحات كبيرة من الاراضي تبلغ حوالي (62%) بين عدد الفلاحين الفقراء الذين كانوا يشكلون نسبة (70%) من مجموع السكان في تلك المناطق .

وكان من نتائج هذا القانون انه مثل قاعة مهمة ورئيسية من اجل تنمية الاقتصاد الوطني ، فمن الناحية الاجتماعية استطاع القانون تأميم الاراضي والتي تبلغ ملايين الهكتارات والقضاء على العلاقات الاستغلالية بين الطبقات وتحرير اكثر من (300) مليون فلاح من السيطرة الاقطاعية والعبودية .

ومن ناحية اقتصادية احدث قانون الاصلاح تغيرات مادية كبيرة في البلاد حيث انتقلت الملكية (47) مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة (من مجموع 50 مليون هكتار) وملحقاتها من

---

[1] David Shambaugh ,opcit , p .76
[2] Ibid , p . 135

طبقة الملاك الى (70) مليون عائلة فلاحية فقيرة ، مما ادى الى زيادة في انتاج المحاصيل الزراعية [1].

(2)التعاونية الزراعية(1953- 1958)

بعد ان نجحت القيادة الصينية اهم خطوة نحو البناء الاشتراكي للبلاد المتمثل بقانون الاصلاح الزراعي والذي يعد اهم برنامج للحزب الشيوعي في بناء المجتمع الاشتراكي بعد عام 1949 ، اظهر الانتاج الزراعي بعد صدور تطبيق القانون بعض الزيادات في الانتاج الزراعي الا ان تلك الزيادات في الانتاج ظلت مفيدة ، لان كل عائلة كانت تعمل بصفتها وحدة انتاجية مستقلة . لان الفلاحين الذين حصلوا على الاراضي لم تكن لديهم الادوات التي تمكنهم من زراعتها وكانت من من اهم المعوقات التي واجهت السلطات الحكومية في الريف ، ولإيجاد الحلول الملازمة كان تشكيل فرق تعاونية تقوم بأعمال الزراعة لزراعة الاراضي غير المستغلة من جهة وتطور القطاع الزراعي من جهة اخرى ومر تشكيل الفرق التعاونية بثلاث مراحل وهي [2]:

(ا) فرق التعاون المتبادلة (1951 – 1953)

نشأت هذه الفرق بموجب قرار من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام 1951 والتي استمرت الى عام 1953، وكانت هذه الفرق تتكون من مجموعة من العائلات وكانت تمثل منظمة جماعية للعمل تقوم على اساس الاراضي التي يمتلكها الفلاحون .

(ب) الجمعيات التعاونية (1953-1956)

قام الحزب الشيوعي بتطوير التعاونيات الزراعية من خلال تحويل الفرق التعاون المتبادلة الى الجمعيات التعاونية وكانت ذات طبيعة شبة اشتراكية وتقوم بدمج الاراضي الزراعية وجعلها بمثابة اسهم وتكون تحت ادارة موحدة، وكان عدد تكون الجمعيات (650) الف تعاونية بمعدل (26) قائمة للتعاونية الواحدة ، وبعد تطبيق نظام الجمعيات التعاونية (الاولية) ظهرت مجموعة من المشاكل والسلبيات منها، اختلاف في خصوبة الارضي ومساحتها والاختلاف في الآلات الزراعية واختلاف كمية المحاصيل الزراعية ما بين الجمعيات، مما ادى الى نشوء خلافات حول ذلك فأطلق (ماو تسي تونغ) عملية لتطوير الجمعيات الزراعية الاولية الى متقدمة اذ تم اعادة النظر في ملكية الاراضي

---

[1] د. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 .

[2]) عمار ناصر عليوي الجميلي، الإصلاح والتحديث في الصين (1949-1976)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية (ابن رشد) – جامعة بغداد، 2012م ص187.

واصبح التوزيع جماعيا ، بعد ان كان عائلياً، على ان تأخذ من الاراضي المقدار الذي تستطيع زراعته بكفاءة وجودة تحت شعار (كل حسب عمله)[1].

ومن اهم مميزات هذه التعاونيات المتقدمة هي [2] :

- ❖ اصبحت الاراضي الزراعية ملكاً للجميع.
- ❖ استخدام الآلات الزراعية ذات التقنية العالية لأول مرة.

كانت الجمعيات الزراعية المتقدمة لا تدفع مكافآت مقابل الاراضي التي اصبحت ملكيتها جماعية بعد ان دفعت ثمنها لأصحابها من الفلاحين .على عكس عملة التجمع في الاتحاد السوفيتي (السابق) التي وافقتها حوادث تحث من اجل اجبار الفلاحين للتخلي عن اراضيهم ، وقد حققت عملية تطوير الجمعيات التعاونية نجاحاً كبير بعد ان تمكنت من تنظيم الري وتوفير الآلات الزراعية وزيادة الانتاج باستخدام الاساليب الحديثة في الزراعة وزيادة الوعي التعاوني والثقافي لفلاحي التعاونين وبالتالي توافقت معاملات الانتاج الزراعي والحيواني والمستوى المعيشي للفلاحين وبشكل عام شجع (ماو تسي تونغ) الى الانتقال الى اقامة نظام الكوميونات الشعبية (عام 1958)من اجل اقامة النظام الامثل.

(ج) الكوميونات الشعبية عام (1958)

اعلنت القيادة الصينية مشروعاً سمي (بالقفزة الكبرى الى الامام) من اجل تطوير القطاع الزراعي والصناعي واعطاء قدراً كبيراً من اللامركزية في اتخاذ القرارات لاسيما في الريف والجوانب المعيشة حصراً. وفي بداية المشروع كان الاهتمام الاكبر لتطوير القطاع الزراعي والذي ادخل الزراعة الى مرحلة جديدة عرفت بنظام الكوميونات الشعبية[3]. وهي منظمات اجتماعية جديدة واسعة النطاق ومتعددة الاغراض لها قدرا كبيرا من اللامركزية في ارتباطها بالدولة وتعمل على الجمع بين القديم والحديثة من التكنلوجيا وتجمع بين (المقاطعات الاقتصادية المختلفة الزراعة ،صناعة، تجارة ، ثقافة والشؤون الفكرية).تختلف هذه الكوميونات فيما بينها في مساحة الارض وعدد الفلاحين والعادات والتقاليد والاساليب الزراعية في المقاطعة المختلفة . و الكوميونة هي وحدة انتاجية و ادارية متكاملة لامركزية

---

[1] Avisit to Tungtion people's commune , peking Review vollt .No ist three- level owener ship (peting – 1973) p.11

[2] مولود كامل عبد ، التعليم في الصين ، مطبعة السلام ، بغداد ، 1974 ،ص 26 .

[3] Phillip Abrams and andrewmc culloch , communes sociology and society Cambridge Universty press , New York 1975,pp.120

الا انتاجها يوجه حسب الخطة العامة التي تضعها القيادة الصينية ولا تتلقى أي مساعده مالية من الدولة[1].

قامت الكوميونات الشعبية على اساس واضح وضخم (الجمعيات التعاونية) وكان فكرة حزب الشيوعي الذي يتزعمه (ماوتسي تونغ) هو الاعتماد على الذات وتحويل الفلاحين الى عمال زراعين وتطوير مستوى الريف من خلال استخدام اساليب زراعية متقدمة وكان الهدف من تأسيس الكوميونات الشعبية مايأتي :

(1) تكوين بنية اقتصادية وبنية سياسية في آن واحد يدمج فيها العمل (الزراعة ،والصناعة ،والتجارة) مع الأجهزة التنفيذية للدولة حيث يكون عمل الكومونات في الانتاج والتعليم والمالية والامن وتكون مهمتها اقتصادية اجتماعية وعسكرية .

(2) تنظيم الحياة الاجتماعية وتحرير المرأة وادخالها في نظام العمل كالرجل واعطائها الحقوق ، والعمل على زيادة الانتاج والانتاجية الاجتماعية وبالتالي تسريع والانتقال في الاشتراكية الى الشيوعية[2].

(3) تغير نظام التوزيع من نظام (كل حسب عمله) الى نظام (كل حسب حاجته)من خلال تقديم خدمات العامة وتخفيض اجورها على اساس العمل ثم توزيع المنتجات المتوفرة جمانا حسب الحاجة [3].

واتسمت نتائج الكوميونات بمجموعة من الايجابيات والسلبيات كالتالي:

- **الجوانب الايجابية .**

- ❖ نشأت الكوميونات نتيجة للتطوير السياسي والاقتصادي وخطوة باتجاه البناء الاشتراكي للدولة[4].
- ❖ تثبت هذه التجربة على اساس دراسة واقع الفلاح الصيني .
- ❖ اعتمدت علماء اسلوب التدريج في تطوير والاكتفاء الذاتي.
- ❖ ساعدت هذه الكوميونات في بناء الدولة ونموها من خلال الانتاج الوفير .

لا سيما الصناعية والقطاعات الانتاجية الاخرى.

- ❖ توطيد العلاقات بين الفرد والمجتمع وعززت اواصر النسيج الاجتماعي ووفرة اسباب العيش الكريم من خلال الفصل المناسب للفلاح وعائلته وتوفير اسباب الراحة كما استطاعت من تنظيم

---

(1) people communes in china , opcit , p.28

(2) شارل بتلهايم وآخرون ،بناء الاشتراكية في الصين، ترجمة فواز طرابلسي ،دار الطليعة، (بيروت-1966). ص 86.

(3) شال بتلهايم ، نفس المصدر السابق، ص 87

(4) Die .H, people's communes in china ,lightning source Inc (u.s.A-2001), p.93

الطاقة الانتاجية وتجديدها بشكل جيد وبما يتناسب مع انماط عيشهم الجديد مع محاصيل الفلاحين اكثر فاعلية بعد تركهم نمط عيشهم البدائي .

- **الجوانب السلبية**

ورافقت تجربة الكوميونات العديد من العيوب منها:

- ❖ على الذات ادى الى ان يكون التطور بطيئا نسبيا وان استخدام اسلوب عدم ارهاق الدولة والاكتفاء الذاتي كان له اثر سلبي في تطوير ونمو الكوميونات الشعبية [1].
- ❖ اثر تطبيق قرار بشكل سريع وعلى نطاق واسع وعدم الاخذ بنظر الاعتبار الامانات المتواضعة ادى الى اختلال اقتصادي وسياسي.
- ❖ كانت الكوميونات قائمة على اسس فكريه وأيدولوجية لذا كانت افتراضات التطور الاقتصادي تسبق التنفيذ [2].

2 - البناء الصناعي للصين وفق النموذج السوفيتي .

شكلت الصناعة في الصين قبل قيام جمهورية الصين الشعبية عام (1949) نسبة ضئيلة من الاقتصاد الوطني حيث كانت تفتقد الى الآلات اللازمة بالإضافة الى ان المستوى التقني كان مختلفا مما ادى رداءة المنتجات الصناعية والتي اعتمدت بالأساس على صناعة الغزل والنسيج حيث كانت تشكل (70%) من الانتاج الصناعي في حين لم تساهم الصناعة الثقيلة الا بنسبة ضعيفة جدا من الانتاج الصناعي بسبب تخلفها وكانت معظم الصناعات سواء الثقيلة منها او الخفيفة (صناعة الحديد والصلب وتوليد الطاقة الكهربائية والغزل والنسيج والصناعات الكيمياوية) تتمركز اساسا في الساحل الشرقي للبلاد ، ان هذا الوضع المختلف للإنتاج قد يكون انعكاسا لطبيعة الصين شبة المستعمرة [3] .

أ-الخلفية التاريخية للقطاع الصناعي قبل عام 1949

كانت الاوضاع الاقتصادية للصين في تلك الحقبة ، تتمثل في ان اغلب صناعاتها متمركزه في المدن الساحلية التي تسيطر عليها راس المال الاجنبي ، بالإضافة الى عدم قدرة حزب (الكومنتاج) رغم سعية الى تحقيق التطور الصناعي للبلاد بمساعدة رأس المال الاجنبي الا ان ضعف الحكومة ادى الى تبعية

---

[1] Meisner ,Maurice, Chinas Communist Revolutio;A Half Century Perspective, Current History, September 1999, p . 147

[2] ياسر عبد الجبار محمد العمري ، تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ،رسالة ماجستير، ،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،2003 ص 21 .

[3] تشي ون ،مصدر سبق ذكره، ص12.

الصين الاقتصادية للدولة الاستعمارية . حيث استطاعت المنظمات الاحتكارية لرأس المال وبمقتضى القوانين الحكومية بالتصرف في موارد البلاد المخصصة للتصدير والاشراف على الاستيراد [1]. بالإضافة الى ان هناك اربعة عائلات رأسمالية امتلكت ثلثي راس المال الصناعي و 80% من الاصول الثابتة في الصناعة والنقل والمواصلات .

وقد ادى لجوء حكومة (الكومنتاج) الى تحويل العجز بالإصدار النقدي المفرط الى تصاعد مستويات التضخم الى الحد الذي اصبحت تدفع اجور العمال على شكل بضائع من المصانع التي يشتغلون فيها بعد ان فقدت الوحدة النقدية وظيفتها كوسيلة للمبادلة [2].

ونتيجة لتدهور الاوضاع الاقتصادية كان من الضروريات حدوث تغيرات سياسية انتهت بالصراع بين الحزب الوطني الحاكم (الكومنتاج) و الحزب الشيوعي بقيادة (ماو تسي تونغ) بإعلان الاخير عام 1949 قيام جمهورية الصين الشعبية وبداية مرحلة البناء الاشتراكي .

ب - الصناعة وعملية التحويل الاشتراكي (1949-1953)

مع تسلم الحزب الشيوعي السلطة في الصين بقيادة (ماو تسي تونغ) عام (1949) كانت الفلسفة الاقتصادية لتحويل الاقتصاد الصيني (شبه الاقطاعي- شبه احتكاري)الى اقتصاد اشتراكي مبنيا على مقولة (السير على القدمين)والتي اعتبرت استراتيجية عمل لإصلاح الاقتصاد الصين حيث تم التركيز على تنمية وتطوير القطاع الزراعي والصناعي مع اعطاء الأولوية لتنمية الصناعة الثقيلة وتطوير الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من خلال الاستعانة بالخبرات والاساليب المحلية والاجنبية وتحت اشراف قيادة مركزية ونظام مخطط شامل . وكان الهدف هو تحويل الصين من بلد زراعي متخلف الى دولة صناعية اشتراكية [3].

في عام 1949 استطاعت السلطة في الصين من تأميم مشارع الطبقة الرأسمالية المرتبطة بالدول الأجنبية وبدون تعويض وقد شكلت هذه المشاريع القاعدة الصناعية لها ، اما المشاريع الرأسمالية الوطنية فقد بقيت في ايدي اصحابها، وقد اتخذت القيادة الصينية مجموعة من الاصلاحات حيث ألغت

---

[1] بير رينوفان ، تاريخ القرن العشرين 1900- 1948 ، ترجمة نور الدين حاطوم دمشق ، مطبعة جمهورية سوريا ، 1983 ، ص 35 .

[2] نادر فرجاني ، من الكتاب الاحمر الى الكتاب الاصفر ، عرض تجربة الصين النموذجية ، بيروت ، 1987 ، ص 296

[3] Poul R.Gregry, copataive Economic . system university Henghton Mitflin compony Boston , pp 311-312

الامتيازات الاقتصادية و السياسية والتي كانت تتمتع بها الشركات والمنظمات الاحتكارية الرأسمالية الاجنبية [1] .

ومن خلال عملية التأميم وتحويل تلك المؤسسات الى مؤسسات اشتراكية تحت ادارة الدولة وبدأت عملية تحويل القطاع الصناعي الى الاتجاه الاشتراكي وبشكل تدريبي ادت بالنهاية الى انه تكون وسائل الانتاج تحت ملكية الاشتراكية العامة مع الاخذ بنظر الاعتبار ومراعاة الظروف الواقعية للبلاد حيث كانت المشاريع المؤسسة في عام (1949) والتي استخدمت بشكل كامل تشكل 48,8% من الانتاج الاجمالي [2]. حيث تزايد انتاج القطاع الصناعي الذي كان قبل (1949) لا يتجاوز 10% من اجمالي الناتج القوي ليجمع الضعف خلال هذه المرحلة [3].

وتتميز هذه المرحلة بسلسلة من الاصلاحات كانت تمثل الخط العام للسياسة الاقتصادية خلال هذه المرحلة وهي كالاتي([4]):

(1) القاء جميع الامتيازات الاجنبية للدول الاستعمارية بما فيها الامتيازات الاقتصادية حيث كانت الدول الاستعمارية قد سيطرة على الاقتصاد بشكل عام من خلال سيطرتها على الصناعة والمواصلات وتحكمها بالعملة والتجارة الخارجية مع السماح للمشاريع التي يمولها رأس المال الاجنبي بالعمل شرط تنفيذ قوانين الحكومة.

(2) السيطرة على النظم واستبدال النقد القديم بنقد جديد[5].والغاء الدين الخارجي و تثبيت اسعار السوق في كل انحاء البلاد.

(3) وضع الحدود الدنيا للأجور وربطها بأسعار الرز بوصفة مادة الغذاء الرئيسية.

(4) تجميع المنتجين في الجمعيات تعاونية خاصة واصدار تشريعات الاتحاد العمال

(5) تأميم المشاريع الكبيرة وممتلكات بعض الاجانب.

(6) اصبحت المعاملات المالية لكل من المؤسسات والافراد وتراقب بصورة صارمة عن طريق ضوابط مالية ونقدية ، وبعد نهاية هذه المرحلة كان التغير جذري في طبيعية الاقتصاد حيث تم القضاء على الاقتصاد المرتبط بالرأسمالية الاجنبية وحل محله .

---

[1] Julia strauss , the History of the prc 1949 – 1976 , combridg , university (u. k – 2007) . p 38 .

[2] June Grasso and ot hevs , moderniz ation and Revolution china from the opinm was to the olympics , (new York -2009). p136

([4])p137 Ibid

[5] د. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر ، مصدر سبق ذكره ، ص 22 .

ج- التخطيط المركزي والتحول الاشتراكي (1953-1957)

كانت الدعامة المهمة لعملية التحول الاشتراكي في الصين هو التخطيط المركزي الذي شمل جميع فروع الاقتصاد الوطني ،حيث اعتبر التخطيط ممر الزاوية للتطور الاقتصادي الذي وصلت الية الصين ، بدأت الصين بناءها الاشتراكي بوضع خطة خمسية للسنوات (1953-1957) بناءاً او نقلا عن اول خطه اقتصادية (سوفتيه) بالرغم الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين البلدين [1]،حيث كانت هذه الخطة برنامج عمل شامل لتطوير الاقتصاد الصين تشبه وتماثل التجربة السوقية ، التي كانت مرشداً للتطور الاشتراكي في الصين وكان الهدف العام هو تحويل الصين من بلد زراعي فقير ومتخلف من الناحية الاقتصادي الى دوله صناعية كبيرة وقد جعلت الحكومة التصنيع الاشتراكي وخلق صناعة حديثه .الوسيلتين الاساسية لتحقيق ذلك ، دون ان تأخذ بنظر الاعتبار مستوى النفقات وحجمها ومدى توفر الاسواق ، وعلى الرغم من ذلك فأن التوسع في البناء الصناعي خلق امكانيات كبيرة للتغلب على تخلف الصين الصناعي في مدة قصيرة [2].

3- البناء الثقافي والعلمي

لقد كان للتعلم والافكار الدينية الاثر الكبير في بناء الثقافة الصينية والتي لا تزال اثارها رغم التطور الذي الحق بها ، حيث كان للثالوث التاريخي (الكونفوشيوسية، الطاوية ، البوذية)الجمع بين القيم الروحية والمادية وكان له اثر واضح في ترسيخ التعايش السلمي والتعاون داخل المجتمع الصيني الذي كان يعاني من نسبة أمية كبيرة جداً.

ويمكن بيان التطور الثقافي والعلمي للصين الى ثلاثة مراحل مهمه وهي كالتالي:

المرحلة التقليدية :

ويمكن بيان هذه المرحلة والتي استمرت فترة طويلة جدا حتى قيام جمهورية الصين الشعبية عام (1949). حيث ان تغلغل الافكار الكونفوشيوسية (باعتبارها تمثل اعتقاد اغلب الصينين) في المكونات التعليمية والثقافية ، كانت الثقافة الصينية تعيش حالة من الانعزال باعتبارهم الحضارة الاوحد ويعتقدون ان الشعوب الاخرى همج وبرابرة ، وهذه السمة البارزة على امتداد تاريخها الطويل والى عهد قريب لم يسمح بتجاوز هذه التعاليم الا في عام (1127) وبسبب الظروف الملحة باحتياج الصين الى التعامل مع الاخرين والتي تتعلق باحتياجات الدولة الإمبراطورية اضطرها الى التنازل عن التعليم الانعزالية ،

---

[1] طاهر فاضل حسون ، البناء الاشتراكي في الصين ، مجلة الاقتصاد ، العدد 3 ، 1979 ، ص 30 .

[2] Poul R. Gregory ,opcit, p p, 311- 312

حيث ارسلت البعثات الى الخارج لغرض الاستفادة منهم ومنذ ذلك التاريخ بدأ بالاهتمام ببناء القدرات الصينية وخاصة ببناء اسطولها البحري ليصل الى اقصى مدى له من حيث الابداع والاتقان عام (1279).

وقد شجعت الدولة اصحاب الابداعات وتخصيص المكافئات النقدية للابتكارات حتى استقبلت الصين اكبر سفينة شراعية تم بناءها في العالم آنذاك . ناهيك عن ابتكارها في صناعة الورق و البارود وصناعة النسيج والحرير، وقد خلقت هذه الظروف الى تهيئة الية البناء الثقة والتواصل مع الاخرين ، وعلى الرغم ما تحمله العقلية الصينية من معاني التعالي على الاخرين هنالك جوانب ايجابية مؤثرة وفعالة فالاعتزاز بالذات كان حافزا مؤثرا لتحقيق انجازات تليق بمكانة الامة في نفوس ابنائها[1].

مرحلة البناء الاشتراكي :

انقلبت الصين رأسا على عقب بعد سقوط الإمبراطورية وتحول الصين الى جمهورية اذ زاد الوضع سوءآ مما ساعد على دخول المبادئ الشيوعية من الاتحاد السوفيتي(السابق) وانتشار افكار جذبت غالية الشعب الصيني وبعد انتصار الحزب الشيوعي الصيني بقيادة(ماو) على (الكومنتاج) وتسلمه السلطة والذي كان من اهم الاحداث العالمية في القرن العشرين والتي تأثرت بأفكار والفلسفة الماركسية، فأنتشار المجاعة والفقر الذي ساد قبل تسلم الحزب السلطة ساعد على قبول الزعيم (ماو) و قيادته للبلاد رغم تعصبه ورفاقه للماركسية. لذا يعود السبب في قبول الاشتراكية ونجاحها في الصين الى الاسباب الاتية([2]):

أ- اثر الفكر الاشتراكي (الشيوعي) كان له مبادئ واراء تشابه الى حد ما الافكار (الكونغ سوية) مما سهل على الشعب الصيني قبول مجموعة من المبادئ والتي قد تتعارض مع تلك التي في الكنفوشيوسية .

ب- دور (اسرة تشينغ) التي حكمت البلاد ووضعت البلاد في حالة سيئة من الفقر والجوع لذا اعتقد الكثير من الناس من ضرورة التحديث وادركت بأنه الحل ، وهذا يحتاج الى رفض الكثير من التقاليد الصينية القديمة.

ومن بين المهام التي واجهت النظام الجديد الحاكم اعتماد التعليم وهو اساس التقدم في كافة المجالات ، فقد كانت من بين العقبات الاساسية والرئيسية هي طبيعة اللغة الصينية والتقليدية والتي كان تعلمها يستغرق سنوات عديده ، حيث لم تكن اللغة الصينية احرف هجاء لأنها لغة مشتقة من الكتابة التصورية

---

(1) سلمان عبد العزيز العتيق ، الصين الحضارة والثقافة ، حائل الانتشار العربي ، ط1 ، 2011 ، ص 24- 30 .

2) http :// ar. Wikipedia . org

،لذا كانت الخطوة الاولى نحو الاصلاح هو تبسيط اللغة والمرحلة الثانية ادخال الابجدية الصوتية اللاتينية في عام (1958) اذ كانت الكتابة الصينية عقبة امام الكثير من التطورات التقنية ، وتم بناء الابجدية اللاتينية ليس بديلا للكتابة الصينية ولكن المساعدة في تعلم اللغة الصينية بشكل اسرع مع ايجاد ابجديات الكثير من الاقليات والتي لم تكن لها لغة مكتوبة من قبل .

وبعد مرور عقد من الزمان زاد عدد الطلاب الى ثلاثة اضعاف ليصل الى (90مليون) وكانت المدارس تدار من قبل الكومينونات . وتضاعف عدد المعاهد للبحث واثبتت الصين انها قادرة على تعويض ما فاتها من التقدم التقني بشكل لافت من خلال تفجيرها القنبلة الذرية عام (1964) تلاه تفجير قنابل نووية حرارية [1]. وبعد ان اخفقت استراتيجية القفزة الكبرى في تحقيق اهدافها اتجهت القيادة السياسية في تنفيذ الثورة الثقافية عام (1966) والتي اثرت على حماسة الجماهير واستمرت عقد من الزمن، اذ هاجمت الثورة الثقافية الحوافز المادية واعتبرتها من الأخلاقيات الرأسمالية ولم تكتف بذلك بل تعدى على النظام التعليم حيث ركز النظام الجديد على العمل التطبيقي كجزء من المنهج العلمي مع تعرض نظام الامتحانات والقبول بالجامعات الى هجوم باعتباره ايجابي طلبة المدن.

ولقد عانت الصين من التخبط و الفوضى خلال مدة الثورة الثقافية ولم يقتصر على الجانب الاقتصادي حيث تعرض المهنيين و المثقفين الى سوء المعاملة و همجية الاعتبارات السياسية ما تعرض الاقتصاد الى ما يشبه الشلل التام [2].

مرحلة الانفتاح على العالم الخارجي:

بعد نهاية عهد (ماو) عام 1976 بدأت عملية تجديد الأفكار الاشتراكية وبدأت الثقافة الصينية تتأثر برياح الغربية فبعد مجيء(دينغ شياوينغ) بدأ بأرسال البعثات الى كل من اوربا وامريكا لتعليم الهندسة ولاقتصاد وطرق الادارة الحديثة لغرض تطوير الاقتصاد وقد عمدت على خروج البعثات هؤلاء في حل المشاكل التي تعرض الاقتصاد الصيني بالإضافة الى تطوير الاقتصاد والقضاء على البطالة المتفشية حيث كانت هذه المجموعة (خريجي البعثات) في تطوير الصناعة والانتقال من مجتمع زراعي بحث الى مجتمع صناعي فبعد عام (1985) اصبحت المجموعة الحاكمة معظمها من طبقة التكنوقراط وساروا على هذا السبيل الى يعرض هذا.

---

[1] هليد هو خام ، تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين ، ، ترجمة اشرف محمد كيلان المجلس الاعلامي للثقافة ، 2002 ،القاهرة ، ط 1 ، ص ص 368 – 373

[2] د . عبد الوهاب الامين ، النظم الاقتصادية دراسة مقارنة الرسمالية ، الاشتراكية والاسلام ، جامعة الكويت ، 1986 ، ص ص230 – 233 .

حيث تعتبر هذه المجموعة (الطبقة) الحاكمة من اكثر السياسيين على مستوى العالم نابغون في شؤون العلوم والهندسة والاقتصادية والادارية ،حيث كان تعليمهم بشكل اساسي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ولاتزال الصين تقوم بأرسال البعثات الى أفضل جامعات العالم . لاكتساب المعرفة وادخالها الى الصين.

المبحث الثاني

مسوغات الاصلاح والتحديث

بعد ان خضعت الصين الى الغزو والاحتلال الاجنبي وانهيار البنية الاقتصادية وتدهور الأوضاع الاجتماعية لأكثر من قرن من الزمن، كان من الضرورة اتباع الموضوعية في حدوث تغيرات سياسية انتهت بالصراع بين السلطة الحاكمة (الكومنتاج) والحزب الشيوعي الصيني وكان الانتصار حليف الاخير بقيادة (ماوتسي تونغ) وإعلانه لجمهورية الصين الشعبية عام 1949 وعند هذا التاريخ بدأت مرحلة بناء المجتمع الاشتراكي [1].

اولا/ ملامح التجربة التنموية الصينية ومشكلاتها الأساسية .

مرت التجربة الصينية بعد تسلم الحزب الشيوعي السلطة عام 1949 حتى رحيل (ماو تسي تونغ) عام 1976 بمراحل يمكن بيان أهمها هو التخلص الصين من الاستعمار وتغير الهيكلية الاقتصادي لها من خلال الانتقال من اقتصاد شبة رأسمالي واقتصادي الى اقتصاد موجه مركزيا يتميز بتطبيق التخطيط المركزي متخذا الصيغة السوقية باعتبارها الاسلوب الملائم والاقرب مع تضمين هذه الصيغة بعض الاضافات لغرض زيادة الكفاءة في القطبين بما يلائم مع افكار الحزب الشيوعي، لذا يمكن بيان ملامح التجربة الصينية خلال هذه الفترة والمشاكل والمعوقات التي تعرضت لها كانت لها اثر الكبير في اعطائها مسوغات للتغير نحو الاصلاح .

1- تقويم المخرجات الجهد التنموي الصيني بالمدة (1949-1976)

تعتبر الاعوام الاولى لقيام جمهورية الصين الشعبية الرحلة الذهبية اذ اتسمت تلك السنوات بالتغير الكبير في بيئة الاقتصاد والصين يساعدها على تحقيق نمو الاقتصادي ولقد زادت من كفائه نموذجها (الشيوعي) من خلال الاضافات التي طبقت وهي [2]:

- ❖ سياسية التشغيل الكامل وبأجور منخفضة في جميع القطاعات الاقتصادية
- ❖ قيام صناعات محلية تعتمد على الموارد المحلية في المناطق الاقليمية
- ❖ التكوينات القروية واستخدام مفهوم فريق الانتاج (تشكيل الجمعيات التعاونية)

---

[1] ادغار سنو ، النجم الاحمر فوق الصين ، المراحل الاولى للثورة الصينية ، ترجمة كما ابو العز كمال ، بيروت ، دار الطليعة للنشر ، 1970 ، ص 11 .

[2]،د. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر، مصدر سبق ذكره ، ص 50 .

وقد مرت هذه المرحلة بثلاثة استراتيجيات اساسية وكالاتي :

ا- استراتيجية السير على القدمين.

اتخذت هذه الاستراتيجية من مقولة (ماو) السير على القدمين ويعني بها الاهتمام والتركيز على التنمية وتطوير القطاع الزراعي والصناعي باعتبارها الركيزتين الاساسيتين المهمة في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث عملت الحكومة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاقتصاد من خلال مجموعة الاصلاحات ، فقد تم توزيع الاراضي الزراعية بهدف تحقيق عدالة اكبر في الريف ، كما اتخذت اجراءات عديدة لا اعادة الثقة بالعملة الوطنية عن طريق الحد من التضخم والمحافظة على القوة الشرائية للنفوذ ، كما فرضت الدولة سيطرتها على التجارة (تجارة الجملة والمفرد) كما وقد بذلت جهود كبيرة لاعادة بناء البنى التحتية الارتكازية للاقتصاد الوطني التي دمرتها الحرب[1] ، وقد ترافقت مع هذه السياسة مع بداية عمل الحكومة في بناء الاشتراكي من خلال وضع اول خطة خمسية (1953-1958) والتي ركزت على انشاء قاعدة صناعية متطورة والاهتمام بالبنى الارتكازية الاساسية .

في هذه المرحلة اعطى للقطاع الزراعي اهمية استثنائية ، لغرض تحسين المستوى المعيشي للسكان بأعتبار ان اغلب سكان الصين يعملون بالزراعة ، وقد استطاعت ان تحقق نوع من التحسن من خلال الزيادة في كمية الحبوب الغذائية المنتجة يتماشى وبمستواها مع سرعة الزيادة السكانية [2].

اما القطاع الصناعي ففي هذه المرحلة استطاعت الحكومة الصينية من ارسال وبناء قاعدة صناعية اعتمدت على الاسلوب الانتاجي الذي يركز على العمل الكثيف وراس مال خفيف لتخفيف حجم البطالة من جهة و عدم توفير رأس المال اللازم لأغراض التوسع من جهة اخرى كما تم توطين المشاريع الصناعية على مبدا عدم تركيزها وتوسيعها على المناطق الجغرافية [3].

وبسبب اعتماد الصين في هذه المرحلة على النموذج السوقي في عملية التنمية من حيث التخطيط المركزي والتركيز المفرط على الصناعة الثقيلة ظهرت على السطح مشاكل من اهمها ان القاعدة الاقتصادية الضعيفة لم تستطيع عمل عبء الجهاز الصناعي الحديث الضخم الذي لم يأخذ بنظر الاعتبار الامكانيات والحقيقة للصين من حيث تراكم راس المال المستثمر بالاضافة الى الاجراءات التي اتخذت وبشكل سريع في ما يخص التغيرات في القطاع الزراعي ادى الى ذلك الى حدوث عدم تناسب بين الصناعة وبيئة القطاعات مما ادى الى[4] :

- عدم التناسب بين الصناعة وقاعدتها من حيث المواد الاولية .

---

[1] Zimbalist , a , shernanh , . com paring economic systemst , apolitical economic opprorarh , academic , pressinc , London , 1984 , p339 .

[2] د . محمد دريدار ،د. مصطفى شيحة ،الاقتصاد السياسي ، الاسكندرية ،1973ص 840 .

[3] Poul R.Gregory , op cit . pp 311 – 312 .

[4] د. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر ، سبق ذكره، ص 54 .

- ❖ عدم التناسب بين الصناعة والقاعدة الزراعية .
- ❖ عدم التناسب من حيث التمويل (الاستثمار والتمويل)
- ❖ عدم التناسب من حيث التأهيل والكفاءة المتخصصة للعمال و المهندسين والفنيين .
- ❖ عدم التناسب بين النمو المتزايد وامكانية تشغيلهم .

وبعد ان ادركت الحكومة الصينية مستوى النجاحات والاخفاقات التي كانت من نتائج الخطة الاولى ، حاولت القيادة الصينية حل تلك التناقضات التي حدثت فيها من خلال وضع الخطة الخمسية الثانية [1].

ب- استراتيجية القفزة الى الامام

بعد ان ادركت القيادة الصينية ضرورة وضع خطة خمسية ثانية يتم من خلالها حل الاختلافات والمشاكل التي حدثت في الخطة الاولى قامت بتطوير القوى المنتجة وتعزيز البناء الاقتصادي المتوازن والاعتماد على الذات بعد توقف المساعدات السوقية ، وقد تم تطبيق سياسة القفزة الكبرى لغرض مضاعفة الانتاج المحلى خلال سنة واحدة ، مع اعطاء الاولوية للصناعة الثقيلة ويتم تحويلها من شبة المتراكم المتوقع من الناتج المحلى ، مما ادى الى التوسع في بناء وانشاء البنى الارتكازية الاساسية لعملية التنمية ونتيجة لذلك فقد تطور القطاع الصناعي تطورا كبيرا ، ورغم النتائج المهمة التي توصلت اليها الصين خلال هذه الفترة الا انها لم تخلو من اخفاقات عدة كان لها تأثير سلبي عليها و منها.

- ❖ ان تطبق سياسة القفزة الكبرى و اختيار معدلات للنمو الاقتصادي ، كانت تنطلق من تقديرات غير واقعية ولا تنسجم و امكاناتها الاقتصادية للصين .
- ❖ العامل الذاتي والمبالغة في تقديره من خلال تطبيق اسلوب ما يسمى (بالحركة الجماهرية) حيث طبق هذا الاسلوب لبناء افران عالية وصغيرة لإنتاج الحديد الصلب بأساليب بدائية حيث تم تعبئة اعداد هائلة من الايدي العاملة الفائضة من الفلاحين والعمال والمثقفين وحتى الاطفال والمسنين للعمل فيها . وكان الهدف من هذه الحركة تشغيل الايدي العاملة الفائضة والتحسين الفني [2].
- ❖ ان سياسة القفزة الكبرى الى الامام قد خرقت القوانين الاقتصادية والموضوعية الرئيسية في هذه الحركة ، حيث لم يكن لدى المشاركين في هذه الحركة الخبرة الضرورية ولا التأهيل اللازم للقيام بهذا العمل ، مما ادى الى ردائة الانتاج وعدم توفر الادوات الزراعية المصنوعة منه تنكسر[3] (هشة) مما يدل على فعالية هذا الاسلوب من الانتاج .

---

[1] مجموعة مؤلفين ،الصين المعاصرة ، ترجمة محمد الجندي ، الاتحاد السوفيتي ، 1975، ص ص 152 – 159 .
[2] مجموعة مؤلفين ،الصين المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 95
[3] د. ا فيريت هاجن ، اقتصاديات التنمية ،ترجمة جورج خوري ، مركز الكتب للنشر، الاردن ، ص 386

- ان نظام دمج التعاونيات الزراعية في وحدات سميت (الكومونات) بموجب القرار الصادر عام 1958 والذي كان الهدف منه تدعيم النظام الاشتراكي والانتقال الى الشيوعية[1] فيه من العيوب ومن ابرزها (المساوات) حيث انه ساوى بين العوائل الفلاحية تحت (شعار الكل يأكل من القدر) والكل يحصل على حاجته بشكل متساوي دون النظر لمستوى مهارة الايدي العاملة في اعمال تتطلب الايدي العاملة الماهرة اكثر من احتياجها الى راس المال مما ادى الى تدني مستوى معيشة العمال والفلاحين وانخفاض مستوى الانتاج الى مستويات لم يسبق ان وصلت لها .

كان لتلك الاخفاقات واضحة لدى السلطة الصينية لان تتخذ نموذجا اقتصاديا يختلف عن النموذج السوفيتي ، حيث انهمكت القيادة الصينية في دراسة اسباب الاخفاق في هذه السياسة ولغرض تلافي الفشل سعت الى ايجاد منهج ملائم يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي ، واجراء تعديلات على تجربتها الاشتراكية لتتوافق مع الواقع الصيني ، واوضاعها الاقتصادية والاجتماعية[2] حيث تم تعديل نظام الكومنيويات بوصفها الوحدة الاساسية للتخطيط والانتاج وقد جاء هذا التعديل بثلاث خطوط وهي[3] :

- ان تكون السياسات التطويرية في خدمة القطاع الزراعي اولا ، وجعل الكيمونات اصغر حجما مما هي علية .
- اعادة الملكيات الزراعية الصغيرة الى الاسر الفلاحية يزرعوها لاستهلاكهم الخاص .
- اعادة وحدة المحاسبة الاساسية والتي تم رفعها عام 1968 ، لغرض اعادة المحاسبة الريفية الى مستوياتها التي كانت في منتصف الخمسينيات .

ج- الثورة الثقافية :

تم تطبيق الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة في مرحلة الثورة الثقافية والتي طالبت بأجراء الاصلاحات الشاملة على كل من الافكار والتوجهات ، وقد استهدفت تقلص الفوارق والمساواة بين الريف والمدينة والعمال والفلاحين وكذلك المساواة بين العمل اليدوي والعمل الذهني وخدمة المجتمع من اجل التحول الكامل للاشتراكية [4].

وقت استخدمت هذه الثورة الصراع الطبقي ليحل محل البناء الاقتصادي ، وانتقدت نظرية القوى المنتجة (الانتاجية) وقد اكدت هذه الثورة على ان الحاضر هو التغير في علاقات الانتاج ، لذا فأن

---

[1] poul R.Gregory , op cit , p.313 .

[2] مجموعة مؤلفين، الصين المعاصرة ،مصدر سبق ذكره، ص 106 .

[3] برانتلي ورماك ، جيمس ار.تاونسند، السياسة في الصين، عرض تجربة الصين في كتاب السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الاهلية للنشر ،عمان ، الاردن 1998، ص 710 .

[4] د. عبد الوهاب الامين ، مصدر سبق ذكره ، ص 231 .

السياسة الاقتصادية يجب ان ترتكز على علاقات الانتاج وخصوصا في مجال الملكية وحوافز العمل والاجور ، ورفض استخدام التكنلوجيا الحديثة واية افكار عن الرفاهية والوفرة الاقتصادية لأنها لا تنتمي الى نظرية (قوى الانتاج) ورفضت استخدام المصطلحات الاقتصادية في هذه الفترة كالسعر والارباح والقوانين الاقتصادية واستعيض عنها بفكرة الاقتصاد والطبيعي و بقانون القيمة ، والتأكيد على ان الاقتصاد الاشتراكي يهتم فقط بالاستخدام الكف للموارد [1].

2- المشكلات الاساسية في الاقتصاد الصيني

هناك مجموعة من المشاكل والتحديات التي واجهت الاقتصاد الصيني وكان من أهم تلك المشاكل هي :

ا-المشاكل الديمقراطية والاجتماعية

تضم الصين اكبر تجمع سكاني في العالم حيث ان ضخامة عدد السكان كان احد المحددات والمشاكل المهمة لمجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الرغم من تحقيق الصين معدلات نمو اقتصادي الا ان مكانتها لا زالت متواضعة ونسبة في مجال مؤشر التنمية البشرية ، ونظرا لعدد لسكان الصين الكبير فأن نصيب الفرد من الاراضي الزراعية منخفضة وصغيرة ،اذ تبلغ مساحة الاراضي المزروعة 120,4 مليون هكتار.

ب-المشاكل الطبيعية والبيئية

هناك مجموعة من المعوقات الطبيعية والبيئية منها قلة الاراضي الصالحة للزراعة حيث يغلب عليها المرتفعات (الجبال والهضاب العالية) وانتشار الجفاف في الغرب الصيني مقابل تعرض الصين الجنوبية للفيضانات والاعاصير ، كما تشهد المناطق الاكثر تصنيعا مشاكل تلوث المياه والهواء وهطول الامطار الحامضية . ومن القضايا المهمة كذلك هي التصحر وتوسيع الصحاري وخاصة صحراء (تموبي) وان الممارسات الزراعية البدائية والسيئة أدت الى عواصف ترابية يعاني فيها الشمال الصيني كل ربيع وتنتشر تلك العواصف الرملية لا حقا الى اجزاء اخرى من شرق اسيا (كما في ذلك شبة القارة الكورية و اليابان) . وكانت الصين تخسر مليون فدان (4000كم^2) سنويا بسبب التصحر، واصبحت ضرورة التحكم بالمياه وتأكل التربة ومكافحة التلوث ، قضايا هامة في علاقات الصين مع البلدان الاخرى .كما ان ذوبان الانهار الجليدية في الجبال الهيمالايا قد يؤدي الى نقص المياه لمئات الملايين من الناس [2] . كما يتميز مناخ الصين بمواسم الجفاف والرياح الموسمية الرطبة مما يؤدي الى

[1] د . نادر فرحاني ، مصدر سبق ذكره، ص 299 .

اختلافات في درجات الحرارة بين الشتاء والصيف كما يختلف المناخ في الصين من منطقة الى اخرى بسبب تضاريس البلاد الواسعة والمعقدة ، وتتركز الزراعة في الواجهة الشرقية من الصين والشمالية الشرقية والتي تعتبر اخصب مناطق الصين.

ج-التفاوت الكبير بين الشرق الصين وغربه :

هنالك تباينات كبيرة بين الواجهة الشرقية والتي تتميز بالظروف الطبيعية الملائمة و الاكتظاظ السكاني والنشاط الاقتصادي الكثيف ، والغرب الذي يتميز بقساوة الظروف الطبيعية وضعف الكثافة السكانية وضعف النشاط الاقتصادي ، كما ان هنالك اختلاف في التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الريف والمدينة حيث يعاني سكان الريف من ضعف المستوى المعيشي.

د-المشاكل السياسية :

ارتبط مصير الدولة الصينية بمصير حزبها الشيوعي حيث ان واجهت الكثير من التحديات ابتداء من تسلمه السلطة والتي كانت الصين بلد فقير شبة اقطاعي تتحكم فيه الشركات الدول الرأسمالية في النشاط الاقتصادي و لإرساء مبادئ التنمية وتحقيق القفزة التنموية لم تسلم هذه التجربة من الاخطاء ومحاولة اصلاح سياساته في التعامل مع جميع التحديات ، اي ان عملية التنمية الاقتصادية ارتبطت بالحزب الشيوعي الحاكم، حيث استطاع الحزب من البقاء في السلطة وتحقيق تنمية اقتصادية وخاصة في البنى التنمية والارتكازية الا انها لم تخلو من المشاكل على الصعيدين .

(اولا) على الصعيد الداخلي :

عرفت فترة البناء الاشتراكي بزعامة (ماوتسي تونغ) اخطاء عدة بداية من الانغلاق من الداخل ،وتطبيق الاشتراكية المجحفة والتي نشكله في الاستفادة من مقدرات الدولة الصينية وانتزاع الصين من التعاليم الكونفوشيوسية وتأريخها الحضاري من خلال الثورة الثقافية التي دعا بها (ماو) بحجة اختراق الطبقة البرجوازية لصفوف حزبه المهتم بالطبقات الكادحة .

(ثانيا) على الصعيد الخارجي :

انتشرت في هذه الفترة النزعة القومية الصينية المعادية للغرب وانقطاع الصلة بالعالم الخارجي على كافة الاصعدة والتعامل مع القوى العظمى على انها قوة معادية الا انه تم الرجوع عن هذه النزعة الى حد كبير عندما ادرك الحزب عدم جدوى الاستمرار على هذا النهج التي كانت الصين اول المتضررين

فيه بتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي وبشكل عام لا يمكن انكار نجاح هذه الحقبة في اعلاء قيمة العمل واحياء القومية الصينية .

ه- المشاكل الاقتصادية :

ان اعتماد النموذج الصيني الاحادي للتنمية على نظيره السوفيتي من حيث التخطيط المركزي والتركيز على الصناعة الثقيلة ادى الى ان يعاني الصيني من مشاكل هذا النموذج والاساليب الاقتصادية التي اتبعتها ، حيث لم تتحمل القاعدة الاقتصادية الضعيفة للصين العبء الضخم للصناعة الثقيلة والذي لم ترتبط مع امكانياتها من حيث التراكم والتسويق، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى كانت المنتجات الصناعية الصينية ضعيفة من حيث الجودة ومن حيث استهلاكها الضخم للطاقة مما ادى الى فرض قيود على الصناعة الفنية من قبل الدول المتقدمة ، ويذكر ان الصين ترتبط بالسوق الخارجية من حيث تزوده بالمواد الاولية امام كثافة التصنيع وقوة الاستهلاك.

ثانيا / المسوغات الاقتصادية للإصلاح والتحديث في الصين

1- ضعف التراكم الرأسمالي والناتج المحلي ومعدل النمو.

يعد تراكم الرأس مال عنصر مهم في عملية التنمية الاقتصادية وعملية التراكم هي مقدار الاضافة والزيادة في راس المال، ويمكن بيان معدل التراكم الرأس مالي المتحقق وتوزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية الثلاثة خلال المدة (1949-1957) من خلال الجدول رقم (2):

جدول (2)

الدخل القومي ومعدلات التراكم الرأسمالي والاستثمارات

(1949 – 1957) بالأسعار الجارية في الصين

السنة	الدخل القومي (مليار ايوان)	معدل التراكمي الرأسمالي % من الدخل	معدل الاستثمار في القطاعات % من التراكم الرأسمالي		
			الصناعة الثقيلة	خفيفة	زراعة
1949	35,800	24,2	46,5	5,9	15,6
1953	58.900	24,2	46,5	9،5	15,6
1957	90,800	24,2	46,5	9،5	15,6

Source; china statistical Yearbook ,(1949 – 1957)

يتضح من الجدول السابق مدى التميز الكبير لصالح الصناعات الثقيلة على الرغم من ان 85% من السكان يعيشون في الريف وبما لديهم من الامكانيات الهائلة من الاراضي الصالحة للزراعة وقوة العمل المتدربة .

لقد حققت الخطة الخمسينية الاولى (1953-1957) نتائج ايجابية وصلت الى مضاعفة الانتاج ومع بداية الخطة الخميسة الثانية(1958-1962) استمرت هذه الخطة ايضا على التأكيد على الصناعات الثقيلة اذ بلغ ما خصص لهذا القطاع من تكوين رأس مالي حوالي 48% من اجمالي التكوين الرأسمالي وتزامن مع ذلك مع احداث القفزة الكبرى [1]، والتي كان اهدافها تعجيل التطور الانتاج في سنة واحدة والاعتماد على الجماهير العاطلة كبديل عن قدرة رأس المال(رؤوس الاموال) المخصصة للاستثمار اي الاعتماد على تقنية كثيفة العمل والتأكد على القاعدة الشعبية.

[1] د. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر ، مصدر سبق ذكره ، ص 53 .

وقد كانت نتائج تلك السياسة سلبي للغاية حيث انخفض الانتاج الصيني من الحبوب عام (1959) حوالي (3,4) مليون طن مما ادى الى حدوث جائحه كبيرة ادت بحياة (30مليون صيني)، اما على الصعيد الانتاج الصناعي فقد تأثر انتاج الصناعات الخفيفة بصورة كبيرة جدا ، اما القطاعات الصناعة الثقيلة فقد حقق جزء بسيط من اهداف الخطة ومع ذلك فأنه لم يزداد الا بصورة طفيفة بلغت 0,6% حتى نهاية الخطة الثانية ، اما في المرحلة الثورة الثقافية فقد ادى تنفيذ الخطط الى زيادة الانتاج الصناعي بنحو11,3% بشكل عام ، حيث ادى تشغيل قدرات انتاجية جديدة في المشاريع الكبيرة وتوفير الخدمات عن طريق الاهتمام بتطوير المشروعات المعدنية الى نمو الانتاج في لقطاع الصناعة الثقيلة بمقدار 13,6%.

اما القطاعات الصناعية الخفيفة بلغ معدل نمو الانتاج فيها نحو 8,5% حيث انتشرت بشكل واسع المشروعات الصغيرة والصناعات الحرفية الضرورية للسكان لأنها ادت الى توفير السلع لاحتياجاتهم اليومية ، ولكن بالرغم من ذلك لم يشكل المنتوج الصناعي الصيني في توفير الثورة الثقافية سوى 3% من المنتوج العالمي ، اما القطاع الزراعي فقد ازداد الانتاج الزراعي في تلك المرحلة وارتفعت نسبة نمو هذا القطاع من (1,4%الى 3,8%) كما في الجدول رقم (3) ومع هذا فأن نسبة نمو القطاع الزراعي في هذه السنوات كان بطيئا مقارنة بنسبة نمو السكان.

اما بالنسبة لتركيب الدخل القومي مرحلة الثورة الثقافية كانت الزراعة 40% والصناعة بنسبة 35% وسجل القطاع النقل والمواصلات والتجارة وغيرها من القطاعات الاقتصادية 25% .وقد نما الدخل القومي في تلك الفترة بنحو 70%

جدول (3)

متوسط معدل نمو المتغيرات الاقتصادية الرئيسية (نسب مئوية)

المتغير	المرحلة الاولى (1962 - 952)	المرحلة الثانية / الثورة الثقافية (1976 – 1966)
الدخل القومي	4,0	7.0
الناتج الصناعي	10,6	11,2
الناتج من الصناعة الثقيلة	14,4	13,6
الناتج من الصناعة الخفيفة	7,4	8,5
الناتج الزراعي	1,4	3,8
كمية الحبوب المنتجة	0.6	3,4
السكان	1,7	2,4
دخل الفرد	2,3	4,4
كمية الحبوب للفرد	1,0	1.0

المصدر: د. نادر فرجاني ، من الكتاب الاحمر الى الكتاب الاصفر، التنمية المستقبلية ،ص321

وكان نمو الحجم الفعلي للدخل القومي في تلك الفترة لا ينعكس على زيادة مستوى الدخل والتأمين المادي لسكان البلاد ، بسبب التغيرات في تركيب توزيع الدخل القومي ، حيث كان رصيد الاستهلاك يقل بينما رصيد التراكم يزداد وكما يشير الى ذلك الجدول رقم(4) :

جدول (4)

الزيادة السنوية في الاستهلاك (1953 – 1975)

السنة	**متوسط الاستهلاك**	
(1957-1953)	%4,3	الخطة الخمسية الاولى
(1962-1958)	%303	استراتيجية القفزة الكبرى
(1965-1963)	%8,6	ما قبل الثورة الثقافية
(1967-1966)	%2,1	الثورة الثقافية

المصدر: يومير ديبلو سلين ، الازمة السياسية في الصين ،دار التقدم ، موسكو، ب ت، ص 212

يمكن ان ملاحظة ان معدل الاستهلاك كان 2,1% للسنوات الأخيرة (1966-1975). بينما كان مرحلة قبل الثورة الثقافية 8,6% للسنوات (1963-1965) فيما يخص رصيد التراكم فأن الجزء الاكبر منه يذهب لتوسيع الصناعة العسكرية.

اما بالنسبة للتبادل التجاري الخارجي فقد انخفض في تلك المرحلة (الثورة الثقافية) من بدأ الاعتماد على الذات، الذي رغب الماويون ان يؤدي الى تطور الصين على اساس قومي ،فقد تم تقليل التجارة الخارجية والاشكال الاخرى من العلاقات الاقتصادية مع الدول الاجنبية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي(السابق) والدول الاشتراكية فقد انخفض التبادل التجاري مع الاخيرة من 255 مليون دولار عام 1959 الى 1108مليون دولار عام 1695.

2- ضعف القطاع الصناعي والحاجة الى التكنولوجية:

مع بداية الخمسينيات طبقت الصين النموذج السوفيتي في التنمية الاقتصادية معتمدة على التخطيط المركزي مع اعطاء الاولوية للصناعات الثقيلة مستفيدة من المساعدات و التسهيلات المقدمة من الاتحاد السوفيتي(السابق) ومتأثرة بالخطة الخمسية الاولى للأخير ومطبقه اياها بالرغم من الاختلافات الكبيرة بين البلدين . ويمكن بيان تطور القطاع الصناعي من خلال الجدول رقم (5):

جدول (5)

تطور قيمة الناتج الصناعي في الصين (1949 – 1970) مليون ايوان

بالأسعار الجارية

السنة	الصناعات الخفيفة (قيمة الناتج)	ص ثقيلة معدل النمو المركب %	الناتج الصناعي الكلي	
			قيمة الناتج	معدل النمو
1949	10,300	———	3700	———
1952	22,100	9,28	12200	7,48
1957	37400	0,11	33000	0,22
1965	7300	0,8	69100	6,9
1975	139200	0,7	182600	0,10

المصدر: الصين المعاصرة ، مجموعة مؤلفين ، ترجمة محمد الجندي ، الاتحاد السوفيتي ، 1975 ، ص ص 67 – 68 .

يظهر من الجدول السابق مسألتان في غاية الاهمية المسالة الاولى ان النمو القطاعين الصناعة الخفيفة والثقيلة اخذ بالانخفاض مع التقدم في عملية التحول نمو الاشتراكي، علما ان الانخفاض الحقيقي اكبر مما تظهره الاحصائيات التي كانت عرضة للتلاعب من قبل اعضاء الحزب الشيوعي الصيني وهذا تؤكده الكثير من المصادر والمسألة الثانية التمكن في الانخفاض الكبير الذي اصاب حتى انتاج الصناعات الثقيلة، حازت على الاهتمام الاكبر اذا لم تنخفض حصة هذا القطاع من التكوين الرأسمالي الكلي عن 46% اما اسباب التلكؤ في القطاع الصناعي فيعود او يعززها خبراء الاقتصاد الصين الى ما يأتي([1]):

ا-التخبط والفوضى في القطاع الصناعي اللذان حدثا بعد الخطة الاولى (القفزة الكبرى) وبعد الخطة الاصلاحية للثورة الثقافية (1962-1965) والسبب يعود الى التغلب الايديولوجي على الواقع.

ب-تطبيق نظام الكمونونات الذي لم يدع اي حرية للأسر الفلاحين سواء في الانتاج او الاستهلاك مما ادى الى قتل الحافز لدى شريحة واسعة جداً ويعتمد عليها الاقتصاد الصين بصورة كبيرة اذ يذكر احد الاقتصادين ان 70% من تخصصات الصناعات الثقيلة (العسكرية) كانت تمول من الضرائب على الارباح المتحققة في قطاعي الزراعة والصناعات الخفيفة.

ج-انخفاض الاستثمارات المخصصة القطاع الصناعة الخفيفة وخصوصا ايام تطبيق ما يسمى بالقفزة الكبرى. وقد شمل ضعف التخصصات القطاع الزراعي أيضا.

وقد اتسمت المدة (1949-1977) لهذه السياسة حتى الخطة الخمسية الاولى ، والتي وصفت نوعا ما بالتوازن لم يتجاوز تخصيصات الصناعة الخفيفة فيها 5,9% من مجموع التخصصات الاستثمارية الكلية في حين بلغت حصة الصناعات الثقيلة 46,5% من التخصصات .ويتضح من ذلك انه لم تحدث في الصين انطلاقة كبيرة في القطاع الصناعي توازي استحواذه على الجزء الاكبر من التخصصات الاستثمارية خلال المرحلة الشيوعية ولم تتناسب مع حجم الشعب الصيني نتيجة للنقص الكبير في التخصصات الاستهلاك.

3- ضعف الادارة الاقتصادية لمؤسسات الدولة :

في بداية الخمسينيات تبلورت ملامح الاقتصاد الصيني حيث طبقت الصين النموذج السوفيتي(السابق) في التنمية المرتكزة على التخطيط المركزي المفرط وقد تركز التخطيط الاقتصادي الصيني على تحقيق النمو للصناعات الثقيلة بصورة مباشرة واعطاء اهمية ثانوية لباقي فروع الاقتصاد الوطني واستأثرت الصناعة الثقيلة بنسبة ضخمة من التسهيلات الصناعية الجديدة ، وبقيت الصناعة الخفيفة في

([1]) www. China bility . com / GDP in china

الرتبة الثانية في تخصيص الموارد الخام ورؤوس الاموال الازمة لها او حصولها على التسهيلات الصناعية ولم تحفظ مؤسسات الافراد باهتمام الدولة الا في اضيق الحدود [1].

وكانت من نتائج تطبيق الاقتصاد المركزي في الصين عدم الاهتمام ب نوعية لسوق الانتاج ولا باحتياجات السوق القوى الشرائية الكامنة ولا حتى بالأرباح والخسائر ، وانما تركز الاهتمام على تلبية احتياجات الدولة من حصص الانتاج المقررة التي تقوم الدولة بتسويقها وبيعها للمستهلكين بعض النظر عن جودتها واتقان صنعها لذا كان الاقتصاد الصيني يفتقر إلى الحيوية والحوافز الانتاج وتشجيع العمال. واصبحت قطاعات الدولة من اكثر الموضوعات حساسية للإصلاح في المدن .

وقد تكون النتيجة لهذا الوضع دوافع اقتصادية دفعت الحكومة الصينية للتحول الى قطاع الخاص ،ويمكن اجمالها بالاتي [2] :

ا- التدهور في الشركات المملوكة للدولة ،فقد قلت مساهمات في الانتاج من 80% في عام1970 الى 48% عام 1992.

ب- العجز في المشروعات المملوكة للدولة حيث يبلغ حجم الخسائر المالية حوالي 31% من رأس المال ويرجع العجز في هذه المشروعات الى ارتفاع تكاليف المواد الخام والعمالة وسوء ادارة الشركات واخطاء التنظيم في هذه المشروعات.

- ❖ عدم قدرة المشروعات على سداد ديونها للبنوك بسبب عدم قدرتها على تحصيل مستحقاتها من الشركات الاخرى مما ادى الى عدم سيولة النظام ككل.

د- نمو المشروعات في القرى والمدن الريفية وحدوث تدفقات في المشاريع الاستثمارية الاجنبية .

ه- ملائمة الاوضاع الاقتصادية لإمكانية نمو الاقتصاد والخاص.

لذلك فأن اصلاح وتحسين اداء المؤسسات الحكومية تركز على الاتي [3] :

- ❖ تحسين نظم التوجيه في الشركات وادارتها من خلال ابرام العقود مع المدراء.
- ❖ وضع معايير محاسبية جديدة
- ❖ نقل السلطة الإشرافية الى المقاطعات.
- ❖ اغلاق الشركات والمؤسسات الحكومية غير مربحة او دمجها في شركات اخرى وكانت نتيجة هذه الاصلاحات رفع كفاءة بعض المؤسسات الحكومية ولكن لم يكن بالمستوى المطلوب، وقد

---

[1] د. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر ، مصدر سبق ذكره، ص 91

[2] دينغ موه ، المؤسسات المملوكة للدولة ، اصلاحها وتطويرها ، مجلة الصين اليوم ، تشرين الثاني 1997 ، ص 26

[3] تقرير البنك الدولي عن التنمية في عام 1996 ، مركز الاهرام للنشر 1996، ، ص 58 .

شوهت معالم الاقتصاد الصيني لمدة طويلة من خلال سياسة التسعير الاجبارية والاسعار المخططة وقد أفرزت هذه السياسة مشاكل عديدة منها [1] :

- الحاجه الى الدعم الحكومي الضخم، والتي تعتبر من ابرز تلك المشكلات واكثرها تعقيدا فقد ظلت اسعار الكثير من السلع منخفضة بسبب سيطرة الحكومة والدعم الحكومي ، استقطب هذا الدعم نصيبا كبيرا من الدخل الحكومي بصورة لم تعرفها دولة اشتراكية اخرى.
- مركزية الاسعار وهي من المشكلات التي كانت منها تعاني الصين كثيرا قبل الاصلاح ، وقد كانت الاسعار لا تعكس القيمة الحقيقة للمنتجات ولأتصلح ان تكون معيارا للعرض والطلب في الاسواق.
- كانت الاسعار لا تعكس جودة المنتجات واتقانها.
- ادت الاسعار الى تنشيط المنتجين وعدم بذل الجهود لتطوير العملية الانتاجية.
- اساليب توزيع الاجور والتي كانت متأثرة بالأفكار التي تبنيها الحكومة فكرة (المساواة بين الصينين) وفكرة الكل يأكل من القدر الكوميوني، في المؤسسات الصناعية والتجارية والدوائر الحكومية ، فقد كانت الحكومة ترى ان زيادة الانتاج يمكن تحقيقها من خلال الحوافز المعنوية ولم تهتم بالحوافز المادية والانتاجية ، ونتيجة للأسباب السابقة ، اكدت الحكومة على برنامج الاصلاح والذي اعتبره الاصلاحيون الصينيون مفتاحا لإصلاح الاقتصادي كله.

[1] Michel chossudov skiy , towards capataist Restoration , maequeen , London , 1996 , p.110 .

المبحث الثالث / مسوغ التحويلات في الاقتصاد العالمي

اولا / التجربة السوفيتية واثرها في بناء وتحديث الصين [1]

1- الملامح العامة للتجربتين

تميزت التجربة الاشتراكية في كل من الصين والاتحاد السوفيتي (السابق) بعدة خصائص وعوامل مشتركة تميزها ، على الرغم من وجود العديد من الاختلافات بينها [2]. ويمكن بيان أوجه التشابه و(المشتركات) والاختلافات بينهما وعلى النحو الاتي :

أ- وجود حزب الشيوعي يعمل وفقا للاستراتيجية (الماركسية ، اللينينية) ومنظم على اساس مركزي ومتصل بالجماهير من خلال قواعده الحزبية.

ب- الاستيلاء على السلطة بقيادة الحزب الشيوعي بوسائل ثورية .

ج- اقامة سلطة دكتاتورية على اساس التحالف مع الفلاحين ضد الطبقات المستغلة ، مترافقة مع تأمين الصناعة وتطبيق مبدأ التعاونيات الزراعية .

د- التخطيط المركزي للتنمية الاقتصادية

وقد عدت هذه الشروط اساسية لا قامة الاشتراكية ، ومن الامور الاساسية التي يفترض ان تتوفر في كل تجربة بصورة مستقلة عن الجوانب المختلفة لان لكل بلد اسلوب خاصا للتطور والتنمية كما ان كل من الصينيين والسوفييت اشتركوا في نقطة مشتركة ، أذ اعتمدوا على المخططات الاقتصادية التي اعتبرت اساسية لبناء مجتمع اشتراكي [3]. وقد تميزت الثورة الاشتراكية في الصين عن الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي(السابق) يعده خصائص نابعة من اختلاف الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الصيني . فالتجربة التي قادها (ماو تسي تونغ) استخدمت من الواقع الذي مر به الشعب الصيني ، وهناك فوارق بين التجربتين ادت الى ان تسلك كل قيادة سياسية مختلفة تخدم المصلحة لكل بلد على حدة [4] .

---

[1] احمد محمود عبد المجيد العبدلي ، العلاقات الصينية – الروسية واقامتها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2007 ، ص 22 – 62

[2] Boyd , R.G, Gmmunist , Foregn polier trederich a praeger (New York -1962) p110 , p122

[3] اتريكالوتي بيشل ، الثورة المتواصلة ، ترجمة محمود وصفي ، سلسلة كتب سياسية ، القومية للطباعة ، الاسكندرية ، د . ت ، ص 28 – 29

[4] Huchi – His , MaoTse – Tuny et laconstraction dusocialism(paris – 1975) p . 83 .

ويمكن بيان الاختلاف لخصوصية كل تجربة على النحو التالي [1] :-

1. لم يكن الاتحاد السوفيتي السابق مختلفا بالمعنى الدقيق ، عام 1917 الا اذا قارناه بالدولة الاوربية المتقدمة آنذاك ، اما الصين ففي عام 1949 كانت في مؤخرة الدولة حيث كانت غير قادرة على توفير الطعام لسكانها .
2. بدأت الخطة الخمسية الاولى للاتحاد السوفيتي عام 1927 وقد انتج الاخير من المعادن يفوق انتاج الصين بأثني عشر مرة حينما بدأت الخطة الخمسية الاولى للصين عام 1952 . وان دخل الفرد السوفيتي يفوق دخل الفرد الصيني بحوال (4 – 8) مرات سنويا .
3. الزيادة السكانية كبيرة ، حيث خلق هذا التزايد مشكلات للقادة الصينيين سواء من ناحية توفير الغذاء او ضمان توفير العمل للافراد القادرين على العمل .
4. مشكلة الاراضي الصالحة للزراعة في الصين وقلتها فيما يخص عدد مواطني البلد مقارنة بالاتحاد السوفيتي خلقت هذه المشكلة ازمة حقيقية ، وتدني حصة الفرد الصيني من الحبوب التي وصلت الى 290 كيلو غرام فقط.
5. ان الخطة الاشتراكية تعد واحدة في كلا البلدين ، ولكن التطبيق العملي للنظرية (الماركسية – اللينينية) هو الذي اخذ طابعا خاصا في كل بلد وجاء الاختلاف في الطريقة اقامة مجتمع اشتراكي كنتيجة طبيعية ، لان الحزب الشيوعي وصل الى السلطة من خلال استغلال فرصة سقوط القيصرية ، اما الحزب الشيوعي الصيني فقد خاض حرب تحريرية في الريف دعمها الفلاحون.
6. ركز الحزب الشيوعي السوفيتي في خططه الخميسة في بناء اقتصاده الاشتراكي من خلال التركيز على الصناعات الثقيلة في حين ركز الحزب الشيوعي الصيني في تعبئة الشعب من خلال التعاونيات الزراعية ومحاربة الفساد السائد في اوساط المجتمع الصيني .
7. ان اهم ما ميز التجربة الصينية هي الخلفية التاريخية للشعب الصيني ورفض التبعية والهيمنة الاجنبية ، وقد كان هذا من اهم عوامل الخلاف بين البلدين فيما بعد .
8. يغلب على المجتمع الصيني الطابع الريفي حيث كان اهل الريف نواة الحركة الاشتراكية واساسها في بناء البلد واصلاحه . في حين كانت البروليتاريا الصناعية محيط اهتمام وامال التطبيق الاشتراكي السوفيتي [2].

---

[1] Eric, R. wolf . peasant wars . of the Twe ntieth contury : china . Harper and Row puplishers . (New York – 1973) p p.103-118

[2] Ibid , p.120

9. عد الحزب الشيوعي الصيني نفسة منذ تأسيسه حزبا جماهيريا ، بينما الحزب الشيوعي السوفيتي عبارة عن نخبة من المثقفين الثوريين الذين يعملون في المدن الكبرى من اجل الدفاع عن الطبقة العاملة ، واقامة مجتمع اشتراكي عمالي ، وهذا ما ادى الى اختلاف التجربتين [1].

2- توظيف النموذج السوفيتي في عملية بناء وتحديث الصين .

تسلم (ماو تشي تونغ) سدة الحكم في الصين عام 1949 ، حيث ظن الكثيرون انه سيكون في سياسته وفي لموسكو ، وان تطور الصين وتحديثها وبناءها سيكون بالضرورة نسخة طبق الاصل عن تطور نموذج الاتحاد السوفيتي (السابق) [2].وحتى عام 1956 لم تسجل اي خلافات نظرية ، ففي عام 1952 اعلن(ماو) ان الصين ستصبح غدا كالاتحاد السوفيتي اليوم، مما جعل الصين تسير على طريق الاقتصاد المخطط وبناء البلاد وتحديثها مقتديه بالنموذج السوفيتي [3] .

وترجع العلاقات السوفيتية مع الحزب الشيوعي الصيني الى عام 1921 حينما تأسس الحزب في شنغهاي حيث ارسلت موسكو مبعوثها ليشرف على تنظيم الحزب واستمرت في دعمة في صراعة مع الكومنتاج ومن ثم في الحرب مع اليابان وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 وهزيمة اليابان سلم الاتحاد السوفيتي (السابق) جميع الاراضي الصينية التي سيطر عليها الى الحزب الشيوعي مما عزز من موقفه في صراعة مع الكومنتاج الذي تجدد عام 1945 لينتهي بانتصار الحزب الشيوعي الصين عام 1949 ، وبالطبع نتيجة لذلك لم يكن امام (ماوتسي تونغ) سوى التعاون مع الاتحاد السوفيتي (السابق) من اجل بناء واصلاح اوضاع لاسيما ان الاقتصاد الصيني يستند على مبدأ الاقتصاد الاشتراكي الموجة ، الامر الذي لم يشجع اي دولة رأسمالية على التعاون مع الصين [4] .

وفي عام 1950 تم توقيع معاهدة تعاون وتحالف بين البلدين وتقوم هذه المعاهدة على التعاون في الجوانب الاقتصادية والثقافية والعسكرية فضلا عن الدفاع المشترك . واهم ما حققته الصين من خلال هذه المعاهدة هو تسوية خط سكك الحديد ، الذي يربط جنوب منشوريا وشرق الصين معا ، وكذلك ميناء بورت ، كما نصت المعاهدة على منح الصين قرضا بمبلغ 300 مليون دولار مدته خمسة سنوات بسعر فائدة (10 %) فقط لبناء الصناعات الثقيلة والمناجم وسكك الحديد .

---

[1] Eric , R. wolf , opcit . pp149 – 153 p120

[2] ستيوارت شرلم ، روجية غارودي ، واخرون ، ماركسية ماوتسي تونغ ، ترجمة جورج طرابيشي ، الطليعة للطباعة ، بيروت ، ص ص71 – 74 .

[3] Eost Asian studies Documents conversation between stalin and Mao , 16 , December , (Moscow – 1949) . p28 .

[4] Robert C. North Moscow chinase communist , California , university press , (U . S . A. 1962) . p. 342

اخذت الصين تتبنى النموذج السوفيتي وتسير على وفق التنمية السوفيتية وبدأت الحكومة الصينية تشبه السوفيتية لا سيما انشاء مثيل للوزارات الموجودة في موسكو ، واعتماد نظام التعليم السوفيتي والذي جعل المهمة الرئيسية للمدارس والجامعات تنحصر في تخريج الفنيين والمهندسين الذين كانت الصناعات الحديثة بأمس الحاجة الى خدماتهم [1] وترتب على ذلك ان قدم الى الصين الالاف من المهندسين والفنيين والخبراء السوفيتيين حتى وصل عددهم عام 1960 الى 20,000 الف في الاختصاصات كافة . وذهب حوالي 30,000 الف طالب صيني للدراسة والتدريب في الاتحاد السوفيتي (السابق) والذي اخذ على عاتقه مساعدة الصين من الناحية الاقتصادية والفنية بالتجهيزات والمعلومات التكنلوجية ، حيث قام بأنشاء ما يزيد على 400 مشروع صناعي كان من بينها (250 – 300) مشروع صناعي ضخم ، وباعت للصين نحو 1,2 مليار دولار من التجهيزات الفنية ، وضمنت خطة التعاون العلمي بين البلدين ثم تدريب الالاف المهندسين الصينيين في المشاريع السوفيتية واصبح اتقان اللغة الروسية مفتاح الامان لتسلق المراكز الوظيفية .

وقد ادت المساعدات والمعونات السوفيتية دورا كبيرا في التنمية الصينية الاستثمارية في اعوامها الاولى ، بل كانت العامل الاهم في انجاح الخطة الخمسية الاولى وكانت تلك المعونات والمساعدات تأخذ صفة القروض طويلة الاجل بفوائد ضئيلة جدا ، اذ كانت مع جيش الخبراء والفنيين بمثابة الاساس الذي بنية علية القاعدة الصناعية الحديثة التي طورت الصين وساعدتها في عملية اصلاح الدولة الصينية الحديثة، وفي هذا المجال قدم الاتحاد السوفيتي للصين في عام 1954 قرضا جديدا قدرة (130) مليون دولار لتغطية نفقات وتكاليف (141) مشروع صناعي والمساعدة في بناء (15) مشروع صناعي متوسط وكبير[2]. وفي عام 1956 تم الاتفاق على تقديم مساعدات علمية وتكنلوجيا سوفيتية للصين لغرض المساعدة والاستثمار في وضع التصاميم العامة للخطة الخمسية الثانية من اجل التوسع في الصناعات الثقيلة وبناء خطوط سكك الحديد والافران واستخراج المعادن والبحث العلمي والفني ، و السماح للصين باستخدام هذه القروض بشراء محاصيل متنوعة بدفعات تجارية مما ادى الى توسيع وزيادة التجارة الصينية والسوفيتية بصورة كبيرة [3].

وقد تميزت اتفاقية عام 1956 باعتماد الصين على نفسها في البناء الاقتصادي والتخطيط والاشراف على البناء وادارة المشاريع ، الامر الذي شجع (ماو تسي تونغ)على ترك النموذج السوفيتي والابتعاد عنه انتهت حقبة التعاون الصيني السوفيتي من خلال مراحل عدة وصل التوتر ادت الى تدهور

---

2) Ibid p.370

[2] محمود الدرة ، مصدر سبق ذكره ، ص308 .

[3] نفس المصدر السابق ص 209 .

العلاقات بين البلدين نهائيا عام 1960 ثم توقفت المساعدات السوفيتية بعد هذا العام ، وبدأ التوتير يسود اجواء العلاقات وتطور الخلاف فيما بعد الى درجة القطيعة التامة عام 1960 [1].

ثانيا / ظهور العولمة ومنظمة التجارة العالمية

1- تأثير العولمة في الانتاج الصيني .

بعد نهاية الثورة الثقافية ادركت الحكومة الصينية بأن الفجوة بين الصين والدول المتقدمة من ناحية ، وبينها وبين بعض الدول النامية من ناحية اخرى قد ازدادت اتساعا ، فقد كانت الصين في عصر (ماو) تعيش بمعزل عن العالم الخارجي بينما اصبحت الدول المحيطة بها بالخصوص اليابان والنمور الاسيوية الاربعة يصبحون قوة اقتصادية في المنطقة لذلك فان دعاة الصلاح في الصين اجمعوا على ان الصين لا يمكنها ان تتطور بمعزل عن العالم الخارجي وانها يجب ان تستورد العلوم والتقنية ورؤوس الاموال والخبرات اللازمة من الخارج [2] ، ان ارادت لبرنامجها التحديثي ان ينجح وقد قامت سياسة الانتاج الصينية في البداية على اساس الموقع وتم تنفيذها على مراحل [3] :-

المرحلة الاولى :-

- استندت هذه المرحلة على التجربة التي نجحت في الدول الاخرى وهي تجربة (مناطق التصنيع المخصص للتصدير) اذا انشأت الصين عام 1970 اربعة مناطق اقتصادية خاصة (SEZ) [*] وكانت الهدف من اقامتها هي [4] :-

1) اجتذاب الاستثمارات الاجنبية .
2) جلب التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الادارية المتطورة .
3) معرفة اخبار ومعلومات عن احوال السوق الدولية .
4) توسيع الصادرات وزيادة دخول العملات الصعبة الى داخل البلد .
5) الاشتراك في التعاون الدولي الاقتصادي والتكنلوجي .

---

[1] شبكة المعلومات الدولية الموقع en,Wikipedia . orglwiki / sino – soviet split

[2] وي وي زانج ، الاصلاح الاقتصادي في الصين و دلالاته السياسية ، مركز دراسات الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ،الامارات العربية، العدد 11، سنة 1995، ص 14 .

[3] سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر ، مصدر سبق ذكره ، ص 107 .

[*] special Economic Zones وهي (منطقة تشين Shenzhe) ومنطقة تشوهاي Znuhai ، ومنطقة شانتو و كسامين .

[4] دينغ شار بينج ، مسائل اساسية في الصين المعاصرة ، دار النشر للغات الاجنبية ، بكين ، الصين، 1988، ص 98 – 99

وقد نجحت هذه المناطق نجاحا نسبيا في جذب راس المال الاجنبي ، والقيام بتجارب اصلاحية ، وخلق اقتصاد يقوم على التصدير ، ولكنها لم تنجح بالقدر نفسة في جذب التقنية المتقدمة .

المرحلة الثانية : -

في هذه المرحلة وضعت استراتيجية التنمية الساحلية وتقرير اقامة وانشاء المناطق الساحلية الاقتصادية المفتوحة وطبقا لتلك الاستراتيجية كان على الصين ذات العمالة الوفيرة ان تستفيد من الاتجاهات السائدة في العالم، اذ تحولت دول كبيره من الصناعات المعتمدة على العمالة الوفيرة الى الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة ، وكان على الصين ان تسعى لنقل هذه الصناعات الانتاجية من تلك الدول الى مناطقها الساحلية ، واستلزمت تلك الاستراتيجية امداد طرفي الاقتصاد (التصدير والاستيراد)الى الخارج من حيث استيراد قدر كبير من المواد الخام لتصنيعها ثم تصدير المنتجات المصنعة [1].

وقد وضعت هذه الاستراتيجية الاهداف التالية [2] :

- امتصاص الفائض الهائل من العمالة الزراعية .
- تعويض النقص النسبي في المواد الخام .
- زيادة الصادرات للحصول على النقد الاجنبي ، الامر الذي يوفر التمويل والتنقية لتطوير الصناعة والزراعة والخدمات ، ونتيجة لهذه الاستراتيجية تم انتقال ما يزيد على 80% من الصناعات الانتاجية من هونغ كونغ الى جنوب الصين ، كما دعمت هذه الاستراتيجية تجارة الصين الخارجية ودمجت الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي الى حد كبير [3] .

---

[1] Oinshi , China 1995 , New star publisher , B eijing , china 1995 , p. 86 .

[2] Ibid , p 69 .

[3] وي وي زانج مصدر سبق ذكره ، ص16

المرحلة الثالثة : -

بدأت هذه المرحلة عام 1990 بقرار حكومي وذلك بأحياء مدينة شنغهاي والتي تعد قلب التجارة والصناعة في الصين ، باتجاه جديد استراتيجية الانفتاح الصيني والتي تعطي معاملة تفضيله الاستثمار الاجنبي يعادل او يفوق ما قدمته المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZ) [1] وكالتالي [2] :-

- تقوم هذه الاستراتيجية على مفهوم (المدينة العالمية 9 وهذا المفهوم بطبيعته يميل الى تجميع الثورة وتوليدها بأقل تكلفة ممكنة .
- تهدف الى رفع المستوى التقني لاقتصاد الصيني من خلال اعطاء الاولوية لتطوير التقنية المتقدمة .
- تهدف الى تحويل المدينة الى اكبر مركز مالي في المنطقة الاسيوية والتي تضم اهم اسواق الصين . كسوق الاسهم والسندات والسلع والعملات .
- تهدف الى تحقيق الرخاء الاقتصادي في المنطقة الداخلية من الصين .
- مثلت هذه الاستراتيجية اكبر تجربة صينية في مجال اقتصاد السوق الاشتراكي وتستخدم الحكومة المحلية أليات السوق لدعم السوق الموجة من قبل الدولة .

وكانت نتيجة هذه الاستراتيجية نتائج كبيرة ، فقد تم في المدة من(1991- 1995)أنشاء (12) الف مشروع برأس مال مشترك او اجنبي ، ومبلغ استثمارات الاجنبية مقداره (32) مليار دولار .

لذا تعتبر شنغهاي اكبر موقع انتاجية في العالم [3] ، ونتيجة الانفتاح وصل الاقتصاد الصيني الى مستوى غير مسبوق من الاندماج مع الاقتصاد العالمي .

2 - منظمة التجارة العالمية وتعظيم فرص تحرير التجارة

بعد انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية (W.T.O)وتبنيها لاقتصاد السوق والرغبة المتنامية للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي حتم عليها الانضمام الى المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية والتي تمثل عصب هذا النظام ، وكانت الحكومة الصينية قد وضحت عن ذلك في مؤتمر لمنظمة (ايبك) عام 1994 ، واعدت خطة في مدة التسعينات للانضمام الى (الكات)[*] وهذا الانضمام الى

---

[1] شين ون ، تسع سنوات من الاستثمار في بودنغ ، مجلة الصين اليوم ، العدد 4 ، نيسان 1999 ، ص 10 .
[2] وي وي زانج مصدر سابق ، ص 16 – 17 .
[3] وي وي زانج ، مصدر سبق ذكره ، ص 18 .
[*]اتفاقية الكات (General Agreement on Tariffs and Trade (Gatt)) الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، منظمة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1948م بهدف تشجع التجارة الحرة بين الأمم عن طريق فرض تعرفة جمركية قليلة و إلغاء نظام الحصص وكبح الدعم و الإعانات الحكومية.

منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي الى حصولها على فوائد تجنبها ومنها تنمية صادراتها فضلا عن ضمان قدر كبير من التوسع في موقف الاستثمار الاجنبي اليها .ولكن طموحات الصين والرغبة في الانضمام قد اصطدمت بعدم الموافقة الامريكية وذلك بسبب محاولة الصين الانضمام الى المنظمة باعتبارها دولة نامية لما لها من امتيازات تمنح للدول النامية [1] ، في حين ترى الولايات المتحدة ضرورة انضمامها كدولة متقدمة لكي تمنعها من الاستفادة من تلك المزايا التفصيلية (نظام الافضليات المعمم)[*] الكبرى العالمية . ولا يمكن اعفاءه من الالتزامات بقواعد التجارة الحرة لان هذا سيشكل عبء على الصعيد الصيني والعالمي ، تلبية لمتطلبات التجارة العالمية قامت الصين في مجموعة من الخطوات من اجل تعميق الاصلاحات وجعل نظام تجارتها يطابق نظام (الكات) وكانت ضمن هذه الاصلاحات التي اجرتها الصين ما ياتي[2] .

ا- تخفيف التعرفة الجمركية فمنذ عام 1992 خفضت الصين الرسوم الجمركية على نطاق واسع وبواقع اربع مرات على (2898)سلعة عام 1992 ، وفي عام 1993على (3371) سلعة وفي عام 1996 خفضت الصين الى (9900 سلعة) وفي عام 1997 خفضت (4874) سلعة ، وبلغت نسبة التخفيضات في الرسوم الجمركية في نهاية الثلث الاول للعام 1996 نحو 35,9 %

ب- اقرار القوانين الخاصة بالملكيلة الفكرية والخدمات المالية .

ج- جعل عملتها قابلة للتحويل في المعاملات التجارية .

ومن تأثيرات ما التزمت به الصين على الاقتصاد الصيني وحياة الشعب الصيني تخفيف العبء على المؤسسات الصينية في استيراد التجهيزات والمواد الخام من الخارج وبعد قيام منظمة التجارة العالمية انضمت اليها الصين خلال انعقاد المؤتمر الوزاري في شهر تشرين الثاني عام 2001 في قطر ، وذلك بعد مفاوضات استمرت لعدة سنين ، كما وافقت المنظمة على انضمام تايوان بعد يوم واحد من انضمام الصين اليها ، والتي ستوفر فوائد كبيرة للصين اذ سيؤدي هذا الانضمام الى فتح اسواق الصين الضخمة

---

[1] محمد سعيد ابو عامود ، السياسة الامريكية في اسيا ، مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام ،مصر، العدد 127 ، 1997 ، ص 143 .

[*] وهو نظام تجاري طويل الامد يوفر تخفيضات في التعرفة الكمركية لاقل البلدان نمو في العالم ، والدول الاولى بالرعاية هي فقط التي تستفيد بالنظام ، ويستهدف هذا البرنامج ما يقرب من (121) دولة ضمن الاعضاء منظمة التجارة العالمية والاسم المختصر للنظام (GSP) اختصارا للمصطلح (generalized system of preferences) وتلتزم بموجبه الدول المتقدمة خفض ضرائبها على السلع المصنعة وشبة المصنعة والمستوردة من الدول النامية والذي اقر في دورة الكاد المعقودة في طوكيو عام (1979) .

[2] تشين شي ، مصدر سبق ذكره ، ص 100 .

امام المنافسة الاجنبية والحصول على سلع استهلاكية عالية النوعية وبأثمان رخيصة كما انه يزيد من تدفقات الاستثمارات الاجنبية الى الصين [1] .

ان انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية جاء بعد ان وافقت على مجموعة شروط من بينها عدم معاملتها كبلد نامي فيها يخص المعونات الزراعية ، فضلا على ان هذا الانضمام سوف يؤدي الى تقوية العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الصين وتايوان ، لذا اختارت الصين هذا التوقيت بالذات لا نها اخذت تتمتع بكافة مؤهلات القوة ، فدخولها الى المنظمة يعتبر عامل قوة وليس عامل ضعف لانه سوف يوسع الصادرات ويجعلها تتمتع بمركز قوي وخاصة في ميزات المدفوعات ، ولكن تزايد اعداد المصدرين الصينين مثل مصدر قلق للعديد من البلدان النامية ذات الهيكل التجاري المتماثل ومع ذلك ورغم تدني مستويات الاجور لا تتمتع الصين بميزه عامة بالتكاليف في قطاع الصناعة الى الدرجة التي تميزها عن البلدان النامية الاخرى ، وذلك بسبب تدني مستوى الانتاجية وخاصة بالقطاعات المملوكة للدولة لذا فأن الصناعات القائمة على الاستخدام الكثيف للأيدي العاملة ستواجه مشاكل ومخاطر شديدة بما في ذلك عمليات التجميع في صناعة الالكترونيات هم عادة المنتجون متوسطي الدخل مثل البلدان الاعضاء في رابطة دول جنوب شرق اسيا(الاسيان)[*] والمكسيك فهذه الاسواق تتسم بدرجة عالية من المنافسة هي بالتحديد الاسواق الاكثر عرضه للتأثير بالخطر الناجم عن خطا التصميم [2] .

ان اندماج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي توجب عليها الحفاظ على استقلاليتها وان تحتفظ بمعيار استخدام سعر صرف عند الحاجة للحيلولة دون حدوث اختلالات خطيرة في بعض قطاعات الاقتصاد الصيني لذلك يتطلب انتاج استراتيجية تهدف الى الاستعاضة عن الاجزاء والمكونات المستوردة بمنتجات محلية مع تعزيز الاعتماد على الاسواق المحلية من اجل زيادة العمالة المنتجة [3] .

وحيث ان منظمة التجارة العالمية تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادي الدولي بوصفها هدفا مستقلا وكجزء من هذه الاستراتيجية فانه من الصعب تجاهل دولة كبرى ذات اهمية في الساحة والاقتصاد الدولي كالصين والتي تمثل انضمامها جزءا مهما لتحقيق التكامل الدولي والتي ترغب المنظمة ان يتحقق عام 2020 عبر التخلي عن كل الاتفاقيات المحلية وجعل العالم كله منطقة تجارة حرة .

---

[1] حميد الجميلي ، اشكاليات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، بين الحكمة ، العدد 23 ، بغداد ، شباط ، 2002 ، ص 72 .

[*] الاسيان (ASEAN) وهي منظمة حكومية دولية اقليمية تقوم عشر دول من جنوب شرق اسيا تأسست في 8 اب 1967 وهي (بروناي ، كمبوديا ، إندونيسيا ، لاوس ، ماليزيا ، ميانمار ، الفلبين ، سنغافورة ، فيتنام ، تايلند)

[2] مازن الوادي ، الاثار المترتبة على الانضمام الصيني الى منظمة التجارة العالمية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 14 السنة (4) ،بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 110

[3] محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الاسيوية ، الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، تشرين الثاني ، 2000 ، ص 131 .

تمهيد

عاشت الصين الاصلاح الاقتصادي بشكل تدريجي واتسمت بالبطئ من خلال ايجاد نقاط ايجاد نقاط للانطلاق وكما وصفها (دنغ شياو بينغ) بانها عملية (عبور النهر) ، وخلال ثلاثة عقود من الزمن احدث الاصلاح تغيرات ضخمة انتقلت الصين من خلالها من التخطيط المركزي ومغلق الى اقتصاد السوق . ويتصدى هذا الفصل الى جوانب الاصلاح الاقتصادي في هيكل الاقتصاد الصيني الذي شهد نمو اقتصاديا ، انعكس على نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبقية الوقوف على تجربة الاصلاح الاقتصادي للصين قسم هذا الفصل الى المباحث الاتية.

المبحث الاول : تجربة الاصلاح الاقتصادي

بعد رحيل (ماو تسي تونغ) عام 1976 دخلت الصين في صراعات بين قادة الحزب الشيوعي للبحث عن نموذج لإصلاح وتطوير الاقتصاد الصيني وكان قرار التحول التدريجي من اقتصاد مخطط مركزيا الى اقتصاد سوق والاندماج بالاقتصاد العالمي قرارا مهما وكانت اول خطوات الاصلاح هي تغيير الهدف الاقتصادي الذي تهدف له ، واختيار التنمية الذاتية وبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية والتخلي عن نظم التنمية المقتبسة ، حيث تغير هدف التنمية من التركيز على قطاع واحد الى الاهتمام بالتنمية الشاملة .

اولا / مبررات الاصلاح الاقتصادي

دخلت الصين في مرحلة جديدة سميت بالمرحلة الاصلاحية ، حيث ادركت ضرورة تصحيح اخطاء السياسة الماوية . وقد تم تحديد الاسباب التي ادت الى القيام بالإصلاحات الاقتصادية والتحديث ، وكانت تلك الاسباب والمبررات كالاتي[1]

1 – تراكم الاختلالات الهيكلية في الصناعة نتيجة اعطاء الاولوية والاسبقية المبالغ بها لإنتاج السلع الرأسمالية على حساب انتاج سلع استهلاكية اي الانتاج لغرض الانتاج لا لغرض الاستهلاك خلافا للقانون الاشتراكي المتمثل الاشباع المستمر للحاجات الاساسية للمواطنين .

2-انخفاض الكفاءة الاستثمارية بسبب ارتفاع معدل الاستثمار في الاصول الدفاعية غير المنتجة وتعرض الاستثمار لتقلبات مستمرة بسبب التأثيرات السياسية .

3- عدم كفاءة الملاكات القيادية وفسادها وازمة الثقة بينها وبين الجماهير .

4- شيوع البطالة في انواعها

5-تناقص الفائض الزراعي وتدني نسبة السلع الزراعية الصالحة للتسويق ، اذ كان تقدير السلطات الصينية الى ان اي محاولة لرفع الانتاجية ونسبة السلع الممكن تسويقها من الناتج الزراعي في ظل نظام الكوميونات والتخطيط القائمين سيقود الى انفجار سياسي .

6- ضعف الانجازات المتحققة على صعيد تقليص الفوارق بين الاقاليم والمقاطعات وبين الريف والمدينة.

[1] د نادر فرجاني ، التنمية المستقلة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص ص303 -304

7- الاستياء الذي ساد في الاوساط الصينية من تخلف الصين في كافة القطاعات حيث كانت الثورة الثقافية لا تحظى بشعبية وكانت السبب في الخسارة في القطاع الاقتصادي والثقافي للبلد.

8- النمو السريع والتنمية التي حدثت في الاقتصادات المجاورة هونك كونك وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والتوجه نحو اقتصاد السوق والذي اثبت نجاحها في الاداء الاقتصادي بين اوربا الشرقية والغربية .[1]

ولتحقيق التنمية الاقتصادية رغبت الصين من اغتنام فرصة المتغيرات التي تشهدها العلاقات الدولية آنذاك من تدويل الاقتصاد حيث اتيحت للصين الفرصة من خلال الاسباب التالية[2]

ا - التغير الكبير في السياسة الدولية وانتهاء عهد القوتين العظيمتين ودخول العالم مرحلة سلام واهتمام بالتنمية الشاملة .

ب- تحول السياسات الداخلية والخارجية للدول المتقدمة الى المناطق الاقتصادية والى تنمية الاقتصاد ليصبح من الامور التي تضعها الشعوب في مقدمة اهدافها .

ج- التقدم الكبير في العلوم والتكنلوجيا وظهور نتائج علمية كبيرة .

مراحل الاصلاح الاقتصادي **للصين**

في الربع الاخير من القرن العشرين توصلت الصين الى حقيقة مفادها أن عالم الغد يحكمه الاقتصاد، لذلك انطلقت الصين في مسيرتها لتخطي الشكل المقيد للاشتراكية والانتقال الى نموذج جديد يجمع بين الرأسمالية والاشتراكية في تجربة تنطوي على خصوصية محلية وبدأت الصين في اواخر عام 1978 بتطبيق سياسة اقتصادية جديدة على وفق الثلاثية الصينية (الاصلاح ،الانفتاح، التحديث) وتركز موقفها الايدلوجي الجديد على اعطاء الاولوية للتنمية الاقتصادية والبناء الاقتصادي على وفق شعار (حضارة روحية اشتراكية) من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة([3]) ،اذ قامت التجربة الصينية وما انبط بها من تحولات واسعة النطاق في

---

[1]-سوسن حسين ، الصين الشعبية ورياح التغيير ، مجلة السياسة الدولية ، العدد78 ،اكتوبر1984،ص213.

[2]Meisner , Maurice,Chinas Communist Revolution; A Half Century Perspective , Current History, September 1999.p. 24

[3]) information office of the state council of the peoples republic of china, chinas economic reform a great success, march toward 2000, 1999, p.12

المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على أساس فلسفة الاصلاح والتي أرسى قواعدها (دينغ شياو بينغ) وتتلخص فلسفة دينغ الاصلاحية بانها (لا يهم ان كان القط أبيض أو أسود المهم أنه يصطاد فريسته بشكل جيد) [1]، اذ قصد بذلك أن الصين (القط) فليس المهم أن تسلك الطريق الاشتراكي أو الرأسمالي ، لكن المهم هو اصطياد التكنلوجيا الغربية ورؤوس الأموال الأجنبية من أجل بناء الصين الحديث [2]. اذ ساهمت الاصلاحات التي قامت بها الصين في سنة 1978 بتطوير وتيرة النمو الاقتصادي [3]، حيث توصلت القيادة السياسية الجديدة في الصين الى قناعة بان تحسين مستويات المعيشة للسكان سيؤدي الى تدعيم حوافز العمل وزيادة النمو اي ان الانخفاض النسبي في الاستثمار يمكن تعويضه عن طريق التحسينات في الاداء الاقتصادي الذي سيؤدي بدوره الى زيادة النمو الاقتصادي ، مع اعطاء اهمية للعامل الأيديولوجي في هذا المجال ، اي ان القيادة الجديدة حاولت اتباع نهج متوازن من شأنه التوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الفردية .

لذا يمكن تلخيص مراحل عملية الاصلاح والانفتاح في الصين وكالاتي

المرحلة الأولى : سياسات الاصلاح خلال المدة (1978-1984)

في عام 1978 بدأ الاصلاحيون برنامجاً طموحاً لتحويل الاقتصاد انطلاقاً من مبدأ (الممارسة التجريبية) كمنهج تدرجي في التحول نحو اقتصاد السوق ،وكان هدف البرنامج يسعى الى مضاعفة الانتاج الزراعي والصناعي بحلول عام 2000 ، وبداية اولت الصين اهتماما كبيرا بالنسبة للإصلاحات المؤسسية في القطاع الزراعي(المناطق الريفية) من خلال استعادة الحوافز الفردية ،ولتدعيم الاتجاه اللامركزي في الادارة الاقتصادي ،لاسيما في القطاع الزراعي ، فقد تبنت الصين في عام 1979 تطبيق ما يعرف (بنظام مسؤولية عقود الانتاج) (production contract responsibility system) ويهدف هذا النظام الجديد للتعاونيات الزراعية الى احلال القرية محل النظام التعاوني السابق (الكوميونات) الذي بقي فترة طويلة كرمز للاشتراكية الصينية وذلك من اجل التغلب على سلبيات النظام السابق والتسريع في عملية تحديث القطاع الزراعي وزيادة الانتاجية وذلك من خلال احياء المزرعة العائلية باعتبارها

---

[1] هدى عبد الرضا علي : دور حاضنات الاعمال والمشاريع الصغيرة في مواجهة كلفة التحول الى اقتصاد السوق ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 ، ص137.

[2] هناء عبد الغفار السامرائي : الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية ، الصين نموذجا ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص311.

[3] محمود علي حسين الموسوي ومحمد حسين ناصر البدري : سياسات الاصلاح الاقتصادي في الصين وامكانية تكييفها في بيئة الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، المجلد 1 ، العدد 4 ، 2011 ، ص180

الوحدة الاساسية للانتاج الزراعي [1]. وقد تم تحويل المسؤوليات السياسية السابقة للكوميون الى حكومات محلية تعنى بالمدن، بينما حولت السياسات الاقتصادية الى مؤسسات اخرى تعمل باستقلالية تامة ومسؤولة عن ارباحها وخسائرها الذاتية. ويسعى النظام التعاوني الجديد الى تشجيع مثل هذه المؤسسات الفردية والتعاونية.

ان النظام التعاوني الجديد لا يمثل تراجعا عن السعي الى النظام الجماعي ، فالفلاح لا يختار بنفسة محصوله الرئيس ، ولا يبيع القسم الاكبر من انتاجه في السوق الحرة ، وانما هو يعمل بموجب عقد لحساب التعاونية والتي تعتبر بدورها مسؤولة عن تنفيذ الخطط الموكلة اليها من قبل الحكومة المحلية، وتقوم تلك التعاونيات بتوزيع الاراضي الزراعية بين الفلاحين بعقد كان في مراحله الاولية لمدة تتراوح بين السنة الى ثلاث سنوات، ولكن سرعان ما تقرر زيادة مدة العقد الى خمس سنوات لتكون منسجمة مع الخطط الخمسية ويكون العقد لإنتاج كمية محدودة من الحبوب او غيرها من المحاصيل ، وللفلاح حرية التصرف بالفائض عن الكميات المحددة بالعقد ، ويتضمن العقد رسوما تفرض من قبل التعاونيات لغرض استعمالها في انشاء البنى التحتية (الري والبزل وتحسين التربة وغيرها)وتطوير الخدمات الاجتماعية ، ويتحمل الفلاح مسؤولية تسديد الضرائب.

ان هذا النمط الجديد من النظام التعاوني الاشتراكي ادى الى زيادة الانتاجية نتيجة لتبني الاساليب العلمية الحديثة ، اي ان سياسة الاعتماد على الفلاح نفسه وتوفير الحوافز المناسبة له اثبت جدواها في زيادة الانتاج واحداث تحولات مهمة في الريف الصيني تمثلت في الابتعاد عن الانتاج التقليدي لإنتاج محصول واحد الى انتاج محاصيل متنوعة وبدلا من الانتاج بهدف الاستهلاك العائلي ، تحول الانتاج من اجل السوق والتصدير الى الخارج ، وقد انعكس كل هذا على ارتفاع دخول المزارعين وتحسين مستوى المعيشة وظهور المجمعات والمدن الصغيرة [2] ، وقد شجعت هذه النجاحات التي حققها النظام الجديد الى توسيع العمل به ليشمل جميع القطاع الزراعي اواخر عام 1982. وتوسيع العمل به في جميع انحاء الصين في اواخر 1983، مع استمرار التركيز على شعار (الزراعة اولا) والذي بدا العمل به عام 1976 كأساس للتنمية الاقتصادية ، وذلك بتخصيص نسبة متزايدة من الاستثمارات للتنمية الزراعية . وقد جعل ذلك

---

(1) kang ,F, economic reform in china s country side).a paper presented to a seminar held at the university of California, davis, October 11, 1984.p23

2) Ibid ,p.13

الاقتصاد تنافسياً بمجمله [1] ، لذا استطاعت الصين في ثلاث سنوات تغيير نمط الزراعة الجماعية وأكمل اصلاح القطاع الزراعي.

اما الاصلاح في القطاع الصناعي فقد كان أكثر صعوبة من حيث تقسيم الشركات المملوكة للدولة الى وحدات انتاجية صغيرة وكذلك من جانب رفع الكفاءة الاقتصادية للمنشأة الصناعية ،اذ لا يتوقف على نظام الحوافز داخل المؤسسة ولكن ايضاً على الاسعار وظروف العرض والطلب والتي كانت خاضعة للحكومة ، وقد تم اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين النظام القائم واعيد العمل بمبدأ الربح كمعيار لإدارة المنشآت والحوافز والمكافآت الانتاجية للموظفين [2]. وذلك لأعاده توجيه القطاع الصناعي لخدمة الزراعة والصناع الخفيفة بدلا من الاستمرار في التركيز على الصناعة الثقيلة . الا ان السلطات المركزية استمرت في الزام المشاريع الصناعية بتحقيق الاهداف الانتاجية للخطط الاقتصادي ، و بعد تحقيق هذه الاهداف يمكن للمشروعات ان تنتج ما ترغب وبيعه في السوق الحرة، كما يمكن للمشاريع بالنسبة للمنتجات غير الخاضعة لنظام الحصص شراء ما تحتاجه من المواد الاولية من اي مصدر كان .

لقد وفرت الاصلاحات الاقتصادية مرونة اكبر وحرية في اتخاذ المبادرات ففي عام 1980 سمح للمشاريع الحكومية بان تحتفظ بنسبة 10% من ارباحها لاستخدامها لغرض انفاقها على المكافئات وتحسين ظروف العمل وتحديث وتوسيع الطاقات الانتاجية ، ومنح المشاريع سلطات اوسع لتقرير ما ينتج وتسويق جزء من انتاجها والحصول على ما تحتاجه من مواد اخرى داخلة في عملية الانتاج ، ومنحها بعض الحرية في تحديد الاسعار والقضايا المتعلقة بشؤون العاملين . ازدادت قناعة الصين بأهمية دور اسعار السوق التي تعكس الندرة النسبية للموارد والتي بدونها يتعذر على المشاريع التي تتوخى تحقيق الارباح ان تعمل بكفاية عالية . لذا قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في عام 1984 الى تبني بعض الاصلاحات الاقتصادية بهدف تحسين اداء الادارة الاقتصادية لنظامها الاقتصادي، وتمثلت هذه الاصلاحات في سياسة التخلي عن نظام تحديد الاسعار مركزيا بالنسبة للعديد من السلع بغية فسح المجال لالية العرض والطلب في السوق ان تاخذ دورها الطبيعي في هذه العملية ، الا ان التوسع في هذه السياسة قد اصطدم ببعض المعوقات وفي مقدمتها النقص المزمن لبعض السلع ، اذ اتضح للسلطات المركزية ان عدم اخضاع اسعار هذه السلع الى السيطرة الحكومية المباشرة سيؤدي الى ظاهرة

[1] محمد عطية محمد ريحان : التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر ، غزة ، 2012 ، ص64.

[2] فرانسوا لوموان : الاقتصاد الصيني ،تعريب صباح كعدان ، الهيئة العامة للكتاب ، دمشق ، 2011 ، ص12 .

ارتفاع الاسعار ، وبالتالي الى اعاقة عملية تخصيص الموارد على المشاريع الرئيسية ، لهذا السبب اجلت السلطات الصينية اجراءات التوسع في سياسة تحديد الاسعار حسب الية السوق لحين زيادة الانتاج والحد من ظاهرة النقص السلعي [1]

المرحلة الثانية : سياسات الاصلاح خلال المدة (1984-1992)

تركزت سياسات الاصلاح في هذه المرحلة على الاقتصاد الحضري ولا سيما الشركات المملوكة للدولة وخلال هذه المدة واصل (ماو تسي دينغ) سياسة السير في الاصلاحات الصناعية والزراعية وتم الانتقال في عملية التحول نحو القطاع في اتجاهين مهمين فيه **الأول** يتعلق بإصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب ادارتها ، **والثاني** يتصل بإصلاح نظام التسعير وهما اصلاحان مهمان وأساسيان في ارساء التحول الاقتصادي وفقاً للمنهج التدرجي في تحويل الشركات العامة الى شركات تسير وفقاً لآليات ومبادئ السوق ، ومن خلال توجهين **الأول** ذو نمط شمولي يعتمد بشكل عام على اتباع اسلوب الشركات المساهمة ، وهو ما قاد الى نقل جزء مهم من ملكية الشركات العامة الى المدراء والموظفين في تلك الشركات وهذا ما يزيد من روح المبادرة وزيادة الانتاجية ، وفقاً لمبدأ تحقيق أعلى الارباح أي ربط زيادة ايرادات الموظفين والمديرين بزيادة الانتاج وتحسين نوعيته وهذا يعد من مبادئ وقوانين السوق ، أما التوجه **الثاني** فقد قام على مبدأ (الاسلوب التجريبي) الذي ينص على انتقاء مشاريع محددة وتطبيق كل صيغ الاسلوب التدرجي في التحول الاقتصادي عليها ، وفي حال نجاحها يتم تعميم كل النجاحات لتمتد وتضم اعداد اخرى من المشاريع حتى تكتمل عملية التحول وتغطي كافة المشاريع ، وبذلك يتم الوصول الى التوجه الأشمل ولكن بأسلوب تدرجي وأجريت اصلاحات ايضا في المؤسسات الانتاجية التابعة للملكية العامة the state – owned enterprises(SOES)، فقد تم ادخال نظام المساحة الى أكثر من 50% من المؤسسات الانتاجية الحكومية الهامة ، واجري الاصلاح في الملكية في اكثر من 90% من المؤسسات الانتاجية المتوسطة والصغيرة ، واتسع نطاق الاقتصاد التجاري في تلك المدة [2]، وفي عام 1988 طرح (دينغ شياو بينغ) نظريته المشهودة وهي (العلوم والتكنلوجيا يمثلان قوة الانتاج

---

[1] د. عبد الوهاب الامين ، مصدر سبق ذكره، 1986،ص238.

[2] محمد عطية محمد ريحان : مصدر سبق ذكره ، ص65

الاولي) ، مما أدى الى تحويل نتائج البحوث العلمية الى سلع وتم توسيع سوق التكنلوجيا من خلال استخدام التكنلوجيا الأجنبية المتقدمة [1].

المرحلة الثالثة : سياسات الاصلاح خلال المدة (1992- 2002)

تضمنت هذه المرحلة جانبين ، **الأول** يتعلق بإمكانية ايجاد حلول عملية للشركات الخاسرة بعد تحولها الى شركات مساهمة ولم تتوقف في أدائها فجاء الحل بإغلاقها أو اعلان الافلاس فيها ، أما الشركات الصغيرة فيمكن ان تدمج في شركات اكبر منها ، ولكن هذا الاجراء كانت له آثار سلبية أدت الى تسريح عدد كبير من العاملين بعد الغاء وتصفية تلك الشركات ومن ثم تفاقم معدلات البطالة ، لذا فقد جاء الحل بالعمل على تأهيل العاملين من خلال فتح مراكز لإعادة التدريب بما ينسجم وفتح مشاريع جديدة ، اما الجانب **الثاني** والمهم الذي تضمنته هذه المرحلة فيتعلق بتضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين سواء كان محلياً أو اجنبياً وذلك عن طريق التطبيق العملي لمعادلة اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الخاصة ، من خلال تشريع كل القوانين اللازمة والضامنة لعمل آليات السوق بحرية في تلك المناطق ، وهذا ما هدد البيئة الملائمة لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في تلك المناطق ، مستفيدة من الامتيازات المقدمة لها من جانب ومن كلفة العمل الرخيصة من جانب آخر وهذا ما ساعد على نمو الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتصل الى (50) مليار دولار عام 1998 حسب احصائيات التقرير العالمي للأمم المتحدة لعام 1998 بعد أن كان (خمسة مليارات) دولار عام 1990.

المرحلة الرابعة : سياسات الاصلاح ما بعد عام 2003

ما بعد عام 2003 بدا (دنغ شياو بينغ) حشد المزيد من الاصلاحات الراديكالية من خلال اعطاء دور كبير للقطاع الخاص والاعتراف به لاول مرة على تنشيطه الى جانب الاصلاح الاداري والتنظيمي للهجرة من الريف الى الحضر وتنشيط الاستثمارات الاجنبية المباشرة وجاءت كل تلك التحولات بعد نجاح الصين الكامل بالتحول الى اقتصاد السوق وباعتراف دول العالم المختلفة ،وقد ادرك الصينيون بأن مسارهم التنموي يأخذ اتجاه مفهوم النمو وليس التنمية أي جل التركيز كان ينصب على سرعة النمو مع اهمال جودة النمو ، لذا فقد كان هناك عدم رشد في استغلال الطاقات والموارد مع استخدام تكنلوجيا متدنية وغير صديقة للبيئة ، هذا بالإضافة

([1]) www.china cculture.org

الى سوء توزيع الدخول بين افراد المجتمع الصيني ، مما زاد من الفوارق الطبقية بينهم ، وهذا ما قاد الصين الى تبني المبدأ التنموي الحديث الذي يهتم بالتنمية المستدامة لأن حماية البيئة والاستغلال الامثل للموارد يعنيان زيادة الامكانيات الكامنة لاقتصاديات السوق وهو من الاهداف الرئيسة خلال تلك المرحلة [1]. في هذه المرحلة شهد الاصلاح تطورا مهما فقد تم التحول من الاصلاح الفردي الى الاصلاح الشامل وتعميق الاصلاحات وفتح المجال للقطاع الخاص وشهدت هذه المرحلة ايضا وضع الاسس النظام الاقتصادي الاشتراكي في الصين للسنوات القادمة [2].

ثالثا / المكونات الرئيسية للاصلاح الاقتصادي

1-القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي في الصين من اهم القطاعات الاقتصادية حيث انه يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي ، ويستخدم ثلثي القوة العاملة من هنا كان القطاع الزراعي اول قطاع يجري القرار على اصلاحه في ضوء برنامج الاصلاح والتحديث والذي تم عن طريق اجراء تغييرات جذرية في الريف منها :

1-الغاء نظام الكوميونات وتطبيق التعاقد الاسري

ان الغاء هذا النظام الشديد المركزية باعتبارها الوحدة الإدارية والسياسية في الارياف وتطبيق نظام اداري قائم على اساس التعاقد الاسري كان جزء من عملية الاصلاح في الريف والتي تهتم بالمقام الاول ان يمتلك الفلاح ارضه ويسيطر على وسائل الانتاج الرئيسية ويهدف الى تحرير المبادرة الفردية للفلاح وافساح الطريق لقوى السوق في الريف لغرض اضفاء الطابع التجاري للزراعة [3]. وقد وضعت الحكومة الصينية عدة انظمة لتحل محل الكوميونات الشعبية وهي [4]:

ا-نظام المسؤولية : وهذا النظام يؤكد على دور التعاونيات الزراعية في تخصيص الارض والمعدات ودور الدولة في تحديد حصص الانتاج .

---

[1] وفاء المهداوي واحمد جاسم محمد : الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد 33 ، 2012 ، ص186.

[2] د. واثق علي الموسوي ، مصدر سبق ذكره. ص52

[3] لوك دي ولف، الاصلاح الاقتصادي في الصين، التمويل والتنمية. مارس . 1985، ص8-9.

([4] Information office of the state Council of the Peoples Republic of China, Chinas Economic Reform aGreat Success, MARCH TOWARD 2000, 1999,PP.1-2.

ب- نظام التعاقد الاسري وهذا النظام يؤكد على ان الاسرة تكون مسؤولة على حجم معين من الناتج و يقصد اثارة الحوافز الفردية وارضاء نزعة التملك للفلاحين وبهذا انتقلت المسؤولية والحوافز الى اقل واصغر وحدة في نظام الانتاج وبداء العمل بهذا النظام عام 1980 ، وفي عام 1982اصبح ثلث الماكنات الزراعية في الصين مملوكة او مدارة بواسطة الملكيات الصغيرة التي قسمت اليها الاراضي [1]، وفي عام 1984 شهدت حياة الفلاحين تطورات مهمة وخصخصة الاراضي الزراعية من خلال القرارات التالية: [2]

- ❖ -امكانية نقل ملكية الاراضي الزراعية المتعاقد عليها من اسرة الى اخرى ، وتحديد مدة التعاقد على الارض بهدف تشجيع المزارعين المتعاقدين في استثمار اكبر من راس مال لغرض تنمية القوة الانتاجية .
- ❖ السماح للمزارعين تملك الارض المتعاقد عليها لمدة (15) سنة على الاقل .
- ❖ التأكيد على ملكية الارض بصورة فردية .
- ❖ -اعطت الحكومة الحق للفلاحين بنقل العقود للأراضي الزراعية الى الابناء وغيرهم من المستفيدين و يمكن بيع تلك الاراضي وشرائها بأذن منها [3].

- نظام المسؤولية التعاقدية : في عام 1985 بدأت كل فرق الانتاج في الصين تستخدم نوعا جديدا من التعاقد الجديد اطلق علية نظام المسؤولية التعاقدية ، الذي بمقتضاه اصبح للاسرة المتعاقدة الحق في الارباح الصافية من بيع المحاصيل الزراعية ، وكان من اهم مظاهر التغير في سياسة القطاع الزراعي هو اطلاق اسعار السوق لتكون المحدد لنوع المنتج وكميته . ولكن هذه السياسة ادت الى حدوث اضطرابات فيما يخص الحرية في انتاج المحاصيل الزراعية التي تدر ارباحا اكبر ، والتخلي عن زراعة المحاصيل التي لا تدر أو لا تحقق عوائد مجزية ، حيث كان الهدف من تلك السياسة هو التركيز على العرض والطلب في السوق بدل عملية التخطيط ، حيث تم الغاء حصص الشراء للمحاصيل الزراعية عدا (القطن والحبوب الغذائية) وتقويم السلع الزراعية الاخرى في السوق الحرة [4].

ادت عملية الاصلاح في القطاع الزراعي وتطور المنشآت الزراعية الى ظهور مشكلة الايدي العاملة الفائضة في الريف ، فقد ادى الاستخدام الاكثر كفاءة للأيدي العاملة في الريف

---

[1] تشين شي ، مصدر سبق ذكره ، ص91.
[2] حنان ماهر ، تجربة الصين بعد ماو ، مجلة السياسة الدولية، العدد89، يوليو 1987، ص110.
[3] لوك دي ولف .مصدر سبق ذكره .ص9
[4] كارل ايتشر وجون ستانز ، التنمية الزراعية في العالم الثالث ،ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي . ط 1، دار الشؤون الثقافية العامة للنشر، بغداد 1988، ص59.

واستخدام الالات والتقنيات الحديثة الى ان يغدوا نحو ثلث العاملين في هذا القطاع فائضا عن الحاجة ، وظهرت الحاجة الى بروز اشكال من العمالة الجديدة لاستيعابهم ، لذلك اتجهت الحكومة الصينية الى تشجيع الصناعة الريفية في المناطق الريفية لكي تتجنب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الهجرة الواسعة من الريف الى المدينة [1].

وفي منتصف الثمانينات من الفرن الماضي شهد القطاع الزراعي في الصين جانب اخر من الاصلاح تمثل في تحقيق القفزة الكبرى للتصنيع الريفي . فقد قامت المؤسسات الريفية في توظيف 70 مليون عامل اي حوالي 19% من القوة العاملة في الريف الصيني وانتجت ما يقدر 19% من مجمل الانتاج الصناعي الصيني، وبذلك اصبحت الصناعة الريفية تشكل نسبة كبيرة من قيمة الانتاج الصناعي الصيني [2].

2-المشاريع المملوكة للدولة the state – owned enterprises(SOES)

يعد اصلاح مؤسسات الدولة الصينية مثالا على النهج التدريجي للاصلاح الاقتصادي ففي بداية الخمسينات طبقت الصين النموذج السوفيتي(السابق) في التنمية وكانت من نتائج تطبيق تلك السياسات من خلال التخطيط الاقتصادي المفرط الى عدم الاهتمام بنوعية الانتاج ولا باحتياجات السوق ولا حتى بالخسائر والارباح [3]. بل تم التركيز على تلبية احتياجات الدولة من الانتاج وحصصها المقررة لغرض تسويقها وبيعها للمستهلكين ، فقد كان الاقتصاد الصيني يفتقر الى حوافز الانتاج وتشجيع العاملين ، لذلك اخذت الصين بمبدأ اجراء اصلاحات جوهرية اي تعديل توجه المنشآت ونظم حوافزها بصوره جذرية [4]، واصبح قطاع الدولة الصناعي اكثرها اهمية للإصلاح لأن هناك اكثر من 8000 مؤسسة كبيرة ومتوسطة تملكها الدولة و 85000 مؤسسة صغيرة والتي تنتج 70%من قيمة الانتاج الصناعي [5]. ونتيجة لهذا الوضع تكونت دوافع اقتصادية للتحول الى القطاع الخاص منها .

---

[1] سونغ تينغ مينغ ، الاصلاح طريق نهضة الصين ، مجلة الصين اليوم ، 1988، العدد 10 تشرين اول ، ص ص11 -12.

(1) Information office of the state,opcit, p 1

(2) ANNALS OF ECONOMICS AND FINANCE 5, 127–152 (2004 ,p131 , Gregory C. Chow, Economic Reform and Growth in China,

(3) james M .Ethridge , chaning China.,new world press peking, 1988,p.84.

[5] دين غمو ، المؤسسات المملوكة للدولة: اصلاحها وتطويرها ، مجلة الصين اليوم،تشرين 2، ص ص 26-28 .

- العجز في المشروعات المملوكة للدولة ،ويرجع ذلك الى ارتفاع تكاليف المواد الخام وسوء الادارة والتنظيم الخاطئ للمشروعات .
- تدهور الشركات المملوكة للدولة وتراجع مساهمتها في الانتاج الى 48% في عام 1992 بعد ان كانت مساهمتها 80% عام 1970.
- عدم قدرة المشاريع على تسديد ديونها للبنوك .
- ملائمة الاوضاع الاقتصادية لإمكانية نمو الاقتصاد الخاص .
- نمو المشاريع في القرى والمدن الريفية .
- حدوث تدفقات في المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة.

وتأسيسا لذلك تم اعتماد التغيرات المؤسسية لتحسين اداءها و كالاتي : [1]

الاول: منح الشركات الحكومية بعض الاستقلال في الانتاج والتسويق وقرارات الاستثمار بدلا من مجرد تنفيذ القرارات بموجب نظام التخطيط المركزي ،اي العمل بنظام الشركات الكبرى ، ونقل السلطة الإشرافية الى المقاطعات ، واغلاق الشركات الحكومية غير المربحة او دمجها مع شركات اخرى .

الثاني : جعل المؤسسات والمشروعات مستقلة ماليا ، والسماح لهم بالحفاظ على الارباح بعد دفع الضرائب للدولة ،(ليس كإيرادات تابعة للدولة)، ووضع معايير محاسبية جديدة ، وطرح جزء من رؤوس اموال الشركات الحكومية كاسهم لبيعها في اسواق الاسهم المحلية والأجنبية .

الثالث: ادخال نظام المسؤولية المماثل لمسؤولية الاسر في القطاع الزراعي من خلال تحسين نظم التوجيه في الشركات و ابرام العقود مع المدراء .

وكان من ابرز نجاحات الاصلاح الاقتصادي في القطاع الصناعي هو تعدد اشكال الملكيات وتنوعها ، وهي تنقسم الى نوعين وهما ([2]) .

ا-مؤسسات مملوكة للحكومة المحلية تعمل على اعادة استثمار الارباح في المشاريع القائمة او الجديدة اي انها تعمل عمل الشركات القابضة .

---

[1] د.انكيري تبث، التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق : القضايا المتعلقة بالاصلاح والتصحيح والنمو ، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، واشنطن 1993، ص88.

[2]) ونغ موه ، المؤسسات المملوكة للدولة : اصلاحها وتطويرها . مجلة الصين اليوم تشرين الثاني 19997، ص66.

ب-مؤسسات و شركات يسيطر على معظمها او كلها الافراد وبشكل رسمي والاحتفاظ بروابط مالية مع الحكومة المحلية ، وهذا النوع من الملكية يشبه الى حد كبير شركات القطاع الخاص .

لذلك ارتفعت حصة القطاع غير الحكومي في الانتاج الصناعي من 22% في عام 1978 الى 66% عام 1995.

3- نظام الاسعار

تم اصلاح نظام الاسعار كجزء من قرارات اللجنة المركزية للإصلاح الاقتصادي المعتمدة في اكتوبر عام 1984. وكان الهدف الرئيسي هو الغاء السيطرة على سياسة التسعيرة الاجبارية الاسعار المحددة اداريا (مركزيا) بشكل تدريجي والسماح لقوى السوق من تحديدها، وهنا ظهرت مجموعة من المشاكل انعكست على الاقتصاد الصيني منها [1]

ا- كانت الاسعار لا تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات ولا تصلح ان تكون معيارا للعرض والطلب

ب-كانت الاسعار لا تعكس جودة المنتجات .

ج-عدم تشجيع المنتجين لبذل الجهود لغرض تطوير العملية الانتاجية بسبب انخفاض الاسعار وتدنيها .

وتواجه عملية السيطرة على الاسعار المدارة صعوبات تتمثل بما ياتي:

- مشكلة عدم الانصاف والعدالة ، حيث ان السماح لأسعار السلع الاستهلاكية الاساسية ستؤثر على رفاهية المستهلكين المدعومين .
- مشكلة التعطيل في الانتاج للمؤسسات الحكومية والمزودة بمدخلات انتاجية منخفضة السعر في ظل التخطيط ، وكان الحل هو ادخال نظام اسعار ذي مستويين ،يكون المستوى الاول من الاسعار كما هو علية سابقا والتي بإمكان الدولة شرائها بالمبالغ المخصصة وبيع كميات معينة من المخرجات كما كان سابق ، اما المستوى الثاني للأسعار لنفس السلع يحددها السوق .

وبهذا الاسلوب فقد وفر نظام الاسعار مستويين من الحوافز من خلال بيع المخرجات الاضافية بأسعار السوق ، بما يمكن للمنتجين ان يرفعوا من انتاجهم من خلال استخدام مدخلات اكثر

[1] I.O of the state of the P.R.O.C, Chinas E CONOMIC Reform a Great Success, opcit.P.3.

تكلفة يتم توفيرها في السوق ،.ويمكن اتخاذ القرارات الاقتصادية المثلى للمشروع على اساس هذه الاسعار ، ومن هنا كان نظام الاسعار الذي مارس في الصين في الثمانينات من القرن المنصرم يتسم بالكفاءة الاقتصادية. بالنظر الى ان الشركات القائمة يجب ان تستمر في الانتاج . وبخلاف ذلك ويمكن ان ينتج عدم انسجام مع وجهة نظر الاداء لاقتصاد السوق ، فاذا كانت بعض الشركات تعمل بخسارة بدون دعم حكومي يجب عليها ان تتوقف عن العمل، ومع مرور الوقت تغيرت الاسعار(الاسعار المدارة) تدريجيا الى اسعار السوق ولم تعد هناك حاجة الى نظام الاسعار ذي المستويين .

4- نظام الاجور

تم تطبيق اربعة نظم جديدة للأجور تعتمد على الاحوال الوظيفية والمهنية وهي كالاتي [1]:

ا-الاجر الحر . الذي يتحدد في ضوء كفاءة الموظف وقدرته.

ب-الاجر حسب القطعة.

ج-الاجور التعاقدية وتتحدد حسب النتائج المرضية التي تحققها مهام العمل المحدد.

د-الراتب المحدد مضافا اليه الحوافز.

5- السياسة المالية:

يعد اصلاح النظام المالي امرا مهما في عملية الاصلاح وعنصرا رئيسيا لخفض العجز والانفاق الحكوميين ، والاعتماد بشكل اكبر على الائتمان ومعدل الفائدة والسياسات الضريبية لتوجيه تصرفات المؤسسات الحكومية والافراد، وقد شهد القطاع المالي في الصين تطورا كبيرا نتيجة لقيام الحكومة الصينية [2] بتأسيس البنك المركزي باعتباره القوة المالية الاساسية في البلاد ودراسة النظم التجارية في الدول المتقدمة وانشاء اول بنك للاستيراد والتصدير على غرار البنوك الاوربية وانشاء لجنة للاصلاح المالي على غرار لجنة السوق المفتوحة لبنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي .

(1) Dwigheald Perkins , Reforming China,s Economic system, Journal of Economic litaratur, Vol, No.2,1998.p,16

[2] لوك دي ولف ، مصدر سبق ذكره ، ص 20.

وقد قررت الصين تحرير سياسة الاقراض واضفاء الطابع التجاري عليها وعرفت هذه بالسياسة الجديدة في البنوك الصينية من خلال انشاء ثلاثة بنوك لتطبيق هذه السياسة وهي :[1]

الاول -بنك التنمية الحكومي: والذي يقدم قروض للمشاريع التنمية الصناعية وتنشيط القطاع الصناعي .

الثاني- بنك التنمية الزراعي: والذي يختص بتنشيط القطاع الزراعي من خلال تمويل المشاريع الريفية .

الثالث-بنك التصدير والاستيراد . ويختص بدعم الصادرات الصينية لتصبح الصين ذات وزن في التجارة العالمية .

واضافة الى ذلك انشات الصين العديد من العديد من البنوك واسواق المال المختلفة والمستقلة و المتخصصة لتلبية احتياجات الاصلاح المالي والتكنلوجي والاستثماري والتعامل مع المؤسسات الدولية منها

- ❖ -بنك الصين المستقل : المسؤول عن النقد الاجنبي والسندات والقروض في مجال التجارة الخارجية
- ❖ **-بنك الصين للاستثمار** : مسؤوليته التعامل مع القروض التي تتلقاها الصين من البنك الدولي
- ❖ **بنك الصين الصناعي والتجاري** : وهو المسؤول عن الودائع والقروض وتسديد الديون وتقديم القروض لتعزيز التكنلوجيا داخل المؤسسات الصناعية والتجارية .

اما الاسواق المالية وهي كالاتي:

- سوق القروض البنكية

- سوق الكمبيالات التجارية

- سوق المستندات قصيرة الاجل .

[1] تشي ون ، مصدر سبق ذكره، ص142

وادت عملية الاصلاح المالي الى اتساع نطاق الانشطة الائتمانية ، واوجدت نظاما لإدارة الائتمانيات الذي يضم الائتمانان البنكية باعتبارها الاقوى في السوق المالي ، والائتمانان التجارية والائتمانيات الحكومية وغيرها من الائتمانان الاخرى

رابعا / عوامل نجاح التجربة الصينية

هناك عدة عوامل رئيسية وقفت وراء نجاح التجربة الصينية منها ما يأتي [1]:

1- فاعلية دور الدولة

كان دور الدولة محوريا في عملية التنمية الاقتصادية حيث تميزت الصين بوجود حكومة قادرة على تصميم الخطط الاستراتيجية واتخاذ القرارات وتنفيذها ، اذ ان دور الدولة لم يقتصر على الموائمة بين المصالح الاقتصادية المتنوعة المحلية منها والاجنبية ولم تقتصر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الاجمالي وحسب بل الى احداث تغييرات جذرية في بنية الاقتصاد الصيني وفي علاقاتها بالاقتصاد العالمي ،وقد طبقت الصين نموذج اشتراكية السوق الذي يعطي الاولوية للخطة في مجال تخصيص الموارد واعطاء الحرية الواسعة للعمل بآلية السوق ولاسيما في مجال انتاج وتداول السلع الاستهلاكية والوسيطة والخدمات ، وكما ركزت الدولة على تفعيل آلية السوق بأشكال توجيهية تسعى الى تنسيق مواقف القطاع الخاص ودعمه ليضطلع بدوره الكامل في تنفيذ الخطط التنموية .

ويعزى كذلك نجاح التجربة الصينية الى الدور الكبير الذي اضطلعت به الدولة في عدة مجالات مرتبطة فيما بينها ترابطا وثيقا ،كالتعليم والصحة والحد من السكان وغيرها ، وعلى الرغم من ان الصين تسعى في تخصيص قطاع الشركات ، الا أنها ما تزال تحتفظ بملكية المشروعات المهمة والاساسية والتي تشكل القوة المحركة والرئيسية للقطاع الصناعي والتي تمثل ثلث الانتاج المحلي وهي توفر المواد الخام الاساسية وتسيطر على قطاعات كثيفة راس المال مثل مشارع الطاقة الكهربائية والصلب والكيمياويات [2]، وهذا يوضح مدى فاعلية دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين .

---

[1] د ابراهيم العيسوي ، نحو نظرة واقعية الى التخطيط واقتصاد السوق ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد11 ، 1996،ص81.

[2])هاري ج ، برومان ، الدولة الصينية كعامل مهم في الشركات ، التمويل والتنمية ، واشنطن سبتمبر 1999،ص46.

2- الموارد الطبيعية :

تتنوع الموارد الطبيعية في الصين بتنوع الأقاليم واختلاف التضاريس ، ففيها الغابات والاراضي السهلية المزروعة ، إلى جانب الأراضي الجبلية والصحاري المقفرة والسواحل. [1] وبفضل المساحة الشاسعة لليابسة ، تمتلك الصين وفرة من الموارد الطبيعية مثل الارض والمياه والمعادن والطاقة، وتتوزع موارد الطاقة بشكل غير متناسب في الصين، على سبيل المثال حوالي 70 % من احتياطي الطاقة المائية تتركز في المنطقة الجنوبية الغربية، في حين أن المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والشرقية ككل تتشارك بأقل من 10 % ويتركز أكثر من 60 % من احتياطي الفحم في المنطقة الشمالية، مع وجود جزء صغير في الشمال الشرقي، و شرق ووسط المناطق الجنوبية بينما تحتوي المنطقة الشمالية الشرقية على ما يقارب نصف احتياطي النفط والغاز الطبيعي في البلد في حين لا يوجد سوى 5% في وسط وجنوب غرب البلاد ، والمنطقة الشمالية الغربية هي المنطقة الوحيدة الغنية بالفحم ، والطاقة المائية ، والطاقة البترولية ، والغاز الطبيعي.

3-وفرة مصادر الطاقة:

في الصين مصادر للطاقة متعددة ابزها الفحم والنفط والغاز الطبيعي ، فهي من اكبر البلدان العالم في انتاج الفحم والذي يشكل المصدر الرئيسي للطاقة لديها ، كما ان الصين هي خامس منتج للنفط على مستوى العالم ، اذ يبلغ احتياطي النفط المؤكد في الصين حوالي 133,467 مليون طن وبنسبة 17.8% من العالم نهاية عام 2019 [2] ويوضح الجدول رقم (6) احتياطات الصين من مصادر الطاقة وقد ادى توفر مصادر الطاقة في الصين الى امكانية استخدامها كوقود وكمادة اولية في العديد من الصناعات وبشكل عام ان الصين مستوردة للنفط الخام .

---

[1]) شيماء محمد جواد، احمد رعد رمضان، الخصائص الطبيعية للصين، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 22 ، العدد 93، 2016.ص294

[2])الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، التجارة بين الصين والوطن العربي .2000.، ص 30.

جدول(6)

احتياطات الصين من مصادر الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي)

	نهاية1999	نهاية2009	نهاية2018	نهاية2019
اولا-الاحتياطيات من النفط الخام الالف مليون برميل	15.1	21.6	26.2	26.2
ثانيا- من الاحتياطيات من الغاز الطبيعي ترليون /م3	1.4	2.9	6.4	8.4

Source. B p ,statistical Review of world Energy 2020/69th edition, p.14,p.32

ويلاحظ من الجدول السابق ان الصين تمتلك من الاحتياطيات من النفط الخام نهاية عام 2019 نحو 26.2 مليار برميل ويمثل ما نسبته 1.5% من احتياطي العالم اما الغاز فيمتلك نحو 8.4 ترليون م3 وبنسبة 4.1% من احتياطي العالم من الغاز الطبيعي اما الانتاج من المصدرين النفط الخام والغاز الطبيعي التي يوضحها الجدول رقم (7) بالإضافة الى الفحم الذي يعد من مصادر الطاقة الرئيسية والتي تقدر الاحتياطيات منه نحو 17.8% من الاحتياطيات العالمية من الفحم الحجري لمدة الجدول (2009 الى 2019).

جدول (7)

الانتاج من مصادر الطاقة في الصين للمدة (2009- 2019)

البيان	الانتاج من النفط الخام الف برميل/ يوميا	الانتاج من الغاز الطبيعي مليار/ م3	الانتاج من الفحم الحجري مليون / طن
2009	3805	85.9	64.39
2010	4077	96.5	69.72
2011	4074	106.2	77.53
2012	4155	111.5	78.44
2013	4216	121.8	79.32
2014	4246	131.2	78.05
2015	4309	135.7	76.43
2016	3999	134.9	70.82
2017	3846	149.2	73.17
2018	3798	161.5	76.58
2019	3836	177.6	79.82

Source; bp, statistical Review of world Energy, 2020,69th edition, p.44,p.34,p.46

4-المعادن :

يوجد في الصين جميع أنواع المعادن المعروفة في العالم ، فقد تم تحديد احتياطي بلغ أكثر من 156 معدن ، و يحتل مجمل احتياطيها المركز الثالث في العالم ، و يأتي (احتياطي الفحم و ً الحديد و النحاس ، والألمنيوم ، و ألانتيمون ، و المولبيدنوم ، والمنغنيز ، والقصدير ، و الرصاص ، والزنك و الزئبق) ، و غيرها من المعادن الرئيسة في مراكز الصدارة في العالم ،

و يبلغ احتياطي خامات الحديد 7,45 مليار طن، وتنتشر بصورة رئيسة في مناطق شمال الصين الشرقي وشمال الصين وجنوب الصين الغربي [1]

. 5-الثروة النباتية والحيوانية :

الصين دولة غنية بالثروات الطبيعية ،والاراضي التي تعد أحد المقومات الرئيسة للاقتصاد الوطني بل تشكل العمود الفقري له ، وتتميز بأشكالها المتنوعة و تبلغ مساحة الاراضي الزراعية 951 ألف كم2، وتشكل 80 % من إجمالي مساحة البلاد ، وتعد سهول شمال الصين الشرقي وشمال الصين ومجرى نهر اليانغتسي، ودلتا نهر اللؤلؤ وحوض سيتشوان ، ومن منتجاتها الرئيسة القمح والذرة وفول الصويا والذرة الرفيعة والكتان، واللفت ، وقصب السكر، والرز، والشاي، وغيرها من المزروعات الاقتصادية، وتعد الصين من أكبر دول العالم إنتاجا لتلك المحاصيل في العالمً الزراعي، وتمتلك الصين مساحة 51246 ألف كم مربع من الغابات 13 % من إجمالي مساحة البلاد ، وتنتشر فيها مساحات لا حدود لها من أشجار الصنوبر الكوري ، والباركس ، والصنوبر الاصفر من الفصيلة الصنوبرية ، وأشجار البتوال والسنديان وغيرها من الاشجار العريضة الاوراق [2]

وكذلك تعد الصين من أغنى دول العالم في أنواع الحيوانات البرية ، إذ يوجد على أرضها اكثر من 6277 نوع من الحيوانات الفقارية التي تشكل اكثر من 10 % من مجموعها في العالم ، ومن جهة أخرى فإن أنهار الصين وبحيراتها ومياهها الساحلية تمثل موطنا لما يزيد على 3800 نوع من الاسماك وعدة مئات من البرمائيات كذلك عدد متشابه تقريبا من الزواحف

6- قوة العمل الرخيصة

خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، واجهت الصين انفجارا كبيرا في عدد العاملين، فقد ارتفع عددهم إلى (350) مليون عامل في عام 1953 و (720)مليون في عام 1980 ، وبلغ عددهم نحو(860)مليون في عام 2000 ، و ارتفع وزنهم بالنسبة لمجمل عدد السكان من 59 % عام 1953 الى70 % عام 2000.و كانت وفرة اليد العاملة عاملا للنمو لكن توفير الوظائف شكل أيضا تحديا مهما بالنسبة للاستراتيجيات الاقتصادية، بما يتزامن مع عهد الإصلاح

---

[1] هشام عبدالعزيز العمار،مكانة الصين الدولية دراسة تحليلة في عوامل البروز1991-2006رسالة ماجستير، منشورة،جامعة الملك سعود، كلية الانظمة والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2008.ص43

[2]حمد عطية محمد ريحان، مصدر سبق ذكره، ص26-27

الاقتصادي و الضغط الشديد بشكل خاص من أجل تأمين الوظائف [1]، وقد أدت هذه التطورات، فضلاً عن زيادة تنقل العمال من الريف الى المدينة ، إلى توسع هائل في توظيف العمال المهاجرين الريفيين الذين يقيمون في المناطق الريفية ،ولكنهم ينتقلون عادة إلى المدينة للحصول على فرص العمل، وقد وسع ذلك نطاق العمل المتاح لقطاعات البناء والتصنيع في الصين على النمو.

وقد ترتب على ان التوسع في العمالة الحضرية حدوث تفاوت بين المناطق والمدن، مع نمو صافي العمالة الناجم أساسا عن الأداء الاقتصادي القوي للمقاطعات في الجنوب والجنوب الشرقي فضلا عن بكين، ونتيجةً لذلك تركزت حصة العمالة الحضرية في المناطق الساحلية والجنوبية الشرقية من 44,1 %في عام1995 إلى 50 %في عام 2004 ،وفي المقابل ظل نمو العمالة في معظم المقاطعات الوسطى والغربية والشمالية الشرقية بطيئا ، وتتمتع الصين بعدد من العوامل تجعل منها محط أنظار العالم ، فقوة الصين الصناعية المتنامية ليست مقتصرة على السلع رخيصة الثمن و الصناعات منخفضة التقنية، إذ أصبحت الصين اليوم قادرة على تخريج علماء و مهندسين على مستوى عال في مجالات الفيزياء و الإليكترونيات و علوم الكمبيوتر وغير ذلك، وأجور الدراسة فيها منخفضة مقارنة مع دول أخرى ، مما دفع الشركات الأجنبية إلى إنجاز أكثر الأعمال تعقيدا ومهارة في الصين، وقد انتقلت كميات كبيرة جدا من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصين كصناعة لعب الأطفال والمنسوجات و اللدائن و الإليكترونيات الاستهلاكية و العدد اليدوية و غير ذلك [2]

7-دور المغتربين الصينيين

تمتلك الصين عدد كبير من الجالية الصينية في الخارج بقدرات اقتصادية هائلة، حيث يسيطر الصينيون مثلا على (60%) من الدخل القومي في ماليزيا بينما لا يمثل العنصر الصيني سوى (32%) من اجمالي سكان ماليزيا، وتهيمن الاقلية الصينية التي لا تزيد عن (3%) من سكان اندونيسيا على نحو (70%) من الدخل القومي في اندونيسيا [3]وعلى خط التفكير ذاته يتميز رجال الاعمال الصينيين المقيمين في الخارج بقدرات كبيرة في تجميع راس المال

---

[1] فرانسوا لوموان ، مصدر سبق ذكره،ص51.

[2] محمد صالح جسام، التجربة التنموية للاقتصاد الصيني وآفاقها المستقبلية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص، المؤتمر العلمي الثاني،2001.ص307.

[3]The World Bank , World Development Report 2000-2001 . Washington, Oxford University Press, 2000, p. 298.

وبالتماسك الاقتصادي و الاجتماعي ، مما حمل المهاجرين الصينيين الذين يبلغ تعدادهم (50) مليون يسارعون لتلبية الدعوة الى الاستثمار داخل الوطن الام (الصين)، ولذلك كانت هناك مشاركة تامة وفاعلة للجالية الصينية في جميع انحاء العالم وخاصة أولئك المقيمين في هونغ كونغ ومكاو ومقاطعة تايوان الصينية، فقد سمحت لرجال الاعمال من هذه المناطق بحرية دخول المدن المفتوحة والمناطق الاقتصادية الحرة والقيام بالأعمال التجارية مع تمتعهم بذات الامتيازات المقدمة الى المستثمرين الاجانب [1] وهذا يفسر قدوم الجزء الاكبر من الاستثمار الاجنبي المباشر من هونغ كونغ ومكاو وتايوان والمستثمرين الصينيين في الخارج.

خامسا : الاصلاح في التجارة والاستثمار

1 - انشاء المناطق الساحلية

لاشك ان هناك دوافع عقلانية وراء سعي الدول الى إقامة مناطق حرة على أراضيها ، ولعل الدافع الأساسي وراء ذلك هو السعي لاجتذاب المستثمرين لإقامة مشاريعهم على أراضي المناطق الحرة ، وهذا يؤدي الى جملة من المنافع المادية والاقتصادية المعروفة ، ان الاندفاع الذي نشهده في السنوات الأخيرة من قبل العديد من الدول ولاسيما النامية نحو إقامة مناطق حرة جديدة وتوسيع القائم منها يأتي بعد ان لمست هذه الدول حجم النجاح الذي حققته المناطق الحرة المقامة فيها او في دول اخرى .

وقد ترتكز سياسة الانفتاح الاقتصادي في الصين، على اقامة مناطق اقتصادية خاصة في الاقاليم الساحلية، بدأت الصين بإقامة (4) مناطق اقتصادية مفتوحة عام 1979 ثم سمح ل (14)مدينة ساحلية عام 1984 لإقامة مناطق مفتوحة ضمن سيادتها. وبغية تفعيل الاصلاحات الاقتصادية وتحقيق انفتاح اكبر للاقتصاد الصيني، ثم انشات الصين مناطق اقتصادية مفتوحة اخرى مثل (هانيان)و (بندنغ)و (دنغ) خلال المدة(1988-1992)[2] تعتمد هذه المناطق سياسات تصدير واستيراد اكثر تحريرا وسياسات اكثر توجها نحو السوق مثل السياسات المتعلقة بحرية انتقال القوى العاملة ، وصلاحيات اوسع للمديرين فيما يتعلق بالرواتب والتوظف والاستغناء عن العمالة الزائدة [3]وتختلف هذه المناطق عن مثيلاتها في البلدان النامية في انها مفتوحة بصورة اكبر وتتميز بسياسات تحرير عالية جدا للاستثمار الاجنبي المباشر، ولديها

---

[1] طارق عبد الله، حول الازمة الاسيوية . المستقبل العربي ، العدد 240، شباط، 1999، ص38.
[2] بويوي ون، استثمار يونغ وبناء شنغهاي الجديدة ، مجلة الصين اليوم ، العدد10.اكتوبر 1995، ص13.
[3] د. علي توفيق ، د.علي احمد ، العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية ،ابوظبي ،صندوق النقد العربي ، 2001، ص138

ادارة اقتصادية مستقلة من ضمنها سلطات خاصة في التعامل مع الاقاليم المجاورة وكذلك حرية التعامل مع الاستثمار الاجنبي ومؤسسات التجارة الدولية.

ومن الجدير بالذكر ان المناطق المفتوحة تهدف الى تنمية الانتاج الموجه للتصدير الذي يتمتع بميزة نسبية قائمة على الاستخدام الكثيف لقوة العمل الصينية، من خلال اعفاء المدخلات المستوردة التي تستخدم في الصناعات التصديرية من الرسوم الكمركية من جهة وتقديم مزايا تفضيلية لهذه الصناعات من جهة اخرى [1] ونتيجة لذلك ارتفعت صادرات مقاطعة (فوجيان) التي يسكنها نحو (30) مليون نسمة و بنسبة (21%) خلال المدة(1989-1991)، فيما بلغت نسبة نمو صادرات مقاطعة (قوانج دونج)نحو (15%) سنويا خلال المدة(1987- 1991) [2].
ومن المزايا التي حققتها المناطق الاقتصادية المفتوحة، زيادة حصيلة الايرادات من العملات الاجنبية مما زاد من قدرة الصين على استيراد مستلزماتها الضرورية للإنتاج والاستهلاك المحليين وكذلك ساعدت هذه المناطق على ايجاد فرص عمل جديدة والتدريب في مجال الانشطة الصناعية الحديثة مما اكسب الصين خبرة مستفيضة في القطاعات التكنولوجية والانتاجية لاسيما في صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة ومواد البناء والآلات الكهربائية المنزلية ، كما يمثل نقل التكنولوجيا واستقدام مهارات ادارية جديدة وتعلم الاساليب الرأسمالية في الادارة من المكاسب المهمة التي حققتها هذه المناطق فضلا عن ذلك فقد سمحت المناطق المفتوحة للسلطات الصينية بعزل تأثيرات للاتصال بالممارسات الرأسمالية عن بقية اجزاء الاقتصاد الصيني وبخاصية الاثار الاجتماعية والسياسية البعيدة المدى [3].

2- الاستثمار الاجنبي المباشر

عمدت السياسة التنموية الجديدة في الصين على استخدام الاستثمار الاجنبي المباشر كمبدأ استراتيجي لتحقيق التطور الاقتصادي عبر منظومة متقنة ومدروسة من المبادئ وسياسات عامة وتشريعات مناسبة هيأت الارضية المناسبة لجذب الاموال للاستثمار الواسع في الصين من الناحية وتوجيه هذه الاستثمارات لما يفضي الى خلق قفزة نوعية في الاقتصاد .

---

[1] د.عدنان مناتي ،النظام الاقتصادي بين الراسمالية والاشتراكية – التجربة الصينية نموذجا ،بغداد ، دار الشؤون الثقافية العام ،2000،ص85.
[2] هناء عبد القادر السامرائي،العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية واثاره الاقتصادية على البلدان النامية، رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد ، 1999 ، ص217.
[3] د.محمود عبد الفضيل،المغرب والتجربة الاسيوية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، ص 107.

استقطبت الصين حوالي 2.8 مليار دولار في بدايات تجربتها التنموية وبالتحديد عام 1986 حيث بلغ عدد المشاريع الاجنبية حوالي 1498 مشروع وبعد سنوات قليلة اخذت ارقام الاستثمار الاجنبي المباشر في تصاعد حتى بلغ عام 1992 نحو (48784) مشروع مستقطبا حوالي 58 مليار دولار ، وقد وصل عدد المشاريع الاجنبية العاملة في الصين عام 2005 الى اكثر من 450 الف مشروع [1].واستكمالا لما ذكر نسوق الجدول رقم (8) الذي يبين صافي تدفقات الاستمارات الاجنبية المباشرة للصين (الداخلة والخارجة) ونسبة حجم التدفقات الداخلة الى الناتج المحلي الاجمالي للصين للاعوام (1990) (2000) وللمدة (2003- 2019).

ونلاحظ من الجدول رقم (8) ان التدفقات الداخلة سجلت 11.156 مليار دولار عام 1990اخذت بالارتفاع بشكل حتى وصلت الى اعلى مستوى لها عام 2013 حيث بلغت 290.928 مليار دولار ، في حين نجد ان التدفقات الاستثمارية الخارجة قد سجلت 0.830 عام 1990 اخذت هي الاخرى بالارتفاع ولكن بشكل بطيئ حيث وصلت الى اعلى مستوى لها عام 2016 حيث بلغت 216.424 مليار دولار بعدها اخذت بالانخفاض التدريجي لتصل عام 2019 الى 97.703 مليار دولار .

[1]Warner Andrew, economic reform and the process of glopal integration, IMF.working paper 03/ 245,2006.

جدول (8)

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للصين و الداخلة بالنسبة الى الناتج المحلي

الاجمالي للسنوات (1990/ 2000 والمدة 2003- 2019)

البيان / السنوات	التدفقات الداخلة مليار دولار	التدفقات الخارجة مليار دولار	صافي التدفقات مليار دولار	نسبة التدفقات الداخلة الى الناتج المحلي الاجمالي
1990	11.156	0.830	10.326	0.960
2000	42.095	4.612	37.483	3.475
2003	57.901	8.450	49.451	3.487
2004	68.117	7.973	60.144	3.484
2005	104.109	13.730	90.379	4.554
2006	124.082	23.932	100.15	4,509
2007	156.249	17.177	139.072	4.401
2008	171.535	65.742	105.793	3.734
2009	131.057	43.890	87.667	2.569
2010	243.703	57.954	185.749	4.004
2011	280.072	48.421	231.651	3.709
2012	241.214	64.963	176.251	2.827
2013	290.928	72.971	217.957	3.040
2014	268.097	123.130	144.967	2.559
2015	242.489	174.424	68.065	2.192
2016	174.750	216.424	-41.674	1.556
2017	166.084	138.293	27.791	1.349
2018	235.365	143.027	92.338	1.694
2019	155.815	97.703	58.112	1.080

Source; Annul outflow of foreign direct investment(FDI) from china between 2009 and 2019

وهذه القفزات الكبيرة في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة لها مدلولات كبيرة وهي مؤشر مهم بان البيئة الاستثمارية في الصين أنما هي بيئة مغرية تدر عوائد عالية وهي بيئة امنة قليلة

المخاطر ، وهما صفتان منعشة للمناخ الاستثماري اينما توفرت ، وقد خلقت الصين هذا المناخ الاستثماري بعد ان احكمت استراتيجية الانفتاح الخارجي عبر مجموعة من السياسات والاجراءات والتي يمكن اجمالها كالاتي :

ا- اصدرت الصين مئات القوانين واللوائح المنظمة لعملية الاستثمار الاجنبي المباشر لما يبعث أكبر قدر ممكن من الطمأنينة والامان للمستثمرين من الداخل او الاجانب وحصول الصين بالمقابل على اكبر المكاسب من هذه الاستثمارات ،فقد اعطت من خلال العديد من القوانين معاملة تفضيلية ممتازة للأجانب الذين يشتركون مع الصينيين في مشروعات مشتركة وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بضرائب الدخل ويتم اعفاء هذه المشروعات المشتركة من كافة الرسوم الجمركية والضرائب الصناعية على جميع المستوردات من خارج الصين . في حين ان المشروعات ذات التقنية العالية تعفى من الضرائب ، وهذه التشريعات سهلت كثيرا من حصول الصين على التقنيات المتقدمة وتختار منها التقنيات المتقدمة القابلة للتطبيق في الصين بنجاح اكبر من مثيلاتها وبما يساعد في حصولها على أكبر المكاسب من أقل الاستثمارات

ب- تدرجت الصين في منح فرصة لإقامة الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب مراحل نضوج التجربة التنموية ، ففي الثمانينات اي في بدايات التجربة التنموية كانت التوجهات محصورة بفتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال المشروعات المشتركة فقط والتي كانت توجه منتجاتها نحو التصدير للخارج، وفي التسعينات من القرن المنصرم توسعت المجالات امام الاستثمار الاجنبي حيث تم السماح بأنشاء مشاريع مملوكة للجهة المستثمرة وفتح المجال امامه للتعامل مع السوق المحلي الصيني ضمن خطة لتطوير عدد من الاقاليم وتشجيع بعض القطاعات التي لم تواكب حركة التطور المتصاعد في الاقتصاد، وفي المراحل اللاحقة وتزامن مع انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية عام 2001 فتحت الصين ابوابها الواسعة لتدفق الاستمارات الاجنبية المختلفة بعد ان اكتسبت الخبرات الضرورية للتعامل مع هذه الاستثمارات وتجنب الاثار السلبية التي قد ترافقها مستفيدة من تجارب بعض الدول وخاصة تجارب دول شرق اسيا التي عصفت بها الازمة المالية عام 1997 الناجمة عن سوء ادارتها للاستثمارات الاجنبية في التسعينات من القرن المنصرم .

ج- اتبعت الصين استراتيجية محددة في استخدام تدفقات الاستثمار الاجنبي لتحقيق اهدافها التنموية بشكل مدروس ومتقن ، فبينما كانت تعاني من ضعف الحلقات التكنلوجية المتقدمة فقد ساهمت المشاريع الاستثمارية الاجنبية بنقل هذه الحلقات المتطورة الى الصين ، وعبر المشاريع

المشتركة استطاعت الصين اكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع التكنلوجيا المتقدمة واكتساب العمالة الصينية للمهارة اللازمة للتعامل مع هذه الحلقات، ومن ناحية اخرى استثمرت الصين الكثافة السكانية وانخفاض تكلفة العمل فيها لجذب الاستثمار الاجنبي للاستفادة من هذه الميزة ، ومن ناحية اخرى جعلتها وسيلة لمعالجة ارتفاع معدلات البطالة كنتيجة لتحويل ملكية العديد من المشاريع من الملكية العامة الى القطاع الخاص، اذ وجهت الحكومة الصينية الاستثمارات الاجنبية في الثمانينات الى الصناعات كثيفة العمل كالمشاريع الخاصة بالإلكترونيات الاستهلاكية ومعامل لعب الاطفال والاحذية والملابس والمنسوجات وغيرها والتي ساهمت في خلق مئات الالاف من فرص العمل للعاطلين عن العمل وتحسين الدخول مما ساهم في تحسن الطلب المحلي . كما يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة مساهمة الاستثمارات الداخلة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي حيث وصل اعلى مستوى لها عام 2005 واستمرت بالزيادة ولكن بشكل مضطرب حتى عام 2013 بعدها بدأت بالانخفاض لتصل الى 1.080% عام 2019.

المبحث الثاني

تحليل نتائج مؤشرات الاداء الاقتصادي الصيني

اولا/ حجم وهيكل الناتج المحلي الاجمالي

1-حجم الناتج المحلي والنمو الاقتصادي

منذ ان بدأت الصين بتطبيق سياستها الاصلاحية والانفتاح على العالم الخارجي بدأ الاقتصاد الصيني بالنمو وبمعدلات مرتفعة ادت هذه الزيادات السريعة والكبيرة في النمو الى ان تجعل من الصين ان تحتل المكانة الثانية على الصعيد العالمي. وعادة ما يعرف الناتج المحلي الاجمالي بانه اجمالي كمية السلع والخدمات التي ينتجها المقيمين في البلد خلال مدة سنة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك بغض النظر عن جنسيتهم وهذا يعني ان الناتج المحلي الاجمالي جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد، ويمثل الناتج المحلي الاجمالي عن مدى نجاح خطط التنمية في الدولة وفي تطور هيكلية دلالة على نجاح سياسات التنويع الاقتصادي .ويشير الجدول رقم (9) الى حجم ومعدل الناتج المحلي الاجمالي للصين وكذلك الشكل البياني رقم (1) .

جدول (9)

حجم ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للصين ومعدل دخل الفرد للأعوام (1990و 2000) والمدة (2003 - 2019)

البيان / السنوات	حجم الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)ش	معدل نمو الناتج المحلي	عدد السكان مليون	معدل دخل الفرد ب(دولار)	معدل نمو الدخل
1990	361000	-	1135	318	--
2000	1212000	-	1263	959	--
2003	1666000	-	1288	1293	--
2004	1955000	17.3	1296	1518	17.40
2005	2286000	16.9	1304	1753	15.48
2006	2752000	20.3	1311	2708	54.48
2007	3550000	28.9	1318	2693	-0.55
2008	4594000	29.4	1325	3471	28.89
2009	5102000	11.0	1331	3833	10.43
2010	6087000	19.3	1338	4549	18.68
2011	7552000	24.0	1344	5619	23.52
2012	8533000	12.9	1351	6316	12.40
2013	9571000	12.1	1357	7053	11.67
2014	10476000	9.4	1364	7680	8.89
2015	11062000	5.5	1371	8069	5.07
2016	11233000	1.5	1379	8146	0.95
2017	12311000	9.5	1386	8882	9.04
2018	13895000	12.8	1393	9974	12.29
2019	14343000	3.2	1390	10274	3.01

Source; Annul outflow of foreign direct investment(FDI) from china between 2009 and 2019.

شكل (1)

تطور نمو معدل دخل الفرد ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للصين

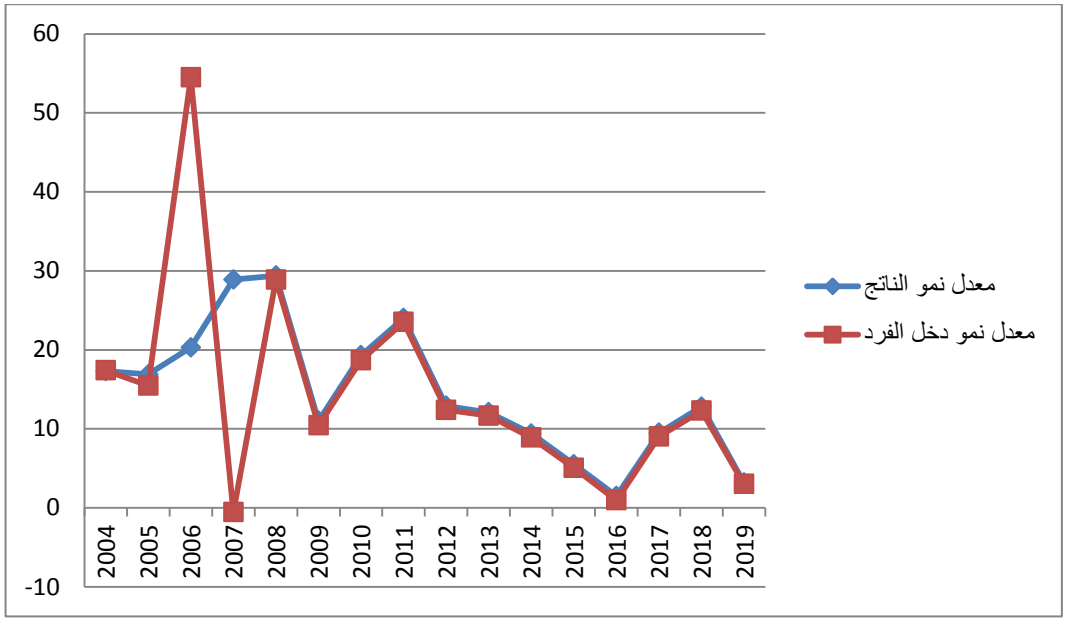

تم اعداده بالاستناد الى:

Source; Annul outflow of foreign direct investment(FDI) from china between 2009 and 2019.

ويلاحظ من الشكل البياني الاتجاه التصاعدي من خلال ارتفاع معدل النمو فقد بلغ عام 2008 معدل النمو 29.4% بعد ارتفاع الناتج من 3550 مليار دولار عام 2007 الى نحو 4594 مليار دولار عام 2008 واستمر هذا الحجم بالتصاعد وبلغ نحو 5102 مليار دولار عام 2009 الا ان معدل النمو انخفض الى 11% وتواصل الارتفاع في الأعوام (2010) و (2011) . من حيث الحجم ومعدل النمو ا حتى بدا بالانخفاض في نهاية المدة (2003- 2019) وسجل ادنى معدل عام 2019 بعد ان بلغ نحو 3.2% عام 2019.

ويقف وراء هذا التطور في حجم الناتج المحلي الاجمالي الى سبب النمو الاقتصادي السريع للصين، حيث ان المكاسب الانتاجية (اي زيادة الكفاءة) كانت عامل رئيسي اخر للنمو الاقتصادي السريع للصين .وتعزى التحسينات في الانتاجية الى حد كبير الى اعادة تخصيص الموارد لاستخدامات اكثر انتاجية ولا سيما في القطاعات التي كانت تسيطر عليها الحكومة

المركزية سابقا مثل الزراعة والتجارة والخدمات فضلا عن الاستثمار الاجنبي المباشر الذي جلب معه التكنلوجيا والعمليات الجديدة التي عززت الكفاءة ، وحافظت الصين تاريخيا على معدل مرتفع من المدخرات فضلا عن التدابير الرامية الى تعزيز الصادرات وحماية بعض الصناعات وتعزيزها[1].

ثانيا- هيكل الناتج المحلي الاجمالي

عادة ما يبين الهيكل للناتج المحلي الاجمالي مقدار مساهمة القطاعات الاقتصادية الانتاجية وغير الانتاجية في تكوين الهيكل ، وفي هذا الصدد يشير الجدول (10)الى تلك المساهمة الى القطاعات الرئيسية (الزراعة والصناعة والخدمات)، ويتضح من الجدول السابق ما ياتي :

جدول (10)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي للصين للمدة (2010- 2020)نسبة مئوية

البيان / السنوات	الزراعة %	الصناعة %	الخدمات %	المجموع نسبة %
2010	9.3	46.5	44.2	100%
2011	9.2	46.4	44.3	100%
2012	9.1	45.4	45.5	100%
2013	8.9	44.2	46.9	100%
2014	8.6	43.1	48.3	100%
2015	8.4	40.8	50.8	100%
2016	8.1	39.6	52.4	100%
2017	7.5	39.9	52.7	100%
2018	7.0	39.7	53.3	100%
2019	7.1	39.0	53.9	100%
2020	7.7	37.8	54.5	100%

Source; Annul outflow of foreign direct investment(FDI) from china ؛between 2009 and 2020.

(1). Wayne M. Morrison,2017, China's Economic Rise: History, Trends، Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service , p,8.

ا-اتجاه مساهمة القطاع الزراعة الى تراجع نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة الجدول بشكل دائم ، فبعد ان كان يمثل نسبة 9.3% عام 2010 ثم اخذ بالتراجع الى ان بلغ نحو 7.1% عام 2019 وتحسن بشكل ضئيل عام 2020 وبلغ 7.7% .

ب- وبنفس الصورة تراجع قطاع الصناعة في نسبة مساهمته في هيكل الناتج المحلي خلال مدة الجدول بدأ بنسبة مساهمه بلغت نحو 46.2% عام 2010 الى ان سجل عام 2020 نسبة 37.8% .

ج- ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات نتيجة انخفاض نسبة مساهمة القطاعين (الزراعة والصناعة) واخذت اتجاها تصاعديا ، ومن نسبة مساهمة تبلغ نحو 44.2% عام 2010 الى 54.5% عام 2020 ، ويأتي هذا التطور في قطاع الخدمات منسجما في تصاعد هذه القطاعات في النواتج المحلية الأجمالية للدول المتقدمة وهي حالة معبرة عن تصاعد الاقتصاد الصيني .

ثانيا-معدل دخل الفرد

من الجدول رقم (11) نلاحظ التصاعد الدائم في معدل دخل الفرد الصيني وكما يشير الى ذلك ايضا الشكل البياني رقم (1) ويعود السبب في ذلك الى التصاعد المضطرد في حجم الناتج المحلي الاجمالي ، وكنتيجة طبيعية فإن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي سينعكس إيجابيا على متوسط دخل المواطن، وهذا يؤشر لنا التطور في المستوى ألمعاشي كمؤشر اجتماعي مهم لنتائج التجربة في التحول في النظام الاقتصادي في الصين.[1] ويشير الجدول رقم (11) الى متوسط دخل الفرد الصيني ، ومنذ بدأ الإصلاح الاقتصادي في عام 1978 ،شهد الاقتصاد الصيني نموا اقتصاديا ملحوظا وبلغ متوسط معدل نمو الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 6.8% على مدى مدة الثلاثين سنة (1978- 2007)،كما لم يكن هناك أي مؤشر على تباطؤ النمو، فعلى مدى السنوات (2000-2007)،كان بمعدل 2.9% وشكلت الصين نحو 35 % من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأسعار تعادل القوة الشرائية[2]

---

[1])شيماء محمد جواد مصدر سبق ذكره ،ص 146

[2] (Sai Ding and John Knight,2007, Why has China Grown so Fast? The Role of Structural Change, University of Oxford, Department of Economics, P.2

جدول (11)

متوسط دخل الفرد الصيني للمدة (2010-2018)

السنوات	عدد السكان/مليار	متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي/دولار
2010	1.34	4340
2011	1.34	5050
2012	1.35	5930
2013	1.36	6770
2014	1.36	7510
2015	1.37	7940
2016	1.38	8270
2017	1.39	8740
2018	1.39	9600

Source; Annul outflow of foreign direct investment(FDI) from china between 2009 and 2019.

أصبحت الصين قوة اقتصادية كبرى قبل أن تصبح دولة غنية على خلاف اليابان التي سبق أن كانت بلدا متقدمً في الستينيات حين حصلت فيها التغيرات البنيوية خاصة الهجرة الريفية، فإن الصين من حيث دخل الفرد لا تزال بعيدا عن دخل الفرد في البلدان الغنية ، و هي تسير في مسار استدراك سريع. في عام 2005 بلغ دخل الفرد في الصين نحو 3600 دولار بتكافؤ مستوى المعيشة ثلثا متوسط دخل الفرد العالمي، و في عام 2005 كان الدخل الفردي في الصين مشابهة لمثيليه في اليابان في بداية الستينات و الدخل الفردي في هونغ كونغ في بداية السبعينات و في كوريا الجنوبية في منتصف الثمانينات [1]بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام2016 (8.270) دولارا اي ما نسبته 14.1%من مستوى الدخل للمواطن الامريكي

[1]) .فرانسواز لوموان ، مصدر سبق ذكره ،دمشق.ص74.

ثانيا / التجارة الخارجية للصين

أخذت الصين في تجارتها الخارجية مبدا المساواة والمنفعة المتقابلة، فأقامت علاقات تجارية مع اكثر من 170 دولة واقليم حتى عام 1980، فقد طورت تجارتها مع بلدان العالم الثالث وتوسعت تجارتها أيضا مع البلدان الصناعية المتقدمة التي استوردت منها التقنية المتقدمة وبخاصة مع كل من اليابان و الولايات المتحدة بعد عام 1979 بعد اقامة علاقات دبلوماسية معها [1]. على اثر الزيارة التاريخية للرئيس الامريكي (نكسون) الى الصين عام 1972وقع البلدان اتفاقا تجاريا ثنائيا يقوم على اساس التبادل التجاري بينهما ، وعلى الرغم من أهمية هذه الاتفاقية الا انها كانت تمثل نسبة او جزء صغيرا للميزان التجاري بين البلدين ، ومع ذلك قامت الولايات المتحدة في تصدير المواد الغذائية الى الصين عام 1978 وتضاعفت التبادلات التجارية بينهما اذ تجاوز حجم التبادل التجاري 1 مليار دولارلنفس العام [2]. وزادت بشكل واسع بعد اعتراف الرئيس الامريكي جيمي كارتر بجمهورية الصين الشعبية في كانون الاول عام 1978 وفد وقع البلدان عام 1979 اتفاقا تجاريا يمنح الصين بموجبه وضع الدولة الاكثر رعاية لمدة ثلاث سنوات كما تضمن الاتفاق تخفيض التعرفة الكمركية على الواردات الصينية مما جعل الصين في وضع يؤهلها للحصول على المساعدات المالية واقامت المكاتب التجارية في كلا البلدين وانعكس ذلك على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما الى 4407,3 مليون دولار عام 1983[3]

وادركت الصين ان اتباع التنمية المنغلقة والتأثر الشديد للتجارة الخارجية بالأمور السياسية يؤدي الى الفشل في الاستفادة من المنافع التي تأتي من التقسيم الدولي للعمل . وقد اتسمت التجارة الخارجية للصين بمجموعة من الخصائص التي قللت من فائدتها للتنمية خلال فترة ما قبل الاصلاحات كصغر حجم التبادل التجاري ، وشدة التقلبات ، والتغير السريع في الشركاء التجاريين([4])،واتخذت الصين خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية في عقد الثمانينات عدد من الاجراءات التي ترمي الى تطوير العلاقات التجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي ، ومن تلك

---

[1] صباح محمود محمد، الصين دراسة في الجيبوليتك، الجامعة المستنصرية . 1988 ،ص45

[2] سبيرو،جون ادلمان سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ،ترجمة خالد قاسم مركز الكتب الاردني ،1987،ص365.

[3] نفس المصدر السابق ص366.

[4]) نادر فرجاني ،التنمية المستقلة في الوطن العربي ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط1،بيروت،1987،ص312.

الاجراءات اتباع طرق تجارية مرنة لتوسيع الصادرات ، كأسيرات المواد الخام وتصدير البضائع المصنعة وتحديد اسعار الصادرات على اساس الاسعار السائدة في الاسواق العالمية وبموجب شروط يتم الاتفاق عليها من قبل الطرفين وتحديد العملة التي تستخدم في تسديد الصفقات([1])،ويبين الجدول رقم (12) صافي التجارة الخارجية للصين للأعوام 1990و2000 وللمدة (2003 - 2019) ويلاحظ ان الصين تحقق دائما فائضا تجاريا لصالحها ، على الرغم من الانخفاض في الاعوام 2009 بعد الازمة المالية العالمية عام 2008، كذلك شهدت انخفاض في صافي التجارة الخارجية عام 2018. وهذا الاتجاه يمثل نهجا دائما في التجارة الخارجية للصين منذ بداية القرن الحالي .

[1]) صباح محمود محمد، مصدر سبق ذكره ،ص46.

جدول (12)

صافي التجارة الخارجية للصين للسنوات (1999)و(2000) وللمدة (2003-2019) مليار دولار

البيان / السنوات	اجمالي الصادرات السلع والخدمات	اجمالي الواردات السلع والخدمات	الميزان التجاري
1990	60.391	48.68968	11.723
2000	202.589	188.382	14.207
2003	462.071	436.468	25.603
2004	625.332	579.289	46.043
2005	812.612	704.099	108.713
2006	1046.0	842.519	203.481
2007	1341.0	1024.0	317.0
2008	1607.0	1230.0	377.0
2009	1358.0	1146.0	212.0
2010	1746.0	1549.0	197.0
2011	2153.0	2042.0	111.0
2012	2342.0	2130.0	212.0
2013	2540.0	2383.0	157.0
2014	2702.0	2468.0	234.0
2015	2583.0	2267.0	316.0
2016	2424.0	2212.0	212.0
2017	2717.0	2510.0	207.0
2018	2898.0	2870.0	28.0
2019	2879.0	2748.0	131.0

Source;

https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/CHN/Year/LTST/TradeFlow/Import/Partner/by-country/Product/Total

وفي مجال التجارة الخارجية الى الصين نتناول ما يلي :

ا - اتجاهات التجارة الخارجية الصينية

وفي هذا الصدد يشير الجدول رقم (13) الى أبرز الشركاء التجاريين للصين في الصادرات والواردات وكما موضح ايضا في الشكل البياني رقم (2) و يلاحظ حقيقة ان كل من الولايات المتحدة واليابان يمثلون الشركاء الابرز في التجارة الخارجية للصين كذلك الحال مع كوريا الجنوبية التي تمثل الشريك الاول في جانب الواردات والرابع في جانب الصادرات ، مع وجود التنوع في الشركاء في مختلف القارات ، مع غياب تام لدول الشرق الاوسط وقارة افريقيا .

جدول (13)

ابرز شركاء الصين في التجارة الخارجية لعام 2018

مليار دولار

الصادرات			الواردات		
ت	الدولة	القيمة	ت	الدولة	القيمة
1	الولايات المتحدة الامريكية	480	1	كوريا الجنوبية	205
2	هونك كونغ	303	2	اليابان	180
3	اليابان	147	3	دول اسيا الوسطى	177
4	كوريا الجنوبية	109	4	الولايات المتحدة	156
5	فيتنام	84	5	المانيا	106
6	المانيا	78	6	استراليا	105
7	الهند	77	7	برازيل	77
8	هولندا	73	8	فيتنام	64
9	المملكة المتحدة	57	9	ماليزيا	63
10	سنغافورة	50	10	روسيا الاتحادية	59

Source ;Annual International Trade Statistics by country (HSQ), Trend Economy , at //www.trend Economy . com/data/h2/china/TOTAL

شكل (2) الشركاء الرئيسيين للتجارة الخارجية للصين

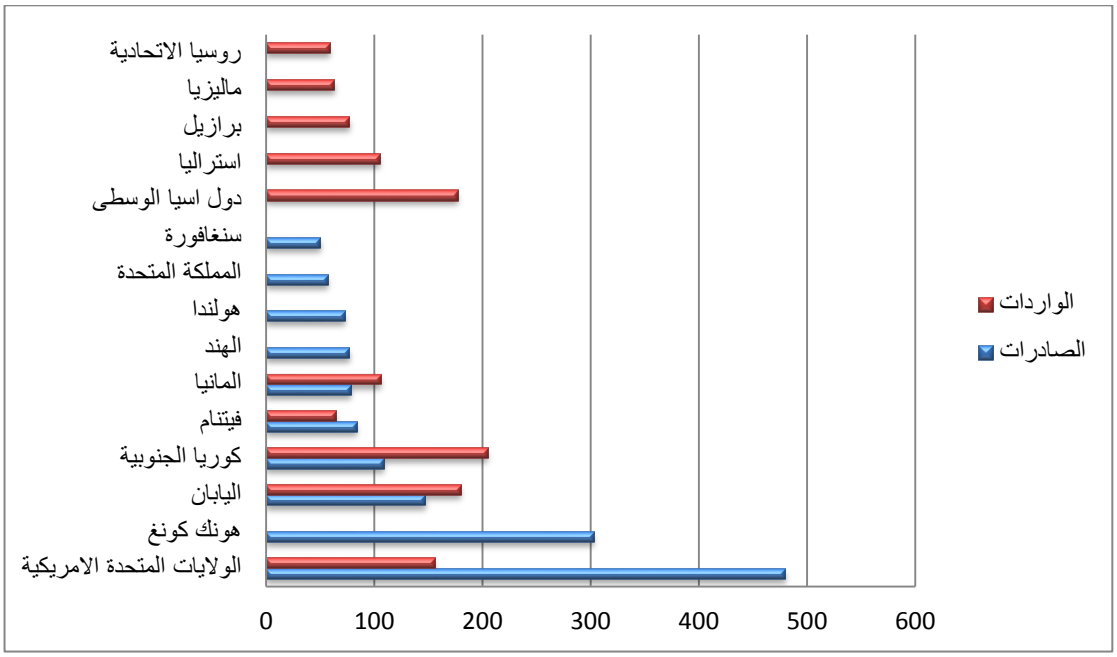

تم اعداده بالاستناد الى :

Source ;Annual International Trade Statistics by country (HSQ), Trend Economy, at//www.trend Economy . com/data/h2/china/TOTAL

- هيكل الصادرات الخارجية للصين

ويبين الجدول رقم (14) والشكل البياني رقم (3) هيكل الصادرات للصين لعام 2019 ويلاحظ التنوع في الصادرات التي غلبت عليها الصادرات الصناعية التحويلية .

جدول (14)

هيكل الصادرات للصين لعام 2019

البيان / السنوات	القيمة مليار دولار	النسبة %
الالات والمعدات الكهربائية	671.0	23.3
الالات ومعدات الاجهزة الكمبيوتر	417.0	14.4
الاثاث ومعدات الانشاء	99.5	3.4
البلاستك ومواردها المختلفة	84.4	2.9
المركبات	74.4	2.5
الاجهزة البصرية والتقنية الطبية	73	2.5
الملابس المختلفة والاكسسوارات	71.4	2.5
مصنوعات الحديد والصلب	69.6	2.4
الاقمشة الغير منسوجة	66.8	2.4
الالعاب المختلفة	62.8	2.1
اخرى غير مصنفة	1189.1	41.3
المجموع	2879.0	100%

Source; Annual International Trade Statistics by country (HSQ), Trend Economy at //www.trend Economy . com/data/h2/china/TOTAL

شكل (3)هيكل الصادرات للصين / مليار دولار

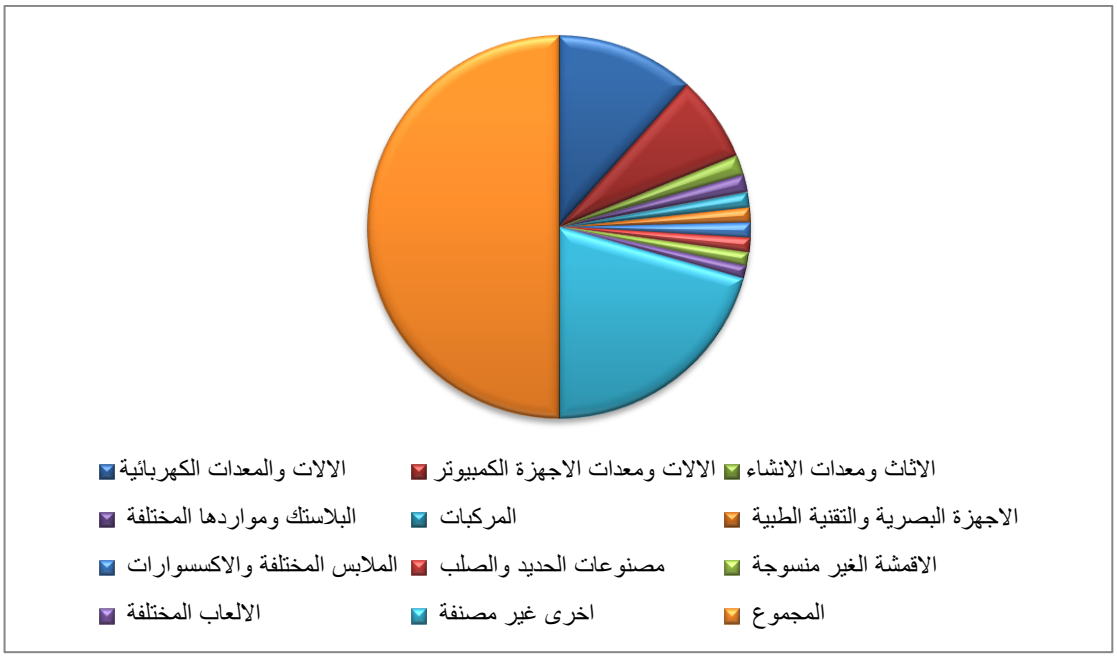

Source; Annual International Trade Statistics by country (HSQ), Trend Economy , at //www.trend Economy. com/data/h2/china/TOTAL

حرصت الصين على تغيير طبيعة وتركيب صادراتها مستهدفة زيادة نسبة الصادرات ذات المحتوى التكنلوجي العالي للتخلص من السمة التي اتصفت بها خلال عقد الثمانينات والتي يغلب عليها الطابع الاولي والصناعي البسيط نسبيا ، والبالغ نحو 90% لتنخفض مع بداية الالفية الثالثة عام 2002 الى 50%نتيجة التحول التدريجي نحو المنتجات المتطورة تكنلوجيا [1]

ب - الهيكل السلعي للواردات الصينية

تشير البيانات الخاصة بالتركيب السلعي للواردات الصينية الى هيمنة مجموعة التجهيزات الصناعية فقد بلغت عام 1998 نحو 47% و 44,5% في العام التالي له وتشكل السلع المصنعة النسبة الاكبر ضمن هذه المجموعة وبنسبة 40% للعام 1998 واكثر من ذلك بقليل عام 1999 اما المواد الاولية فقد بلغت 4,6% من اجمالي تلك التجهيزات الصناعية وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة الآلات والمكائن وبنسبة 37,1% من اجمالي الواردات الصينية وهذه بدورها قد ارتفعت نسبتها من اجمالي الواردات من 29,1% عام 1992 الى اكثر من 35%

[1] عائشة بن عطا الله، دراسة تحليلية لوضع الصادرات الصينية خلال عامي 2001-2007، مجلة الباحث، العدد12، جامعة الاغواط – الجزائر ،2012،ص125.

في الاعوام (1998) و(1999) وتمثل مجموعة المعدات الرسمية نسبة تزيد على 20% من اجمالي الواردات من الآلات والمكائن وتأتي الواردات من الوقود في المركز الثالث بنسبة 5,3% عام 1999 اما الواردات من السلع الاستهلاكية فقد بلغت نسبة 4% للعامين(1998) و(1999) اما الواردات من الاغذية والمشروبات فقد بلغت 3,5% عام 1999 يلاحظ على الهيكل للواردات الصينية انها تتركز على استيراد السلع الصناعية والآلات والمكائن في حين نجد ان الواردات الاستهلاكية تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي الواردات قياسا الى نسبة الواردات من التجهيزات الصناعية والآلات المعدات الرأسمالية وهذا يأتي من السياسة الاقتصادية العامة التي تتبعها جمهورية الصين الشعبية و المتمثلة بالتطوير وبناء الصناعة الصينية .

ثالثا / مؤشرات الاقتصاد الكلي

1-البطالة وسوق العمل

عندما يكون عدد السكان مليار وثلاثمائة مليون تقريبا فان توفير فرص عمل لهذا العدد الكبير والذي يمثل عدد العاملين منهم 758.25 مليون شخص، بمعدل نمو سنوي قدره 10 ملايين يد عاملة ، كما قدرت اليد العاملة المهاجرة من الريف نحو المناطق الحضرية بـ 150 مليون شخص، وان البحث عن عمل في الصين ليس هو المشكلة الاساسية فحسب وانما تحول البلاد من اقتصاد مخطط الى اقتصاد سوق وتطور الهيكل الصناعي من اعمال كثيفة الايدي العامل الى صناعات كثيفة راس المال ، وبعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية استغنت بعض الشركات عن كثير من العاملين لديها ،لكن الحكومة تعتبر توفير فرص العمل مهمة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وجعلت التحكم في نسب البطالة من الاهداف الرئيسية للسيطرة على الاقتصاد القومي ، وتقوم بتعديل الهياكل الصناعية واقامة الية للتوظيف تتخذ السوق مرشدا لها . وتدفع بقوة زيادة فرص العمل[1] .

ويتمثل الضغط على عملية التوظيف في الصين في ثلاث نقاط أساسية هي:

ا-العرض الكبير لليد العاملة و البنية غير العقلانية للعمالة المتواجدة .

ب- تشابك الطلب على الوظائف بين القوى العاملة الجديدة و العمالة المسرحة المعاد توظيفها

[1] مجلة الصين اليوم ، العدد10، اكتوبر 2002 . www.chinatoday cm.cn

ج- ضغط العمالة الحضرية وفي نفس الوقت انتقال العمالة من الريف إلى المناطق الحضرية و انخراطهم في القطاع غير الرسمي أو العمالة المؤقتة

2- سياسات التشغيل

تشمل سياسة التشغيل المحاور الاساسية التالية:

ا - فتح قنوات التوظيف والعمل على إيجاد فرص عمل من خلال الاهتمام بالطلب المحلي و الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي و تعديل الهيكل الاقتصادي.

ب- الاستفادة من إعادة الهيكلة الصناعية وتطوير القطاعات الخدماتية، خاصة خدمة تطوير المجتمع وتنمية قطاع السياحة و التجارة لإيجاد فرص عمل.

ج- تشجيع المؤسسات الخاصة والعمل الحر والمؤسسات الأجنبية المستثمرة و أسهم الشركات المحدودة التي يمكن أن توفر حجم كبير من الوظائف، إضافة لتعديل هيكل المؤسسات و تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

د- الاستفادة من موارد العمالة الوفيرة و تطوير الصناعات كثيفة العمالة و الشركات التي لديها حصص طلب جيدة في السوق.

ه- تشجيع الموظفين المسرحين من خلال إيجاد أشكال مرنة من العمل للعاطلين مثل: الدوام الجزئي، الدوام المؤقت و الأعمال الموسمية.

و- تحسين وتنفيذ سياسات إعادة التوظيف بهدف دعم العمالة الذاتية والأعمال التجارية الناشئة وتوظيف فائض العمالة الناتج عن عملية هيكلة المؤسسات، وتشمل هذه السياسات ما يلي:

- سياسة الإعفاء الضريبي وتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالموظفين المسرحين والعاطلين عن العمل ؛ تشجيع القطاعات الخدمية لامتصاص البطالة من خلال تنفيذ سياسة إعانات التأمين الاجتماعي وسياسة الضرائب التفضيلية، تنفيذ برنامج إعادة التوظيف لمساعدة المجموعات المحرومة، تقليص حجم الشركات الكبيرة و المتوسطة المملوكة للدولة (SOEs) و وضع المسرحين عن العمل في وظائف في تلك الشركات عن طريق إعفاء المؤسسات من الضرائب على العائدات، إضافة لإعفاء الأعمال الذاتية للموظفين المسرحين والعاطلين عن العمل من الرسوم ذات الصلة بتلك الأعمال، و إنشاء صناديق

ضمان للأعمال الذاتية والمشاريع المقدمة من العاطلين و الموظفين المسرحين و تمكينهم من الحصول على قروض دون فوائد.

- ❖ تشجيع مؤسسات القطاع الخدماتي، من خلال توظيف 30% من المسرحين والعاطلين عن العمل لإجمالي عدد موظفي القطاع مع تقديم إعانة التأمين الاجتماعي و إعفاء مؤسسات القطاع من الضرائب و الرسوم ذات الصلة.
- ❖ مساعدة الفئات المحرومة للحصول على وظائف فورية، والعمل على الشريحة العاطلة والقادرة على العمل لفئة الذكور الأكثر من 50 سنة والإناث الأكثر من 40 سنة، من خلال تقديم مدخلات مالية لخلق فرص عمل و تثبيت العمال في وظائفهم مع الاستفادة من إعانة التأمين الاجتماعي.
- ❖ تعديل مختلف مستويات الميزانية لزيادة المدخلات المالية في مجال إعادة التوظيف وزيادة صناديق دعم إعادة التشغيل في المناطق الوسطى و الغربية و القواعد الصناعية القديمة.
- ❖ تطوير آلية العلاقات الصناعيةIndustrial relations و تنفيذ نظام العمل بالعقود في مختلف المؤسسات الحضرية و تشجع أدوار الشركات في الجمعية العامة لممثلي الموظفين و النقابات العمالية لتحسين مشاركة الموظفين.
- ❖ إيجاد نظام مستقر للإنذار على البطالة، لاتخاذ تدابير طارئة لتخفيف الضغط و وضع تلك التدابير تحت الاختبار، إضافة لترتيب العاطلين عن العمل و توظيف العمالة الجديدة و المهاجرة الداخلة لسوق العمل، وعلى رغم من الضغوطات والتحديات التي تواجه الصين على مستوى العمالة إلا أن هنالك الكثير من الظروف المواتية:
- ❖ الاهتمام الكبير بمسألة التوظيف وإعادة التوظيف، اذ وضعت الحكومة الصينية مسألة التوظيف كعامل رئيسي ضمن القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية معتبرة أن فرص العمل ومعدل البطالة يمثلان مؤشرات رئيسية للاقتصاد الوطني، ومن المهم إدراج هذين المؤشرين ضمن خطة التنمية الوطنية، فضلاً عن المشاريع التنموية وإجراء عمليات مسح للقوى العاملة في المناطق الحضرية على أساس منظم لفهم الوضعية الديناميكية للعمالة و البطالة.
- ❖ النمو الاقتصادي السريع و المستدام في الصين يمثل محركاً أساسياً لزيادة فرص العمل، فمن المتوقع أن يحافظ الاقتصاد الصيني على نموه المطرد و السريع، فضلا عن استمرار عملية تعديل الهيكل الاقتصادي وهو ما يمثل محفز لتوسيع نطاق العمالة.

- خلق فرص عمل جديدة من خلال تشجيع التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق العمالة بإستعمال كل الوسائل الممكنة، والاستمرار في العمل على حل مشاكل العمالة خلال عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، و زيادة الجهود الرامية لتحقيق التفاعل الإيجابي بين تعزيز التنمية الاقتصادية و توسيع حجم العمالة في المجال الزراعي.

- تشجيع و توجيه الصناعات الاقتصادية غير المملوكة للدولة (الأعمال التجارية الخاصة، الشركات الخاصة) وتوسيع نطاق العمالة من خلال تطوير صناعات التعليم العالي و الكيانات متعددة الملكية، و كذلك دعم تنمية الصناعات كثيفة العمالة ذات المزايا النسبية و المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة لتعزيز التعاون عبر الأقاليم الصينية لتطوير خدمات التوظيف، و تسريع تنفيذ السياسات التي من شأنها جعل التوظيف أكثر مرونة (علاقة العمل، توزيع الأجور، الضمان الاجتماعي).

- أما العمالة في المناطق الريفية والتي تمثل ثلثي العمالة في الصين، فيتم العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد والزراعة في المناطق الريفية و تنمية القطاعات غير الزراعية في الأرياف مع بناء مدن صغيرة و تشجيع التنقل المحلي للقوى العاملة في الأرياف، وإيجاد سياسات تضمن حقوق العمالة المتنقلة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وتضمن تمتعهم بالخدمات العامة.

إقترحت الحكومة الصينية عدد من البرامج التدريبية لإعتماد نظام شهادة الكفاءة المهنية الوطنية لإعداد الموارد البشرية و تسهيل التنمية المستدامة على المستوى الإجتماعي و الإقتصادي.

2- تطور سوق العمل

كانت للتغيرات الاقتصادية الهائلة في الصين أثر عميق على سوق العمل، فقد أدى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر بروز ظواهر جديدة في سوق العمل، مثل العمالة غير الرسمية التي لم تكن موجودة من قبل. فعملية التغيير شملت قطاعات الدولة والقطاعات الجماعية ، اذ تقلصت الشركات المملوكة للدولة من 118 ألف شركة سنة 1995 إلى 50 ألف شركة سنة 2000، لينخفض التوظيف في هذه القطاعات من ذروة 145 مليون سنة 1995 (80% لإجمالي العمالة الحضرية) إلى 75 مليون سنة 2005 (30% لإجمالي العمالة في المناطق الحضرية). حيث إقترن تقلص العمالة في القطاع الحكومي بخلق فرص عمل في القطاع الخاص ، وتشير الإحصاءات الأخيرة لانضمام حوالي 80–90% من العمالة المسرحة للشركات الخاصة والصغيرة أو شروعها في أعمال حرة، بحيث بلغ عمال القطاع الخاص سنة

2004 ثلثي مجموع العمالة الحضرية وثلث العمالة الرسمية، والتوسع الأكبر كان للقطاع غير الرسمي (العاملين لحسابهم الخاص، المؤسسات الصغيرة، العاملين بعقود قصيرة الأجل، العاملين في المنازل وعمال اليومية)، كما ساهم تخفيف القيود المفروضة على حركة السكان والسماح لعمال الريف بالبحث عن فرص عمل أفضل في المدن في نمو العمالة في المناطق الحضرية بنسبة 3.2% كمتوسط سنوي خلال المدة 1990–2005 ، في حين إنخفضت العمالة في قطاع الزراعة بشكل مستمر من 70% عام 1978 إلى 45% عام 2005،كذلك شهدت خلالها الصناعات الريفية حالة من الركود، كما إختلفت وضعية العمالة بشكل ملحوظ ما بين المناطق الصينية([1])

3-ستراتيجية القضاء على البطالة

و تتمثل في المحاور الرئسية التالية[(2)]:

- ❖ تسريع تشكيل آلية التوظيف الموجهة للسوق وتشكيل سوق عمل متكاملة، من خلال تقسيم سوق العمل إلى سوق للمناطق الحضرية و آخر للمناطق الريفية، اذ أن الأخير يتطلب عمالة مرتفعة نسبيا مقارنة بنظيره الأول نظراً لإنخفاض المنافسة و نسبة المشاركة في التسجيل على الوظائف.
- ❖ إيجاد معايير وطنية موحدة لسوق العمل بأسرع وقت لإيجاد بيئة عادلة ومعقولة للتوظيف، نتيجة لما يشهده سوق العمل في المناطق الحضرية من شروط تمييزية تؤثر على تدفق اليد العاملة (كسوق المواهب الذي تخص إصحاب الألقاب المهنية و الدبلومات فقط).
- ❖ تسريع إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية قطاع الخدمات، فتكاليف اليد العاملة الصينية تعادل 1/20 من قيمتها في الولايات المتحدة، والصين قادرة على تنمية و تطوير الصناعات كثيفة العمالة بعد إنضمامها لمنظمة التجارة العالمية WTO، حيث أن كل زيادة في قطاع التصنيع ولا سيما في قطاع الخدمات بـ (1) نقطة مئوية من شأنه إستيعاب 20 مليون عامل خاصة قطاع الخدمات المجتمعية. فالعمالة في قطاع الخدمات

[(1)] Guoji Yan (Academy of Economic Research, the State Planning Commission, Beijing), WangYong Xi & LiuJia Qiang (Southwest University of Finance and Economics, Chengdu,Sichuan), 2001–2020:A Research on China's Employment Strategy, Economist Magazine, 04.2001,P 55

[(2)] Douglas Zhihua Zeng, China's Employment Challenges and Strategies after the WTO Accession,P38

المجتمعية تمثل حالياً حوالي 50% في البلدان المتقدمة أما في الصين فتمثل 20% فقط، والصين تمتلك إمكانات كبيرة لتنمية هذا القطاع الحيوي الذي يشتمل على مجموعة واسعة من الميزات كانخفاض المتطلبات التقنية و رأس المال الإستثماري، إضافة لميزات العمل المرنة كعدم محدودية سن العمل وهو ما يتناسب و الهيكل العمري و الثقافي للعاطلين عن العمل حالياً في الصين.

- ❖ تطوير الشركات الصغيرة و المتوسطة و توسيع قنوات التوظيف ما يسهم في زيادة فرص العمل و تخفيف ضغوط التشغيل، فالشركات الصغيرة و المتوسطة تلعب دور مهم و متزايد في نقل و تحقيق الإبتكار العلمي و التكنولوجي، و يوجد حالياً في الصين 357 مليون شركة صغيرة و متوسطة مسجلة، من بينها 257 مليون شركة صغيرة (72%من إجمالي الشركات الصغيرة و المتوسطة) تساهم في خلق 12% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للصين، و توظف حوالي 72% من إجمالي اليد العاملة (507 مليون موظف). وقد مثلت صادرات الشركات الصغيرة و المتوسطة 60% من إجمالي الصادرات الصينية ما يوحي بنمو دورها في الإقتصاد الوطني الصيني و تحفيز الإستثمار الخاص.
- ❖ تسريع وتيرة إعادة الهيكلة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي كثيف العمالة من خلال توجيه وتشجيع المؤسسات الريفية، و تمديد السلاسل الزراعية الصناعية في المدن والبلدات المناسبة لإيجاد إستقرار في حجم العمالة في المجال الزراعي، حيث قامت الحكومة الصينية بتسريع تنمية البلدات الصغيرة من خلال عملية التمدن وتطوير صناعة الخدمات و ذلك لإيجاد المزيد من فرص العمل للمزارعين و توجيه العمالة المهاجرة نحو المناطق المتطورة، إضافة لزيادة جهود التوظيف في المناطق الحضرية و الريفية لتعزيز عملية التوظيف المتكامل للقوى العمالة بين المناطق الحضرية و الريفية.
- ❖ تعزيز التدريب المهني وخدمات التوظيف و رفع قدرة العمال وتكييف الدرجات المهنية كوسيلة مهمة للقضاء على البطالة الهيكلية ، لتغيير خصائص و ميزات أفكار العمال الصنيين وإدخال التعليم لإحداث تغيير أيديولوجي يتماشى و المتغيرات الحديثة.
- ❖ تحسين نظام الضمان الإجتماعي من خلال إصلاحات حكومية بمشاركة الطبقة الثرية، وإنشاء نظام للتنبؤ بالتغييرات في معدل البطالة وتحضير الخطط و البرامج المناسبة ، والعمل على إعداد تمويل كافي للتأمين ضد البطالة لرفع القدرة على مكافحة خطر البطالة بضمان

إستحقاقات البطّالة و إنشاء نظام ضمان إجتماعي متكامل على الشيخوخة والبطالة والتأمين الصحي.

4- ستراتيجية التوظيف في الصين حتى عام 2020

في ضوء النمو المستمر في الناتج المحلي الاجمالي ما يعزز القوة الإقتصادية بشكل كبير و يسهم لحد كبير في تحقيق إستراتيجية تعديل الهيكل الإقتصادي ، وفي ظل نظام ضمان إجتماعي أكثر قوة. وضعت الصين إستراتجية للتوظيف يفترض ان تنتهي في العام 2020 وفق رؤية وكالاتي [1]:

ا- تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 5% و تعزيز جودة و كفاءة النمو الإقتصادي.

ب- جعل عملية نقل فائض القوى العمالة من الأرياف مشروع أساسي لإستراتيجية التوظيف، من خلال نقل جزء من هذه العمالة إلى المدن نحو الصناعات غير الزراعية من ناحية، ومن ناحية أخرى نقل القوى العاملة في الريف للصناعات الريفية غير الزراعية لتسريع تدفق القوى العاملة.

ج- تسريع بناء نظام للضمان الإجتماعي في المناطق الريفية و إيجاد نظام ضمان إجتماعي موحد.

د- تطوير و تحسين نوعية التعليم و خفض معدل المشاركة في القوة العاملة.

ه- تحقيق التنمية المستدامة و التمسك بسياسة تنظيم الأسرة، و الحفاظ على معدل منخفض للمواليد كحل لمشكل تزايد العمالة، و رفع مستوى الحضر من 30% إلى 50% خلال الفترة المذكورة.

[1] John Knight, University of Oxford –UK & Jinjun Xue, Oita University–Japan, How High is urban unemployment in China?, Journal of Chinese Economic and Business Studies, 2006, vol. 4, issue 2, PP. 91-107 .

المبحث الثالث

البعد الاجتماعي لعملية الاصلاح الاقتصادي

لقد ادركت السلطة السياسية الصينية في وقت مبكر لحقيقتين اساسيتين هما ان الجهود المبذولة لتحديث الاقتصاد الصيني ستولد تدريجيا ضغوطا قوية من اجل اجراء المزيد من التغيرات في البنى الاجتماعية ، وان اجراء التحديث في البنية الاجتماعية سيسهم في دعم هذه البنية وتعزيز التحديث الاقتصادي ،لذا سعت الحكومة الصينية الى اعطاء اهمية لتحديث قطاعاته الرئيسية وهي التعليم والصحة

اولا / تحديث قطاع التعليم

يعد التعليم عاملا مهما لتحديث المجتمع فمستوى التعليم الذي يتلقاه افراده يحدد بصورة اساسية مستوى تحديثهم وخصائص ذلك التحديث، فالتعليم يسهم في اكتساب الانسان خصائص جديدة، مثل : السعي نحو طلب المزيد من العلم وانتاج الاسلوب العقلاني في التعامل مع وقائع الحياة وانشاء مفاهيم جديدة للقيم[1] وعلى الرغم من ان الصين قد قلصت نسبة الامية التي بلغت مستويات عالية وصلت الى 80% عند قيام ثورتها الاشتراكية في العام 1949 من خلال تطبيق نظام التعليم الالزامي [2]، لكن النظام التعليمي في المدة السابقة لعملية التحديث قد تميز بحالة من عدم الاستقرار وعدم الانتظام عبرت عنها مرحلتين، ففي المرحلة الاولى (1949-1957) ، وبناء النظام التعليمي على الطراز السوقي اذ شهد توسعا كبيرا على المستويات كافه لدلالة ان عدد المقاعد الدراسية في الجامعات كانت اكثر عددا من عدد الطلبة للدراسة فيها، واعيد تشكيل المدارس العامة والخاصة. اما في المرحلة الثانية (1957-1976)فقد اعيد بناء التعليم على اسس جديدة ابرزها: تقليص القبول في الجامعات وتوسيعه في المدارس الابتدائية والمتوسطة ولاسيما في المناطق الريفية ومنح السلطات المحلية حق تمويل المدارس الجديدة وتوظيف المدرسين، مما ادى الى نتائج سلبية ابرزها: تراجع نوعية التعليم التي سببتها السياسات القائمة انذاك واستعمال الطلبة اداة لخدمة اهداف الحكومة ، ولاسيما بعد تعطيل النظام التعليمي من

---

[1] وو بن ،الصينيون المعاصرون ،التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ج 2، ترجمة د،عبد العزيز حمدي، سلسلة عالم المعرفة رقم 211،الكويت،1996،ص272.

[2] مروان سوداح، قارة الهان ، القارة الصفراء، مجلة النشرة .عدد 23، 2002،ص15،

خلال غلق الجامعات للمدة ما بين (1966-1970) اي في ذروة الثورة الثقافية[1]، لقد كانت الجامعات التي قسمت خلال هذه المدة على الجامعات الشاملة التي تختص بدراسة العلوم الطبيعية الاساسية والدراسات الانسانية والجامعات متعدد الفنون المختصة بتدريس التطبيقات في العلوم الهندسية والجامعات العادية التي تماثل مناهجها ما موجود في الجامعات الشاملة مع اضافة اقسام للموسيقى والفنون، فضلا عن الجامعات المتخصصة بتدريس مواد تطبيقية معينة، كانت هذه الجامعات لا تتمتع باستقلالية عن سياسة الحزب والدولة، بل كانت خاضعة لها سواء في برامجها ام مناهجها، اذ ان رئيس الجامعة كان لا يستطيع اتخاذ اي قرار يتنافى مع سياسة الحزب الخاصة بالنظام التعليمي، كما تم خلال هذه المدة تاسيس تنظيمات للطلبة والشباب في الجامعات تحت اشراف الحزب الشيوعي وقيادته[2]ان الوضع السابق قد تغير كثيرا بعد عام 1978، اذ ادركت الصين ان تنمية الموارد البشرية واطلاق ابداعاتها يعتمد بصورة اساسية على نظام التعليم اذا ما كان متميزا ورفيع المستوى، فانه سيكون قادرا على دعم التقدم العلمي والثقافي والتطور الاقتصادي الذي سيسهم اذا ما تعزز في تفجير الطاقات المبدعة الخلاقة لأبناء المجتمع والقادة على مجتمع جديد وحيوي ومقتدر [3]. لذلك اولت الصين التعليم بمراحله المختلفة عناية كبيرة مع التركيز على التعليم الجامعي ،وتميزت سياستها التعليمية في مرحلة التحديث التركيز على نوعية التعليم اكثر من كميته، وارتفاع نسبة المقبولين في المراحل الدراسية المختلفة . ففي المدارس الابتدائية ازدادت نسب المقبولين من 66%عام 1970 الى 88%للمدة (1987-1990) والى 99,1% عام 2001، اما نسبة المدارس الثانوية فقد ارتفعت 24%عام 1960الى 44%عام 1988 والى 67%عام 1990 [4]، ثم الى 65,2%عام 2001. اما نسب المقبولين في الجامعات فقد ازدادت حتى وصلت في عام 2003 الى 7 ملايين طالب في الجامعات الصينية كافة، بزيادة مقدارها الضعف او اكثر عما كانت علية عام 1999، وهو العام الذي زادت الحكومة حجم القبول في الجامعات بصورة كبيرة [5]،كما ازداد حجم المقبولين في المعاهد ليصل في عام 2001 الى 11,750مليون طالب بزيادة قدرها 8,02 مليون عما كانت علية عام 1990، اما المقبولين في الدراسات العليا فقد وصل عام 2001 الى 393,200

---

(1) برانتلي ووماك ،مصدر سبق ذكره ، ص 378،

(2) مروة حامد البدري ،المجتمع المدني جماعات الضغط الصينية ودورها في المطالبة بالديمقراطية ،مجلة السياسة الدولية،عدد132،لسنة 1998،ص 19.

(3) د.شوقي جلال ،الصين وكوريا ج:التجربة والمواجهة في عصر العولمة ،ص241

(4)http;www.eri.online 22l12l2003lhtm.p.f.

(5) د.عبد الخالق عبد الله ، النظام العالمي الجديد ، الحقائق والاوهام ، مجلة سياسية الدولية ،عدد124، 1996 ،ص46.

الف طالب بزيادة قدرها ثلاثة اضعاف عما كانت علية عام 1990. وازدادت اعداد المدرسين في المراحل الابتدائية والثانوية بشكل كبير خلال هذه المدة وتم تشييد عدد كبير من المدارس وصل حتى العام 2001 الى اكثر من 1,350مليون مدرسة واطلاق برامج تعليمية مثل : مشروعي الامل وبراعم الربيع بهدف تحسين الوضع التعليمي في المناطق الريفية وزيادة الانفاق على التعليم الذي ارتفع الى 56,080 مليار دولار في عام 2001 اي 1%من اجمال الانفاق العالمي على التعليم [1]بعد ان كان لا يتعدى 9 مليار دولار عام 1994 [2].والاستمرار بتطبيق نظام التعليم الالزامي للسنوات التسعة الاولى من التعليم والذي يغطي مرحلتي الابتدائية والثانوية، وتخصيص اكثر من 5 مليار ايوان عام 2005 لسداد رسوم التعليم ، وتقديم الكتب المدرسية المجانية واعانة 17 مليون طالب من الاسر الفقيرة واسكانهم ومعيشتهم [3]. ادت هذه الاجراءات الى ارتفاع نسب الذين يجيدون القراءة والكتابة وانخفاض مستوى الامية في الصين لمن فوق سن 15 من العمر الى 86% عام 2003 [4].

لقد شهد نظام التعليم في الصين تغيرا حقيقيا في هذه المدة وبالخصوص التعليم الجامعي الذي اولته الحكومة الصينية العناية الكبيرة لانه اداة مهمة للتحديث والتنمية ، اذ قدر اجمالي القروض التي قدمها البنك الدولي لمشاريع الجامعات الصينية بنحو 1,2 مليار دولار امريكي [5]. والغاء نظام مجانية التعليم في التعليم العالي واستبداله بنظام المنح الدراسية التي تفرض على الطالب التنافس مع اقرانه في سبيل الحصول على المنحة، وتخفيض عدد الطلبة الذين يتم ارسالهم الى الخارج للدراسة بعد بناء نظام التعليم العالي للصين والاقتصار على ارسال عدد من الطلبة الى الخارج ولا سيما الى الولايات المتحدة والتي شكل الطلبة الصينيون اكبر مجموعة من الطلبة الاجانب اختص ثلثهم في دراسة علوم الحياة والفيزياء، فضلا ان الترقيات العلمية اصبحت تتم على اساس الكفاءة العلمية ليس على اساس الولاء للحزب ، وتشجيع الخبراء واحترامهم ، وسمح للباحثين والطلبة بالبحث عن المعرفة واكتساب المهارة من خلال التدريب خارج الصين [6].

---

[1] http;www.Arabic . people . com. En\30\10\2002\ara\2002-030\htm.

[2] د.عبد الخالق عبد الله ،مصدر سبق ذكره،ص46.

[3] http;\\www.arabic.people.com.en.\31664\4202077.html.

[4] http\\www.CIA-theworldfaetbook-china.2003.htm.p.4.

[5] مروة حامد البدري مصدر سبق ذكره،ص98.

[6] نفس المصدر السابق ص47.،

وقد استمرت السياسة التعليمية بإجراءاتها الإصلاحية وبشكل اوسع، اذ دعا المؤتمر الوطني لنواب الشعب ان على الصين ان تتبنى استراتيجية التنمية وتطوير البلاد عن طريق العلم والتعليم من خلال دمج الانتاج والتعليم والبحث العلمي بطرق مختلفة وتكاملها من اجل اعداد كوادر علمية وتقنية تكون مهمتها الارتقاء بالتقانة المحلية والتعامل الذكي مع التقانة الاجنبية وتسخيرها لخدمة البلاد [1].

وتميزت السياسة التعليمية الصينية بمجموعة من السمات التالية :

- ارتفاع عدد الجامعات حتى وصلت الى اكثر من 1000 جامعة حكومية ،وتوسيع القبول فيها.
- العناية بنوعية التعليم وتطوير قابلياتهم وقدرتهم على تلقي المعلومات واجراء البحوث العلمية
- زيادة الانفاق على التعليم
- تلبية حاجة سوق العمل الصينية من خلال اعداد طلبة اكفاء ذوي مهارات متعددة ، وفتح فروع جديدة لتدريس الاختصاصات المختلفة.
- منح الاساتذة مكافات مالية مجزية ، على رواتبهم ومنحهم امتيازات تفوق ما يمنح لاقرانهم من الاساتذة الاجانب [2].

ثانيا / تحديث القطاع الصحي

تميز النظام الصحي في الصين في المدة قبل التحديث بوصفه افضل الانظمة الصحية واكثرها تطورا في الدول النامية وحظي القطاع الصحي باهتمام كبير من قبل القيادة الصينية في عهد (ماو) حيث عد من اهم وافضل الانجازات التي تحققت في عهده ولا سيما خلال المدة (1965-1976) التي كانت تمثل العصر الذهبي للرعاية الصحية في الصين ، فقد ازداد في هذه المدة عدد العاملين في القطاع الصحي ، وتم شمول اغلبية الشعب الصيني بنظام الرعاية الصحية ذات التكاليف المجانية والعمل على توزيع متساوي للخدمات الصحية ، وبذل الجهود الكبيرة من اجل القضاء على الامراض الوبائية التي كانت تسبب الموت لملايين الشعب الصيني.

وعندما انطلقت عملية التحديث كان القطاع الصحي من ضمن القطاعات التي شملها التحديث ،حيث الغي نظام المستشفيات والعيادات ذات الاسلوب الجماعي (الكوميوني) الذي كان قائما في العهد الماوي وجعل الطب مهنه احترافية ،والغاء صناديق الرفاه الاجتماعي التي كانت

[1] د.شوقي جلال ، مصدر سبق ذكره ،ص246.
[2] محمد عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره،ص45.

المصدر الرئيسي لتمويل الرعاية الصحية، وتقليص حجم الاعانات المالية التي تقدمها الحكومة للقطاع الصحي ، واتخاذ اجراءات من شانها مساعدة هذا القطاع على تغطية تكاليفه الناتجة عن نقص الانفاق الحكومي ، اذا اتجهت وحدات الصحة العامة الى بيع الدواء وتزويد المرضى بالخدمات الطبية لقاء رسوم اضافية والتي ادت الى الاعتماد الكبير عليها الى ارتفاع حجم ميزانية القطاع الصحي ، فخلال المدة (1986- 2000) كان اكثر من نصف مداخيل المستشفيات ياتي من مبيعات الدواء ، وخلال المدة (1990-2000)ارتفع معدل الاجور التي يدفعها المرضى غير المقيمين الى ثمانية اضعاف اما المرضى المقيمين فقد ارتفع معدل الاجور التي يدفعونها من 57 دولار الى 176دولار ،وهذا يعني ان تكلفة الرعاية الصحية حافظت على ارتفاعها على الرغم من الهبوط الواضح في حصة المواطن من الرعاية الطبية ، التي كانت تغطى بواسطة نظام الضمان الصحي ، مما حول مؤسسات الصحة العامة الى ماكنه لجمع الضرائب [1].

وقد حققت الصين في المجال الصحي انجازات عدة ابرزها انخفاض مستوى الامراض في الريف الى ما دون مستواها السابق ، وانخفاض معدل الوفيات الاطفال القصر (اقل من 21سنة)من 42 مولود لكل 1000 شخص عام 1980 الى 32 مولود لكل 1000 شخص عام 2000 ، اما الاطفال دون 5 سنوات فقد انخفض معدل وفياتهم من 65 طفلا لكل الف شخص عام 1980 الى 43 طفلا لكل 1000 شخص عام 1990 والى 39 طفلا لكل 1000 شخص عام 2000 والى 20 طفلا لكل 1000 شخص عام 2003 . وارتفع معدل متوسط العمر المتوقع للمواطن الصيني من 67سنة عام 1980 الى 70 سنة عام 2000 والى 72سنة عام 2003 ، وازداد عدد الاطباء والمستشفيات بشكل كبير فحتى عام 2003 بلغ عدد المستشفيات في العاصمة 175 مستشفى ، اما عدد المستشفيات المتخصصة في علاج المرضى النفسيين فقد بلغ 750 مستشفى حكومي و12 الف مستشفى خاص ، اذ بدات الحكومة تعي ازمة الصحة النفسية واولتها عناية اكثر من السابق ولا سيما بعد انتشار مرض السارس الذي اشاع بين الناس حال من [2]، وقد زادت الحكومة الصينية من انفاقها على قطاع الصحة فخلال المدة (2003-3006)انفقت الحكومة نحو 10,5 مليار ايوان لاقامة نظام للوقاية من الامراض ومكافحتها ، كما انفقت 16,4 مليار ايوان على اقامة نظام علاج طبي للطوارئ الصحي ، كما تم تجربة نوع

---

[1] Yanzhong Haung. Reform as Pandoras Box; Chinas Public Health Crisis, in; http;\\www.csis. org\china 2002\12\30. Htm. P.1

[2] ميلتدا لوو وجين لين لوو، البحث عن راحة البال ، مجلة نيوزويك،الطبعة العربية .2003،ص23.

جديد من نظام الرعاية الطبية التعاوني الريفي ليشمل حوالي 177 مليون من سكان الريف .كما تم تكثيف الجهود للوقاية من الامراض الكبرى مثل الايدز وانفلونزا الطيور [1]

واصلت الصين اصلاح قطاع الادوية الذي يعد من اهم قطاعات النظام الصحي ،وعلى وفق الاسس التي يرتكز عليها العلم الحديث واعتماد الفرضيات العلمية المعاصرة حول العناصر الفعالة للاعشاب الطبية والطرق الفضلى لاستعمالها في العلاج ، اذ قامت القيادة الصينية في تأسيس ادارة قومية لادارة الادوية ورقابتها من اجل تعزيز الاشراف على جودتها والتي تطورت تدريجيا حتى وصلت عام 2002 لتصبح اشبه بنظام وطني مركزي موحد لادارة الادوية ورقابتها ، وقد قامت هذه الإدارة بترتيب القوانين الخاصة ولاسيما تلك المتعلقة بوسائل تدقيق بأنتاج الادوية الجديدة، ووسائل ادارة الادوية المستوردة [2]

[1] http;\\www.arabic. people. Com. En\2006\31664\4202077.html.
[2] http;\\www.arabic.cri.com.cn\\arabic\2002\19\2.htm.p.1
وهي الهيئة الدولية لمعايير الاشراف على نوعية الادوية من اجل السماح لها بالانتاج .

جدول (15)

الدول العشرة الاولى على الصعيد العالمي في تجارة الادوية العالمية لعام 2019 مليار دولار

المستوردون				المصدرون			
ت	الدولة	القيمة مليار	النسبة من العالم%	ت	الدولة	القيمة مليار	النسبة من العالم %
1	الولايات المتحدة	193.1	19%	1	المانيا	136.2	14%
2	المانيا	86.7	9	2	الولايات المتحدة	116.6	12
3	الصين	65	%6	3	سويسرا	89.9	%9
4	بلجيكا	56.6	%6	4	هولندا	73.1	%7
5	هولندا	52.7	%5	5	بلجيكا	65.8	%7
6	اليابان	44.8	%4	6	ايرلندا	65.3	%7
7	المملكة المتحدة	41.1	%4	7	الصين	51.6	%5
8	فرنسا	40.5	%4	8	فرنسا	49.9	%5
9	ايطاليا	37.1	%4	9	ايطاليا	42.9	%4
10	سويسرا	36.9	%4	10	المملكة المتحدة	38.2	%4

Source; the commonwealth , trade hot topics, trade in covid-19-related medical goods;issues and challenges for common wealth countries ,(9-3-2021) at; https://thecommonwealth.org/sites/default/files/inline/D17111_V5_TRD_TradeHotTopics_THT_Covid_No1_B_Vickers.pdfhttps://thecommonwealth.org/sites/default/files/inline/D17111_V5_TRD_TradeHotTopics_THT_Covid_No1_B_Vickers.pdf

بدات الصين منذ عام 2000 ولاجل ضمان نوعية الادوية في اطلاق برنامج يهدف الى ضرورة حصول مؤسسات الادوية الصينية ، على اعتراف ال(GMP)* عام 2004 .

ولقد ادى ذلك الى ان تحقق الصين نتائج مهمة ، اذ طرا تغير كبير وملحوظ في انتاج الادوية وتداولها الامر الذي ادى الى نمو الاقتصاد الدوائي اذ ارتفعت القيمة الاجمالية لصناعة الادوية مما وضع هذا القطاع من اسرع القطاعات نمو في الصين .

ويشير الجدول رقم(15) الى الدول العشر الاولى على الصعيد العالمي في تجارة الادوية العالمية لعام 2019. ويوضح الجدول ان الصين تحتل الموقع الثالث عالميا على الصعيد العالمي في جانب الاستيرادات من الادوية بمبلغ 65 مليار دولار وتحتل الموقع الثالث بعد المانيا التي تحتل المرتبة الثانية في حين تحتل الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الاولى عالميا . وفي جانب الصادرات من الادوية تحتل الصين المرتبة السابعة عالميا في حين المانيا تحتل المرتبة الاولى بنسبة 14% ثم الولايات المتحدة بالمرتبة الثانية ، وبالتالي ان الصين تحقق عجزا تجاريا في صافي التجارة العالمية وهذا النوع من المنتجات الصحية بمقدار 13.4 مليار دولار .

ثالثا – العولمة الصينية (مبادرة الحزام والطريق)

تعد مبادرة الحزام والطريق او (حزام واحد – طريق واحد) ستراتيجية انمائية اقترحها الرئيس الصيني (شي جين بينغ) ، والتي تهدف الى التركيز على الربط والتعاون عبر دول اوراسيا والى انشاء شبكة تجارية تتمحور حول الصين وتتألف من جزئيين هما حزام طريق الحرير الاقتصادي البري ، وطريق الحرير البحري للمحيطات [1].

1- طبيعة المبادرة

باستلام (شي جين بينغ) زعامة الصين عام 2013، جلب معه رؤية اممية جديدة وجريئة ذات مضامين وابعاد اقتصادية تكاملية بين اسيا وافريقيا و اوربا ، من خلال رصد الاستثمارات

* Good Munufacturing Pratices وهي الممارسات والنظم المطلوب الاخذ بها في تصنيع الأدوية، ومراقبة الجودة، ونظام الجودة الذي يغطي تصنيع واختبار الأدوية أو العقاقير بما في ذلك المكونات الصيدلانية الفعالة، والتشخيص، والأطعمة، والمنتجات الصيدلانية، والخدمات الأجهزة الطبية.

[1] د.واثقعلي الموسوي ،مصدر سبق ذكره ،ص28

الضخمة عبر مبادرته [1] والمراد منها تأسيس جبهة اقتصادية لمواجهة تأثير السياسة الامريكية في المنطقة، حيث بدأت مرحلة جديدة ، في ظل التحديات التي تواجهها الصين سواء على الصعيد الاستراتيجي او الاقتصادي بجانب التحديات الاخرى، وهي تواجه مرحلة من المنافسة القوية والمحتدمة مع الولايات المتحدة ، لكونها المرشحة الاولى وبقوة الى تولي القيادة في عالم الاقتصاد العالمي ، ويتضح من الرؤية الصينية البقاء على نموها او صعودها بشكل هادئ دون الاحتكاك مع منافسها (الولايات المتحدة) ، وبناء منظومة علاقات اقليمية ودولية قائمة على الشراكة والاعتماد المتبادل وتعظيم مفاعيل القوة الناعمة .

وتعد مبادرتها انموذج تنموي مدافعا وسندا للدول النامية ، لا يفقرها او يبحث عن الارباح المجردة لشركاته، كما كانت الدول الاستعمارية (الدول الاوربية)والولايات المتحدة ، بل كان النموذج يطرح التعاون في القدرات الانتاجية الدولية من خلال الاستثمار في البنى التحتية وبما يخلق فرص العمل لقطاع الشباب الذي يعاني من بطالة في معظم الدول النامية وتحقيق التكامل المالي ، والابتعاد عن مصيدة العقوبات الامريكية (الدولارية)التي تستثمر القنوات المالية العالمية لفرضها على البلدان التي تستهدفها .لاسيما وان الولايات المتحدة تدرك جيدا انها تمر بمرحلة تراجع في مصادر قوتها العالمية نتيجة لتقديراتها الخاطئة لما يطلبه الواقع العالمي [2].وتعتمد المبادرة على تنفيذ مسارين طريق الحرير البري وطريق الحرير البحري . لأحياء طريق التجارة القديم بين الصين والدول الاخرى ، مستهدفة كتله بشرية كبيرة وصولا الى موانئ اوربا واراضيها ، والمعلن من الهدف منها هو تفعيل التبادلات التجارية بين البلدان من دون عوائق وتخفيض كلف انتقال السلع [3].

وكذلك من المهام الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق تسهيل الطرق والممرات البحرية عبر شبكة ممرات تغطي المنطقة البحرية من بحر البلطيق الى الخليج العربي والبحر الاحمر وبحر العرب ، اما حزام طريق الحرير البري فيمثل بشبكة طرق وسكك حديد مكونة من ستة مسارات برية وهي [4]:

---

[1] ا.دلين ماي تسون، دراسات في طريق الحرير ، ترجمة :سلوى طارق علي ، منشورات ضفاف، بيروت ،2018،ص18.

[2] غسان سلامة . امريكا والعالم :اغراء القوة ومداها ، ترجمة، مصباح الصمد ،ط2،دار النهار،بيروت،2006،ص 22

[3] د. عبد علي كاظم المعموري ،القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال ، دار الروافد ،ط1، بيروت ،2020، ص129،

[4] وانغ ييواي ، الحزام والطريق ، ما ستقدمه الصين للعالم في صعودها ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2017، ص31.

ا -الممر الاقتصادي(للصين-الباكستان) ،ويرتكز على نقل النفط. وكان بكلفة اولية وصلت الى 46 مليار دولار وهو جزء مهم من المبادرة لكونه يوفر فرصة (جيو- استراتيجية) كبيرة لها، وقد اتفقت الصين مع الباكستان على تطوير ميناء (جوادر)البحري ليصبح مركز للطاقة ويتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة كونه يمثل عقدة الربط بين الصين والشرق الاوسط وجعله معدا لاستقبال ناقلات النفط العملاقة كونه سيشكل منفذ لامتدادات النفط والتجارة الصينية ، وقد تم تأجير الميناء من الباكستان لمدة 43سنة مقابل ان تسدد الصين ديونها لها (الناجمة من تمويل الممر الاقتصادي)،وتتمثل الاقتصادية لهذا المشروع بالإضافة الى اهميته الاستراتيجية تقليل الوقت والمسافة وخفض تكاليف نقل النفط المستورد، كما انه يتجنب مضيق هرمز المهدد بالإغلاق نتيجة للتوترات السياسية في المنطقة .

ب -الممر الاقتصادي (للصين-منغوليا-روسيا) ويرتكز على الامن وتطوير الطاقة.

ج -الممر الاقتصادي للصين – اسيا الوسطى- غرب اسيا .

د - الممر الاقتصادي للصين – الهند الصينية .

ه -الممر الاقتصادي لبنغلادش- الصين – الهند – بورما ،ويرتكز على التجارة مع اسيان .

و - الممر الاقتصادي للجسر البري الاوراسي الجديد وهو درب الخدمات اللوجستية الرئيس بين الصين واوروبا .

وتأسيسا على ذلك عملت الصين على مشاريع لتوسيع نفوذها والتحوط لحصارها . اذ حصلت على 70%من مشروع ميناء (هامبان وتا) في سيرلانكا، وبعقد انتفاع يمتد الى 99 سنة مقابل تسديد ديونها المستحقة للصين ، وسارت على المنوال نفسه مع الهند من خلال بناء ممر اقتصادي يربط (الصين –بنكلادش-الهند- ميانمار).

2-اهداف مبادرة الحزام والطريق

لقد سعت الصين من وراء هذه المبادرة تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية وهي (الطاقة، الامن ، الاسواق) [1]وهناك جملة من الاهداف المعلنة ومنها ما يأتي :

[1]TheresaFallon , The New Silk Road;Xi Jinping Grand Strategy for Eurasia, American Foreign Policy Interests , Vol.37,N3, 2015,p140

ا -تحقيق التوازن التنموي بين شرق البلاد و الوسط و الغرب ، ومعالجة الفجوات التنموية بين المناطق الشرقية و الساحلية ، وما بين الريف و المدينة [1].

ب - تهدف مبادرة الحزام والطريق الى تعزيز التبادل الثقافي بين الشعوب ، وتعزيز التناغم الحضاري ، وبناء وضع انساني وثقافي يخدم التنمية السليمة في الصين ، ويخدم التعلم والتفاهم والاحترام المتبادل بين الدول الواقعة على طول خط المبادرة [2].

ج- بناء وتطوير البنية التحتية للنقل على طول الطرق التجارية الرئيسة بين الصين والدول الاخرى ، بما في ذلك الموانئ والسكك الحديدية والطرق السريعة.

د- تحسين الوصول الى الاسواق وازالة الحواجز التجارية وتبسيط عمليات الاستثمار الاجنبي وبناء المزيد من المناطق التجارية الحرة في المنطقة .

ه- توظف الصين مبادرة الحزام والطريق للاستفادة ، من ممكناتها لكونها محرك للنمو العالمي وتحويل تطورها في مجالات الانتاجية و التكنولوجية والتمويل والخبرة والتنمية الى فرصة للتعاون وافضلية في السوق وكذلك تقوية اسس التنمية الطويلة الاجل والمستدامة لاقتصاد العالم .

و - السعي الى اعتماد منهج جديد للعولمة الاقتصادية بصبغة صينية بجوانب عدة ،تتمثل بما ياتي :

- ❖ اعادة التوازن للعولمة من الاشراك الفعلي لدول الجنوب فيها وعلى قاعدة الانتفاع المشترك لسد ثغرة التفاوت الكبير في توزيع الثروات .
- ❖ استهدفت العولمة التقليدية المناطق الساحلية والدول الساحلية ،اما الدول التي لا تملك منافذ بحرية مثل اسيا الوسطى ودول وسط افريقيا ومنغوليا فقد بقيت تعاني من ضعف التنمية .
- ❖ تبني مفهوم التنمية الشاملة على الصعيد العالمي ، واسناد جهود التنمية في البلدان الاقل نموا.
- ❖ انشاء نموذج جديد للتعاون الاقليمي ومفاهيم جديدة للتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرون ، ترتكز على المشاورات الواسعة والمساهمات المشتركة والفوائد المشتركة ،

---

[1] د.واثق،مصدر سبق ذكره،ص50.

[2] تشاو لي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية من منظور الاقتصاد الثقافي العالمي ، ترجمة : محمد بيج شيه يانغ،منشورات ضفاف،بيروت،ط1,2018،ص27

بحيث تتجاوز كل من طبيعة واهداف مشروع مارشال ، وانماط المساعدة الخارجية القائمة ، واستراتيجيات العولمة التقليدية [1].

ويجمع اغلب الباحثون المهتمون بمبادرة (الحزام والطريق)، بان هناك خمسة اهداف اساسية تسعى الصين لبلوغها وهي :

- تنسيق سياسات الدول المشتركة في المبادرة.
- تعزيز التبادل الثقافي والانساني .
- ايجاد روابط مالية واندماج مالي بين دول المبادرة ، بعيدا عن القطاع المالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة من خلال الدولار، والارتقاء باليوان ليصبح عملة تسوية دولية.
- تسهيل التجارة وازالة العوائق التي تعترض انسيابها .
- ربط مرافق البنى التحتية (الطرق وسكك الحديد ...الخ) بين الدول المنضوية في المبادرة

3- العلاقات التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية

بلغ اجمالي التجارة الامريكية مع الصين ما يقدر 634.8 مليار دولار عام 2019، وبلغت الصادرات الامريكية الى الصين 163.0 مليار دولار مقابل واردات منها بلغت 471.8 ، وبمقدار من العجز يبلغ 308.8 مليار دولار عام 2019 .

تعد الصين حاليا اكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة الامريكية USA وفي جانب الواردات تحقق الولايات المتحدة الامريكية فائض في تجارتها في الخدمات مقداره 36.4 مليار دولار عام 2019. الصادرات 56.5 مليار دولار والواردات 20.1 مليار دولار .

بلغ عجز تجارة السلع الامريكية مع الصين نحو 345.0 مليار دولار عام 2019 بانخفاض مقداره 17.6% (73.7 مليار دولار) عن عام 2018 .

اما الاستثمار الاجنبي المباشر الامريكي في الصين (الاسهم) نحو(116.2) مليار دولار عام 2019 بزيادة 6.3% عن عام 2018 ويقود الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين التصنيع وتجارة الجملة والتمويل والتامين .

[1]) وانغ مو ،مصدر سبق ذكره،ص38.

في حين بلغت الاستثمارات الاجنبية المباشرة للصين في الولايات المتحدة الامريكية في الاسهم نحو (37.3) مليار دولار عام 2019 بزيادة قدرها 12.3% عن عام 2018 ، وتقود تجارة الجملة والتصنيع ومؤسسات الايداع الاستثمار الاجنبي المباشر الصين في الولايات المتحدة الامريكية [1]

3- مصادر القوة الصناعية المتصاعدة

من خلال القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية لقد وضعت الصين لنفسها هدفا بعيد المدى يتمثل في الوصول الى مركز المنافسة الاقوى ، وهذا لن يتحقق الا في بناء قاعدة اقتصادية قوية والتي ستمهد الطريق الى دور صيني فعال دوليا ستشكل الصين مركز الثقل في الاقتصاد العالمي مستقبلا [2]

لقد تراوحت المواقف من مبادرة الحزام والطريق فمنهم من يرى بانها خطوة استباقية لتامين الاسواق وعدم الخضوع للحصار الامريكي التي ربما تفرضها الولايات المتحدة و حلفائها الاوربيين عليها ، او هو للتمدد والسيطرة الاقتصادية كمدخل للتأثر السياسي في واقع البلدان التي ستشملها المبادرة وبالتالي يمكن اعتباره شكل من اشكال الامبريالية الجديدة .

وتبين التوقعات العالمية عن موقع الصين عالميا في ظل تصاعد معدلات النمو الاقتصادي الذي تحققه الصين ، وكما يوضحه الجدول رقم (16) وهي تضم مجموعة من الدول المختارة من قبل الباحث وهذه المجموعة المختارة نحو 58% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2018 والذي يبلغ نحو 87.3 ترليون دولار [3]ونحو 53% من سكان العالم وفق تقديرات عام 2020 [4]

---

(1)http;//www. Chinatoday. Con . cn/arabic/2009n/0901/p6.htm

(2) محمد السيد سليم العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا ، مركز الدراسات الاسيوية جامعة القاهرة ، 1997،ص356

3)krista lina Georgieva,IMF managing Director, confronting the crisis; priorities for the Goblal Economy.

(4) ويكيبيديا ، قائمة الدول حسب الناتج المحلي الاجمالي

جدول (16)

توقعات للمواقع المتقدمة لدول صناعية وناشئة مختارة (2020- 2034) وموقع الصين منها

السنوات / البيان	2020	2024	2029	2034
الولايات المتحدة	1	1	1	2
الصين	2	2	2	1
اليابان	3	3	3	4
الهند	5	5	4	3
البرازيل	9	8	9	8
روسيا الاتحادية	11	12	12	12
اندونسيا	16	15	13	11
كوريا الجنوبية	12	11	10	10
جنوب افريقيا	38	39	43	47
العراق	50	50	50	49

Source; A world economic league table with forecasts for 193 countries to 2034 World Economic League Table 2020,p.19.

- مرحلة القطبية المنفردة

لقد مر النظام الدولي بمراحل عدة بدءا من هزيمة نابليون مرورا باتفاقية فرساي (انهيار الامبراطورية العثمانية) وتقسيم ممتلكاتها ، واتفاقية يالطا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتقاسم الدولتان (الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة) المصالح، تعد مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 مرحلة مهمه ، اذ سيطرت دولة واحدة (الولايات المتحدة)على النظام العالمي واصبحت مرحلة ما بعد الحرب الباردة عهد انتهاء توازن القوى الدولية[1].واختلال وعدم استقرار نتيجة مصادرة دور الامم المتحدة ومؤسساتها .

[1] محمود حيدر ، الدولة المستباحة من نهاية التاريخ الى بداية الجغرافيا،رياض الريس للكتب والنشر،ط1،بيروت ،2004،ص299.

وكان الاعتقاد السائد عندما يكون النظام العالمي يتسم بوجود قوة مهيمنة فانه يميل الى الاستقرار النسبي ولكن الذي حصل ان هذه المرحلة اتسمت بالخطورة البالغة وما افرزته من نتائج قاسية في كلفتها الاجتماعية والاقتصادية في الكثير من دول العالم حيث اشتعلت الحروب من البلقان الى افغانستان ومن الصومال الى العراق قادتها الولايات المتحدة ضد مختلف البلدان التي لا تتماهى مع الانموذج الامريكي [1].

ان القوة الاقتصادية التي تمتعت بها الولايات المتحدة الامريكية منذ عام 1940 والتي وضعتها في الصدارة العالمية اقتصاديا ،قد جرفتها السياسات الخاطئة وعبء الانفاق العسكري ، وضراوة المنافسة العالمية من قبل الصين والدول الصاعدة . فقد اخذت الصين تتحسب في خطواتها للتخلص من المواجهة مع الولايات المتحدة في كافة المجالات بل سعت الى ارغام الخصم على التنازل والقبول وربما الاستثمار الصيني في سندات الخزانة يعد واحدا من طعوم الصين للولايات المتحدة ، والتي ساعدتها في تجاوز الازمة المالية 2008 [2].

ان التراجع في الكثير من المفاصل الاساسية في الاقتصاد الامريكي وفقدانه الكثير من مكاسبه على الصعيد العالمي وبقاء ارتكازه على الدولار والجهاز المالي مع بعض حلقات التكنلوجيا الفائقة ليس كافيا للبقاء كقوة اقتصادية كبرى ، فلم يعد العالم رهنا لا حادية القطب النقدي الذي يمارس من خلال البنك الفدرالي الامريكي ممارسة السلطة المالية والنقدية نيابة عن العالم كله. باعتباره الاداة الرئيسية للسلطة النقدية ، لذا ادركت اغلب بلدان العالم وقواه الاقتصادية الفاعلة بان السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة تعمل على دعم اقتصادها من خلال عملية السطو المالي وممارسة الهيمنة على المصارف الوطنية للدول التي تستهدفها .

-التخطي الهادئ للاقتصادات المتقدمة

ارادت الصين من هذه المبادرة ان تقود عولمة جديدة تختلف عن العولمة الامريكية التي لم تكن منصفة للبلدان النامية وهو رد على مخرجات السلوك الاقتصادي الامريكي القائم على سياسة الحماية التجارية والعقوبات الاقتصادية ، والرفض غير المعلن للعولمة الاقتصادية التي تعدها الولايات المتحدة تضر بمصالحها وهذا ما حدا بالرئيس الصيني (شي جين بينغ) الاعلان على ان الصين ستكون القائد والحامي للعولمة الاقتصادية [3]. وبالتالي فانها قد تبنت الحرية التجارية

---

[1] د،عبد علي المعموري ،المواجهة في قلب الارض، دار الروافد للطباعة والنشر، بيروت، 2017،ص28.
[2] المصدر السابق نفسه ،ص57.
[3] د. عبد علي كاظم المعموري ، القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال ، مصدر سبق ذكره، ص135

، وقدمت نموذج للعولمة الاقتصادية من خلال توزيع ثمارها بين مختلف الدول دون الاستحواذ عليها من قبل الدول المتقدمة اقتصاديا .

وحينما ادركت الصين ان الولايات المتحدة تمر بمرحلة انكفاء وتراجع حاولت ملئ الفراغ في الاقتصاد العالمي حيث شغلت المرتبة الاولى في التجارة والصادرات فقد ارتفعت حصتها من الصادرات العالمية لتشكل نسبة (10,34%)عام 2018 .

-مصدر القوة الصينية الصاعدة

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي المصدر الرئيسي للقوة الصينية والذي سجل متوسط نمو من 2013- 2019 نسبة 6,8%، وهو معدل نمو جرى ابطاؤه بشكل ناعم ، مقارنة بالعقد الاول من القرن الواحد والعشرين والذي شهد تصاعدا واضحا في معدل النمو. وما عدا عامي 2015و2016 والتي شهدت تباطؤا في الاقتصاد العالمي والتي انعكست على حجم الناتج المحلي الاجمالي الذي سجل زيادة طفيفة جدا اذ ازداد من 11,02 ترليون دولار الى 11,41 ترليون دولار الا انه عاود الارتفاع بما لا يقل عن (ترليون دولار) سنويا مع الحرص على الابطاء البارد للنمو في الناتج المحلي الاجمالي من اجل تجنب اشكاليتين كبيرتين هما: **الاولى** تجنب الضغط الناتج عن فائض الانتاج وكيفية تصريفه في ظل وجود (نذر التباطؤ) في الطلب العالمي. **الثانية**: تجنب رفع مستوى التنافس على الموارد الاولية اللازمة للإنتاج والذي من شانه ان يرفع تكاليف الانتاج مما يضر بالقدرة التنافسية للسلع الصينية في الاسواق الدولية.

ويشير الجدول رقم (17) الى نسبة مساهمة الناتج المحلي للصين الى الناتج المحلي الاجمالي للعالم خلال المدة (2013-2019)، ويلاحظ تصاعد نسبة المساهمة من 18.6% عام 2013 وتصاعدها الى اكثر من 19% في بعض السنوات الى ان سجلت نحو 21.2% عام 2019 .

جدول (17)

نسبة مساهمة الناتج المحلي للصين الى الناتج المحلي الاجمالي للعالم

للمدة (2013 – 2019)

السنة	الناتج العالمي(تريليون دولار	الناتج الصيني (تريليون دولار)	نسبة مساهمته%
2013	71,66	13,35	0.186
2014	73,69	14,16	0.192
2015	75,79	14,54	0.191
2016	77,74	14,32	0.184
2017	80,20	15,13	0.188
2018	82,64	16,42	0.198
2019	83,87	17,81	0,212

Sources

-World bank, World Development Indicators database, Washington Dc, 22 july 2016. httes;//data albankaldawli.org/indicator /NY .GDP. MKTP .PP. KD ?locations =C

- https://ustr.gov/countries-regions/china-mongolia-taiwan/peoples-republic-china

المبحث الاول / اشكالية الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعراق

تمهيد

تتوفر في العراق مقومات النهضة التي تتمثل بسعة الموارد الطبيعية والمتنوعة ، كالمخزون النفطي الذي يمُثل المرتبة الخامسة عالميا ، وموارد مائيةٌ وفيرٌة تفي بالغرض اذا ما تم استخدامها بشكل تقني ، وقوى عاملة كثيرٌة ، ولو استثمرت هذه الموارد بشكل سليمٌ واتباع فلسفة مقاربة الى فلسفة الصينٌ تعمل على جعل العراق يُجتاز المرحلة الانتقائيةٌ التي يمٌر فيهٌا ، وهي المرحلة الهادفة الى الانتقال من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد حر والمنفتح على الاقتصاد العالمي وفق ضوابط وسيأسات تصون المصالح الوطنيةٌ وتنهض بعمليةٌ التنميةٌ الاقتصادية وتستعيدٌ الامن والاستقرار والتقدم في عمليةٌ اصلاح شامل لجميعٌ الهيأكل وتوسيعٌ حجم الاقتصاد الوطن من خلال تطو رٌ القطاعات الانتاجيةٌ والخدميةٌ الاساسيةٌ كالصناعة والزراعة والسيأحة وتامينٌ مقومات الصادرات غير النفطيةٌ .

واقع الاقتصاد العراقي

رسم الواقع الاقتصادي في العراق طيلٌة الفترة السابقة ملامح بارزه على تراجع قدرات الاقتصاد العراقي بكافة مؤشراته، فالحروب المتتاليةٌ والصراعات الداخليةٌ والحصار قد اثقلت كاهل الاقتصاد العراقي واستنزفت معظم موارده الماليةٌ والبشريةٌ حيثٌ قدرت خسائر الاقتصاد العراق في الهيأكل الاساسيةٌ وسائر الاصول الاقتصاديةٌ بما يقٌارب (300) مليار دولار خلال الفترة التي سبقت العام 2003 [1]فضلا عن المديوٌنيةٌ والذي حٌتم على العراق مواجهة اقتصاديةٌ صعبة اضافة الى الاخطاء العديدٌة التي ارتكبتها قوات التحالف ، فقد اضافت الادارة المدنيةٌ خطا ربما كان له انعكاس كبيرٌ هو حل الجيشٌ العراقي السابق ، كما زاد الامر خطورة هو فتح الحدود العراقيةٌ وتسرب عناصر الارهاب الى الداخل لنشر الموت والدمار [2].

وللتعرف على واقع الاقتصاد العراقي لابد من التطرق الى هيكل الاقتصاد العراقي.

---

(1) اللجنة الاقتصاديٌة والاجتماعيةٌ لغرب اسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعيةٌ في منطقة . الاوسكا 2004 ، الامم المتحدة ، نيسٌان، 2005، ص 5.

(2) محمد علي الزينٌ ، الاقتصاد العراقي الماض والحاضر وخيأرات المستقبل ، الطبعة الثالثة ، دار:. الملاك للفنون والادب والنشر ، : 2009 ، ص 255

اولا –حجم وهيكل الناتج المحلي الاجمالي :

1-حجم الناتج المحلي الاجمالي

بما ان الناتج المحلي الاجمالي (GDP)هو خيرٌ مؤشر للأداء الاقتصادي في البلاد واعتمادنا اياه كعينٌة للتحليلٌ وهي التي من ضمنها سنوات الحصار الاقتصادي من عام 1990 الى عام 2003 مرورا بسنوات التي دخل فيها العراق تحت مظلة الاحتلال ، ويشير الجدول رقم(18) التغيرات التي طرأت على قيمٌة الناتج المحلي الاجمالي(GDP) بالأسعار الجارية ، إذ أن سنوات الاولى في عقد التسعينات قد حققت نمواً سالبا كون ان هذه الفترة بداية الحصار الاقتصادي وان كل ما تحقق للناتج المحلي الاجمالي من نسب نمو سنوية سالبة في معظم السنوات انعكست بشكل او اخر على مستوى دخل الفرد العراقي، ثم عاود في العامينٌ (1992-1995) محققاً نمواً موجباً بلغ على التوالي 171,2% ، 179,4% ، 415,6%، 303,7%، لكن عاود الارتفاع ففي اغلب الفترة (1996-2002) انتاب الشعب العراقي بعض التفاؤل نتيجة البدء في تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء (Oil FOR FOOD PROGRAM) بموجب قرار مجلس الامن 986 لعام 1995 وكانت من التغيرات الحاصلة في الوضع العراقي الاقتصادي هو الانخفاض الكبير في المستوى العام للأسعار ، وارتفاع في قيمة الدينار العراقي اضافة الى القفزة في الانتاج كونها السنوات التي بدأت فيها الصادرات النفطية بصورة رسمية بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء.

وبعد سقوط النظام عام 2003 وما تلا ذلك من عمليات التخريبٌ التي اصابت أنابيبٌ النفط أدى ذلك الى انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي، ونظرا لما يمثله القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي واعتبر صدمة حقيقٌيةٌ تعرض لها الاقتصاد العراقي . و هذا الواقع المريرٌ ادى الى تدميرٌ مقومات الاقتصاد العراقي المتمثلة بالبنى التحتيةٌ ونظامه المؤسسي والقانوني ، اذ شلت معظم قطاعاته السلعيةٌ منه والخدميةٌ عما كان عنه في عام 2002 ، الا انه عاود الارتفاع في عام 2008 ، محقق معدل نمو موجب بلغ (40,9%)، ويلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع GDP بشكل عام بعد 2003 بعد عودة العراق الى ممارسة دوره في العلاقات الاقتصادية والسياسية بعد العزلة التي امتدت ثلاثة عشر عاما نتيجة العقوبات التي فرضت على العراق بعد غزوه الكويت عام 1990، ، وبسبب الازمة المالية وانخفاض سعر البرميل الى 30 دولار انعكس هذا الانخفاض على حجم الناتج المحلي الاجمالي عام 2009 بمعدل نمو سالب

(16,8-%) ليعاود مرة اخرى الارتفاع بمعدلات ايجابية ولكن باقل من الاعوام السابقة نتيجة التدهور المستمر لاسعار النفط الخام في الاسواق العالمية ، وكذلك شهد العراق عام 2014 دخول عصابات داعش واحتلاله اجزاء كبيرة منه وكان صدى هذه الاوضاع واضحا على انخفاض نمو الناتج المحلي[1].

[1] د.عبد الكريم جابر شنجار ،قراءات في الاقتصاد العراقي ما بعد 2003،عمان.دار امنة للنشر والتوزيع،2021،ص63.

جدول (18)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعراق للمدة (1990-2019)مليون دينار

السنوات	GDP بالأسعار الجارية مليون	معدل النمو %	عدد السكان/مليون	نصيب الفرد من GDP مليون
1990	55926	-	17.419	0.003211
1991	42451	-24.1	17.889	0.002373
1992	115108	171.2	18.402	0.006255
1993	321646	179.4	18.455	0.017429
1994	1658325	415.6	19.539	0.084873
1995	6695482	303.7	20.149	0.332298
1996	6500924	-2.9	20.783	0.3128
1997	15093144	132.2	21.419	0.704661
1998	17125847	13.5	22.114	0.774435
1999	34464012	101.2	22.802	1.511447
2000	50213699	45.7	23.427	2.143411
2001	41,314,568	-17.7	23.824	1.734157
2002	41,022,927	-0.7	24.931	1.645459
2003	29,585,788	-27.9	25.644	1.153712
2004	53,235,358	79.9	26.313	2.023158
2005	73,533,598	38.1	26.922	2.731357
2006	95,587,954	30.0	27.442	3.483272
2007	111,455,813	16.6	27.911	3.993258
2008	157,026,061	40.9	28.385	5.532008
2009	130,643,200	-16.8	28.973	4.509136
2010	162,064,565	24.1	29.741	5.449197
2011	217,327107	34.1	30.725	7.073299
2012	254,225,490	17.0	31.890	7.97195
2013	273,587,529	7.6	33.157	8.251275
2014	266,332,655	-2.7	34.411	7.739753
2015	194,680,971	-26.9	35.572	5.472871
2016	196,924,141	1.2	36.610	5.378971
2017	225,722,375	14.6	37.552	6.010928
2018	251,064,479	11.2	38.433	6.532524
2019	225,200,638	-10.3	39.309	5.728984

المصادر:

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، اعداد مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، اعداد مختلفة.

2-هيكل الناتج المحلي الاجمالي :

تواجه القطاعات تحدياًت كبيرًة تتطلب اعتماد سياًسات وبرامج تتلاءم مع كل قطاعات الاقتصاد العراقي و من الجدول رقم(19) نلاحظ هيكل الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1990-2019) والذي يتصدى الى ابرز القطاعات السلعية والشكل البياني رقم (4) عن هيكل الناتج المحلي الاجمالي للاعوام (1990) و (2019) والتي تضم (الزراعة والغابات والصيد والقطاعات الاستخراجية والمعادن والصناعات التحويلية وقطاع البناء والتشييد) وسينصب التحليل على القطاعات الرئيسة الثلاثة (الزراعة والصناعة والنفط) وكالاتي :

ا - القطاع الزراعي :

على الرغم من الامكانات الزراعية من التربة الصالحة للزراعة والمياه الا ان العراق يوًاجه في الوقت الحاضر تحديا غذائيا بالغ الاهمية والخطر ، وابرز ملامح قصور انتاجه الغذائي عن تلبيةٌ احتياًجاته من السلع الغذائي الرئيسًيةٌ وفي مقدمتها الحبوب ، الامر الذي شٌكل تهديدًا لامنه الغذائي وبالتالي امنه القومي ، فضلا عن تسرب العملة الصعبة والذي مٌثل مصدرا هاما لتعطيلٌ الانفاق على المشاريعٌ التنمويةٌ [1].ونلاحظ من خلال الجدول رقم(19) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وبشكل عام نجدها نسبة منخفضة جدا بالرغم من الامكانات الطبيعية التي يتمتع بها من خصوبة الارض ووفرة المياه وهذا يعكس عدم الاهتمام بهذا القطاع الحيوي والمشاكل التي يواجهها من ضعف الدعم الحكومي من جهة توفير التجهيزات الزراعية ومكافحة الآفات الزراعية ودعم الاسعار ومن جهة اخرى الافراط في استيراد المنتجات الزراعية والغذائية وتعرض السوق العراقية الى عملية الاغراق وانخفاض اسعارها.

لذلك فان قضيةٌ تنميةٌ القطاع الزراعي وتحديثٌه يمٌثل اهميةٌ استثنائيةٌ لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الايفًاء بمتطلبات البلاد الغذائية ، فضلا عن تلبيةٌ حاجات الصناعة من الموارد الاوليةٌ .

[1] باسل النقيب. موجز البرنامج الليبرالي لعراق المستقبل، الطبعة الثانية . دار الحكمة ،لندن ،2009،ص78.

جدول (19)

القيمة والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2019)

السنة	الزراعة	نسبة النمو	مساهمته%	الصناعة	نسبة النمو	مساهمتها%	النفط	نسبة النمو	مساهمتها%	مساهمة القطاعات الاخرى%	المجموع
1990	4.613	-	8.2	2.057	_	3.7	36.408	_	65.1	23	100%
1991	6.629	34.0-	15.6	1.358	47.2-	3.7	19.236	24.1-	45.3	35.4	100%
1992	22.872	143.2	19.9	3.302	177.0	2.9	53.288	171.2	46.3	30.9	100%
1993	49.864	158.7	15.5	8.541	215.8	2.7	168.308	179.4	52.3	29.5	100%
1994	333.524	188.3	20.1	24. 622	429.0	1.5	890.354	415.6	53.7	24.7	100%
1995	1.378.274	278.9	20.6	93.291	373.6	1.4	4.216.753	303.7	63.0	15	100%
1996	1.208.982	30.0-	18.6	65.335	12.0-	1.0	3.711.820	2.9-	57.1	23.3	100%
1997	1.276.367	50.7	8.5	98.440	200.6	0.7	11.156.499	132.2	73.9	16.9	100%
1998	1.868.379	49.8	10.9	147.485	5.3	0.9	11.752.599	13.5	68.6	19.6	100%
1999	2.482.616	104.5	7.2	301.635	129.2	0.9	26.936.449	101.2	78.2	13.7	100%
2000	2.327.277	51.2	4.6	455.995	55.4	0.9	41.849.981	45.7	83.3	11.2	100%
2001	2.863.495	33.7	6.9	609.807	26.4-	1.5	30.816.987	17.7-	74.6	17	100%
2002	3.512.658	2.4	8.6	624.346	5.8-	1.5	29.044.563	0.7-	70.8	19.1	100%
2003	2.486.865	51.4-	8.4	303.724	29.9-	1.0	20.372.293	27.9-	68.9	21.7	100%
2004	3.693.768	208.7	6.9	937.681	51.5	1.8	30.855.992	79.9	58,0	36	100%
2005	5.064.158	3.6	6.9	971.031	37.8	1.3	42.529.152	38.1	57.8	34	100%
2006	5.568.985	51.7	5.8	1.473.218	24.7	1.5	53.030.897	30.0	55.5	37.2	100%
2007	5.494.212	23.4	4.9	1.817.913	11.8	1.6	59.274.337	16.6	53.2	40.3	100%
2008	6.042.019	45.5	3.8	2.644.173	47.7	1.7	87.521.201	40.9	55.7	38.8	100%
2009	6.832.552	29.0	5.2	3.411.292	35.4-	2.6	56.563.772	16.8-	43.3	48.9	100%
2010	8.366.232	7.8	5.2	3.678.715	30.1	2.3	73.569.919	24.1	45.4	47.1	100%
2011	9.918.316	66.7	4.6	6.132.760	57.7	2.8	115.999.413	34.1	53.4	39.2	100%
2012	10.484.949	12.8	4.1	6.919.449	9.7	2.7	127.225.674	17.0	50.0	43.2	100%
2013	13.045.856	9.2-	4.8	6.286.042	0.6-.	2.3	126.445.194	7.6	46.2	46.7	100%
2014	13.128.622	20.5-	4.9	4.999.233	7.2-	1.9	117.357.982	2.7-	44.1	49.1	100%
2015	8.160.769	15.3-	4.2	4.234.716	44.1-	2.2	65.590.963	26.9-	33.7	59.9	100%
2016	7.832.046	4.8	4.0	4.436.442	3.4	2.3	67.796.890	1.2	34.4	59.3	100%
2017	6.598.384	32.8	2.9	5.889.495	31.4	2.6	89.065.057	14.6	39.5	55	100%
2018	4.897.589	23.4-	2.0	4.509.661	32.7	1.8	118.198.265	11.2	47.1	49.1	100%
2019	4.678.111	5.6-	2.1	4.259.101	13.2-	1.9	102.562.981	10.3-	45.5	50.5	100%

المصادر: -صندوق النقد العربي الموحد ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة ، سنوات مختلفة –
-البنك الدولي ،قسم الاحصاءات والبيانات عن طريق الموقع الالكتروني:www.worlban; statisticaidata

شكل (4)مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1990) و (2019)

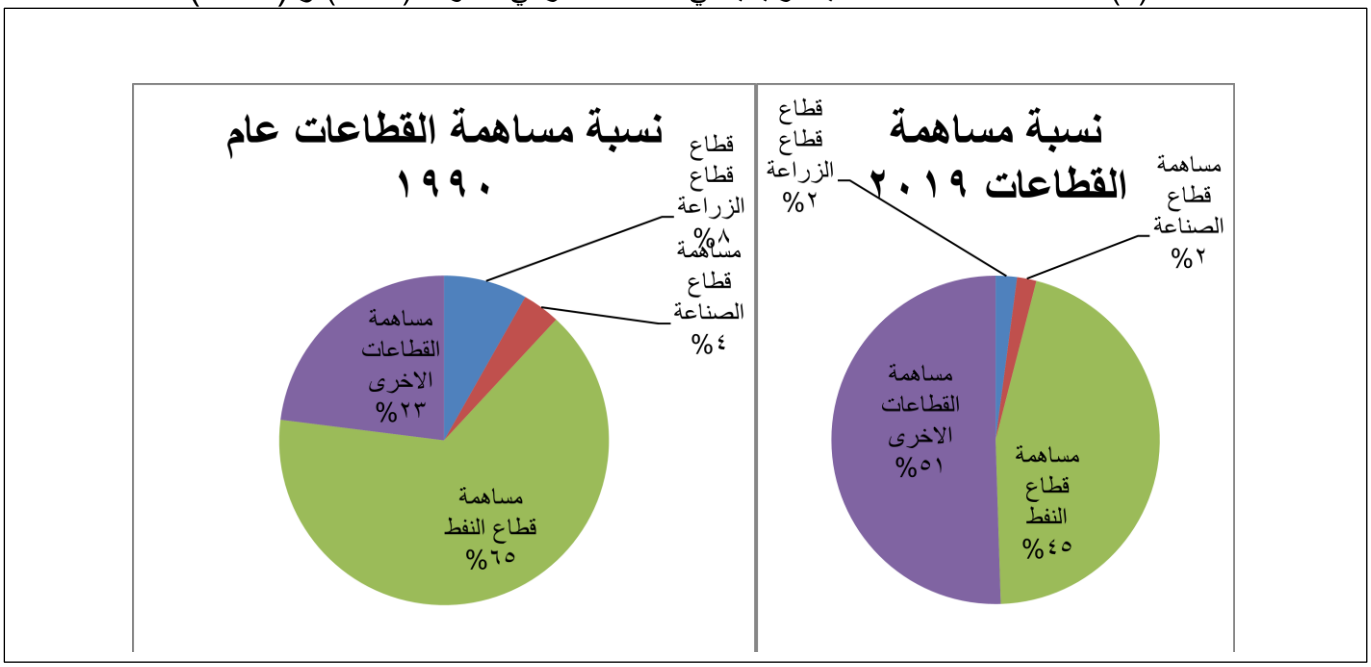

المصادر: -صندوق النقد العربي الموحد ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة ، سنوات مختلفة –البنك الدولي ،قسم الاحصاءات والبيانات عن طريق الموقع الالكتروني:www.worlban; statisticaidata

تم اعداده بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (19)

ب-القطاع الصناعي

يعُد القطاع الصناعي من القطاعات المهمة والمحركة للنشاط الاقتصادي لامتلاكه قدرات وامكانات تأهله للمساهمة الكبيرُة في تحقيقُ التنميةُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ المنشودة ، تمثل تنمية القدرات الانتاجية لهذا القطاع عاملا مهما واساسيا في تكوين راس المال ، ويلاحظ من خلال الجدول السابق نسبة مساهمة قطاع الصناعة في عامي 1990و1991 كانت(3,7%) اخذت بالتراجع بسب الحصار الاقتصادي وعدم توفر المواد الاولية والاحتياطية والاندثار الكبير الناتج من تدمير البنى التحتية ليصل الى ادنى مستوى له (0,7%) في عام 1996 ، وقد وصلت هذه النسبة عام 2003الى 1% بعد ارتفاع ضئيل لم يتجاوز 1,5% في العامين التي سبقت الحرب واحتلال العراق ، بعدها استمر ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي بشكل بسيط لم يتجاوز 2,5% في افضل سنواته . ويعود ذلك الى قلت التخصيصات المالية والفساد الاداري والمالي الذي لحق به و خسارة الخبرات البشرية التي تركت المصانع والمعامل وهاجرت الى الخارج وتعرضه للنهب والسلب .

وفي الوقت الذي قامت البلدان المتقدمة من اجراء تغييرٌات كبيرٌة في اليأت عمل اعادة هيكٌل قطاع الصناعة بفعل التقدم التكنلوجي والثورة المعلوماتيٌة والتي حققت مزاياً تنافسيةٌ انعكست على خفض التكاليف وكسب الاسواق ، فان العراق لا زٌال يعٌتمد على استيرٌاد الحزمة التكنولوجيةٌ الجاهزة عبر مشاريعٌ (التسليمٌ باليدٌ) التي اثرت في عدم قدرة الصناعة التحويلٌيةٌ في العراق على مواكبة حركة التصنيعٌ العالميةٌ في ظل عناصر اضافيةٌ في العراق عملت على ارجاع التنميةٌ الصناعيةٌ الى الوراء مثل الحروب والحصار الاقتصادي ...الخ [1]ومن جهة اخرى لايبدو ظهور اهتمام نحو العمل على احداث نهضة تؤدي الى قيام اقتصاد وطني متنوع بالارتكاز على قاعدة صناعية عريضة والخطورة لا تكمن في تأجيل الانطلاق بل في تلاشي الحماس للتصنيع وبناء القدرات التكنلوجية والتذويب الوطني لمقومات التطور .ومن اجل الايفٌاء بدور القطاع الصناعي وزيأٌدة مساهمته في تحقيقٌ التنميةٌ الاقتصاديةٌ ، فعلى الدولة ان تسعى لوضع ركائز لسيأٌساتها الاقتصاديةٌ الملائمة لمتطلبات المرحلة المقبلة .

ج - القطاع النفط ً

في منتصف الستينات من القرن المنصرم كان انتاج العراق من النفط 1300 الف برميل يوميا والسعودية 2200 الف برميل يوميا رغم قدم العراق في اكتشاف واستخراج النفط .لكن الشركات الاجنبية تذرعت بتكاليف النقل والتصدير ،وبعد قيام الجمهورية وصدور قانون 80 الذي يحدد امتيازات الشركات الاجنبية واستحداث شركة النفط الوطنية اتجهت الشركات الى تحيز اشد تجاه العراق ، وصل انتاج العراق الى 2 مليون برميل عام 1973 وهي سنة التاميم في حين زاد انتاج النفط في السعودية الى 8 مليون برمل يوميا ، انتبه العراق الى ضرورة واهمية تطوير الطاقات الانتاجية ليصل انتاجه عام 1979 الى 3,5 مليون برميل يوميا ، الا ان الحرب العراقية الايرانية عطلت من زيادة الانتاج واريد استئناف هدف الزيادة عام 1990 لزيادة الانتاج وايصاله الى6 مليون في منتصف التسعينات الا ان تلك الخطة احبطت بحرب الخليج الثانية وبعدها الحصار الاقتصادي [2]، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ان في عام 1991 كانت نسبة النمو في القطاع النفطي منخفضة على الرغم من ان نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي تمثل45,3% بمبلغ اجمالي مقداره (19,3) ترليون دينار، اخذت نسبة مساهمة

---

[1] حسين د يكان درويش ، القطاع الصناعي في العراق ؛ الواقع والافاق ، مركز الفرات للتنميةٌ - والدراسات الاستراتيجٌيةٌ ، 2007 ، ص 6

[2] د. احمد بريهي علي ، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة ،دار الايام للطباعة ،الاردن، 2013،ص15.

القطاع النفطي بالارتفاع لتصل الى اعلى مستوى له عام 2000 بعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي نحو 80% ،اما في عامي 2011 و2012 وصلت المبالغ التي تم الحصول عليها اعلى مستوى له، بعدها بدا بالانخفاض التدريجي ليصل الى 102,562,981 ترليون دينار بنسبة مساهمه 45,5% وذلك في عام 2019. وبدء تسجيل الملاحظة الاساسية على السياسة النفطية في العراق والتي ينبغي اتباع العناية الفائقة لضمان امكانية التطور الاقتصادي على اساس ان العوائد النفطيةٌ هي المورد الرئيسي في تمويلٌ المشروعات الانتاجية على مستوى الموازنة الاتحادية ، ولكن على الرغم ما لُعبه هذا القطاع من اهميةٌ في الاقتصاد ظل يعُاني من انتاجيةٌ محدودة نتيجُة ظروف الحصار وتقليدُيةٌ التكنولوجية المعتمدة فيهًا ، الامر الذي تُطلب الكثيرٌ من الاستثمارات لتطويرٌ الحقول الانتاجيةٌ وتطويرٌ شبكات النقل [1].

د- القطاعات الاخرى

وتقسم القطاعات الخدمية في شقيها (الانتاجية والخدمية) وغالبا ما تسهم هذه القطاعات بالمرتبة الثانية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وترى من الضروري الاخذ بهذه القطاعات وخصوصا الانتاجية منها

3- معدل دخل الفرد

من الجدول السابق رقم (18) يلاحظ ان معدل دخل الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي ابتداء من عام 1990 والذي كان بمستوى منخفض لا يتعدى3.211 الف دينار عراقي وقد وصل الى ادنى مستوى له خلال السلسلة الزمنية عام 1991 اذ بلغ 2.373 الف دينار ويعود السبب الى المصار الاقتصادي المفروض بسبب غزو العراق للكويت بعدها اخذ بالارتفاع البسيط المضطرب وفي عام 2000 وصل الى اعلى مستوى حيث بلغ 2.143 مليون دينار ويعود السبب اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء اخذ بعدها بالانخفاض المضطرب حتى عام 2003 ، بعدها اخذ بالارتفاع والزيادة بشكل مستمر ليصل اعلى مستوى له خلال الثلاثين سنة الماضية عام 2013 ليصل نصيب الفرد الى 8.251 مليون دينار عراقي ويعود السبب الى ارتفاع اسعار النفط بعدها اخذ بالتراجع بسبب الحرب ضد داعش وبعدها انخفاض اسعار النفط

[1] احمد عمر الراوي ، دور الاستثمار الاجنبي في اعادة بناء الاقتصاد العراق ، مجلة دراسات عراقيةٌ ، العدد (4) ، نيسٌان ، 2006 ، ص 38

ثانيا - هيكل التجارة الدولية للعراق للمدة (1990-2018)

اتسمت علاقات العراق التجارية مع دول العالم خلال مدة التسعينيات وما قبلها بالانكماش وعدم الرغبة في الانضمام إلى المنظمات الدولية وتحديداً منظمة التجارة العالمية ، وان سبب ذلك يعود إلى أسباب تتعلق بالسلطة الحاكمة آنذاك. ومن الجدير بالذكر ان العراق كان عضوا في الاتفاقية العامة للتجارة الدولية (CATT) ولكن لم يوقع على اتفاقية منظمة التجارة الدولية W.T.O في اعلانها مراكش في المغرب عام 1995، لكن بعد عام 2003 حصلت تغيرات في سياسة العراق التجارية الدولية بعد الانفتاح الاقتصادي التجاري للعراق نحو الخارج عام 2003 ، إذ انتقل من مرحلة القيود المتشددة إلى مرحلة التحرير فاتجهت البضائع الأجنبية إلى الأسواق العراقية بشكل لم يسبق له مثيل على الساحة العراقية من قبل وبالمثل اعتمد العراق على صادراته بالدرجة الاولى على تصدير النفط الخام ، بنسبة بلغت 99%.

ومن خلال الجدول رقم (20) يمكن ملاحظة هيكل وحجم التجارة للعراق للمدة (1990 - 2018)مليون دولار

جدول(20)

حجم وهيكل التجارة الخارجية للعراق للمدة (1990 – 2019) مليون دولار

السنوات / البيان	الصادرات		الاستيرادات		الميزان التجاري
	الحجم	معدل النمو	الحجم	معدل النمو	
1990	13710.1		9909.0		3801.1
1991	1730.4	-87.38	3034.2	-69.38	-1303.8
1992	2108.0	21.82	4254.0	40.20	- 2146.0
1993	1794.4	-14.88	3418.3	-19.65	- 1623.9
1994	1720.4	-4.12	2681.9	-21.54	- 961.5
1995	1963.5	14.13	2891.3	7.81	- 929.4
1996	2764.9	40.81	2943.1	1.79	-178.2
1997	6385.2	130.94	3662.7	24.45	2702.5
1998	7427.6	16.33	4986.2	36.13	2441.5
1999	13067.0	75.92	9097.4	82.45	3959.7
2000	18742.6	43.43	11008.6	21.01	7734.1
2001	17872.1	-4.64	11152.0	1.30	1720.1
2002	10236.2	-42.73	7742.4	-30.57	2493.7
2003	10082.3	-1.50	10063.1	29.97	19.2
2004	17810	76.65	21302.3	111.69	- 3492.3
2005	23697	33.05	23532	10.47	9637
2006	30529	28.83	20892	-11.22	20031
2007	39587	29.67	19556	-6.39	28230
2008	63726	60.98	35496	81.51	-2082
2009	39430	-38.13	41512	16.95	7108.9
2010	51764	31.28	43915	5.79	7849
2011	79681	53.93	47803	8.85	31878
2012	94209	18.23	59006	23.44	45203
2013	89768	-4.71	60107	1.87	29661
2014	83981	-6.45	54368	-9.55	29613
2015	51328	-38.88	48010	-11.69	3318
2016	40753	-20.60	34280	-28.60	6473
2017	57559	41.24	32950	-3.88	2460
2018	86,360	50.04	45736	38.80	40624
2019	81,585	-5.53	58138	27.12	23447

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة، صفحات مختلفة

ا- طبيعة الصادرات :

تحتل الصادرات أهمية كبيرة من حيث الحجم المطلق في الميزان التجاري للعراق ، ويعتمد العراق على مصدر اساسي وهو النفط اضافة الى القليل من صادراته الزراعية والحيوانية. ويلاحظ من الجدول السابق ان المدة (1991-1996) ان الصادرات العراقية شهدت انخفاضا كبيرا نتيجة فرض العقوبات الدولية على العراق بعد غزوه الكويت في عام 1990 وما ترتب عليه من فرض عقوبات دولية من مجلس الامن الدولي * وبعد صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم(986) الخاص الذي سمح للعراق باستئناف تصدير النفط الخام وما ترتب عليه ارتفاع الصادرات عام 1996 وفي عام 1997 شهد اعلى معدل نمو سنوي خلال مدة التسعينات بلغ 130,9%. اما المدة بعد عام 2003 وكما هو معروف حصلت انعطافه كبيرة في الاقتصاد العراقي بشكل عام وقطاع التجارة الدولية بشكل خاص ، اذ فتحت حدود العراق امام العالم ، وتم اتباع ما يسمى بسياسة (الابواب المفتوحة)OPEN DOOR POLICY في ظل الاحتلال الاجنبي ، اذ زادت الصادرات العراقية خلال هذه المدة محققا نمو ايجابيا ،اذ سجلت الصادرات نموا ايجابيا خلال المدة (2004-2008) بلغ (1,7%- 60,9%) على التوالي ويعود ذلك الى محاولة الحكومة العراقية آنذاك الى رفع القدرة التصديرية للصادرات النفطية من خلال اعادة بناء وتأهيل الابار النفطية والانابيب الناقلة للنفط ، بالإضافة الى ارتفاع اسعار النفط عالميا .

اذ ان هذه الاجراءات لا ترتقي الى كونها سياسه تعتمد على تشريعات وقوانين تتخذ في ظل ظروف سياسية اقتصادية طبيعية ، وتنظم عملية التصدير بما يتوافق من الظروف الاقتصادية لها ، فقد كانت هذه الاجراءات ناتجة عن ظروف استثنائية مر بها العراق بعد عام 2003 ، وما رافق ذلك من اتخاذ اجراءات وقرارات تتعلق بالسياسة التجارية في العراق والتي اسهمت بأسلوب الصدفة وليس التدرج في التنفيذ وبالطابع القسري وعدم مراعاة النتائج من سياسة الاغراق وتهميش اي استغلال للصناعات المحلية والتبعية الاقتصاد للخارج . اما المدة بعد 2010 فقد اخذت الصادرات العراقية بالتذبذب ، لكنها سجلت انخفاض قوي بعد عام 2013 اذ وصلت معدلات نمو الصادرات الى السالب ، حيث بلغت معدلات النمو السنوي للصادرات العراقية خلال المدة (2014--2016) ما نسبته (-6,4 و-38,8و-20,6)% على التوالي ويعود

* اصدر مجلس الامن خلال المدة (1990-2000) ثلاثة وخمسين قرار خاصة بحالة العراق وكان اول القرارات هو قرار 661 الذي صدر في 8l2l1990

هذا الانخفاض الى انخفاض اسعار النفط العالمية انذاك ، وعمل هذا على انخفاض اسعار النفط في العراق وبالتالي انخفاض الصادرات ، اضافة الى الانكماش الحاد في الاقتصاد غير النفطي واستمر هذا الانكماش ثلاث اعوام ، في حين ارتفعت الصادرات العراقية خلال عام 2017 وبمعدل نمو سنوي (41,2%) ويعود ذلك النمو في الصادرات العراقية نتيجة سيطرة الحكومة اضافة الى اعادة تاهيل واعمار المناطق والابار النفطية التي دمرت نتيجة الحرب وبذلك ارتفعت اسعار النفط وارتفعت معها الصادرات خلال هذه المدة .

ونستنتج مما ذكر اعلاه انه يجب ان لا ننسى ان العراق لم يمر بحالة من الاستقرار خلال مدة البحث فهو ينتقل بين ازمة واخرى كان اشدها احتلال داعش الارهابي ثلاث محافظات عراقية عام 2014 (نينوى وصلاح الدين و الانبار) ورافق ذلك انخفاض سعر النفط في العالم ، حتى انتهى في نهاية المطاف الى الاحتلال وتدمير كل ما تبقى من بنيته التحتية ، وتراجعت جميع القطاعات الاقتصادية التي هي في الاساس مستهلكة ، وتم الاعتماد في ظل الأيدولوجيات الجديدة على القطاع النفطي كمصدر مهم واساسي لتوفير التمويل للحكومات المشكلة ما بعد عام 2003 .

ب-طبيعة الواردات

تمثل الواردات هي الاخرى اهمية كبيرة بالنسبة للعراق في توفير متطلبات التنمية الاقتصادية في جانبيها الاستهلاكي والاستثماري مثل المواد المصنعة والآلات ومعدات النقل النسبة الاكثر من استيرادات العراق بالإضافة الى المشروبات والاغذية والمواد الكيمياوية ، اذ بدأت الواردات بالانخفاض منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي كما واضح في الجدول رقم (20) ، اذ بلغ معدل النمو السنوي لها -69,3% عام 1991 وان السبب الاساسي لهذا الانخفاض يعود الى منع العراق من الاستيراد نتيجة المقاطعة الاقتصادية له ، في حين سجلت الواردات العراقية معدل نمو سنوي منخفض بلغ (1,7)% عام 1996 وجاء ذلك نتيجة لفرض رسوم كمركية اضافية تبعا للقانون العراقي العدد 108 لسنة 1995 على انواع السلع المسموح باستيرادها بدون تحويل خارجي ، ووفقا لهذا القانون يتم احتساب الرسم الاضافي عن طريق تحديد وتقدير قيمة السلع المستوردة على اساس سعر الصرف المعلن من قبل البنك المركزي العراقي او من خلال شركات ومكاتب الصيرفة المجازة والجهاز المصرفي التجاري العراقي الحكومي ، وقد اعطى القانون المذكور الصلاحية لمجلس الوزراء بتحديد نسبة الرسم الجمركي الاضافي الذي يفرض على السلع التي سيسمح باستيرادها ، اضافة الى ذلك هناك استثناء للسلع

المستوردة لاغراض عمل دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي، وقد عمل هذا القرار على انخفاض مرونة الطلب المحلي العراقي على الاستيرادات الاجنبية ، وبعد عام 1996 ونظرا لتوقيع العراق مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة التي سمحت له باستيراد المواد الغذائية والطبية الاساسية والضرورية ، وتبعا لذلك ارتفعت الاستيرادات اذ بلغ معدل نموها السنوي في عام 1997 ما نسبته (24,4) % لتواصل ارتفاعها في الاعوام اللاحقة ، اما المدة بعد عام 2003 شهدت زيادة كبيرة في الاستيرادات اذ ارتفع معدل النمو السنوي لها (111,6)% في عام 2004 وذلك يعود بالدرجة الاساس الى تطبيق سياسة تحرير التجارة مما ساهم في زيادة الاستيرادات وكذلك لاحتياج العراق الى المواد المستوردة في عمليات اعادة الاعمار نتيجة الحرب التي شهدها ، فضلا عن تمكن الاسر العراقية نتيجة زيادة مستوى دخولهم من شراء احتياجاتهم المنزلية لتقادم الاجهزة التي يملكونها او انعدامها كل ذلك ساعد على زيادة الاستيرادات خلال هذه المدة، اما المدة بعد عام 2010 اذ انخفضت الاستيرادات بصورة تدريجية ، وانخفض معدل نموها السنوي من (8,8)% عام 2011 الى (-28,5)% عام 2016 ويعود هذا الانخفاض في الواردات الى الحرب التي خاضها العراق مع العصابات الارهابية التي سيطرت على اجزاء واسعة من العراق واثرت بصورة سلبية على اوضاع البلد بصورة عامة ، لكن الواردات عاودت الارتفاع عام 2017 بنسب بسيطة وبذلك بلغ معدل النمو السنوي لها ما نسبته (-40.3)% نتيجة اعادة سيطرت الحكومة العراقية على المناطق المحتلة من قبل تلك العصابات واعادة الاوضاع كما كانت عليه سابقا ، اما بخصوص الميزان التجاري اذ يعد العراق في مقدمة الدول المصدرة للنفط لذا غلب على ميزانه التجاري حالات الفائض ، في حين تعرض الميزان التجاري للعجز في سنوات عديدة نتيجة للحروب المتلاحقة التي مرة بها والتي اثرت عليه في اتجاهين:

- توقف او انخفاض صادراته النفطية
- استيراد المعدات الحربية والاسلحة

فضلا عن ذلك ان المقاطعة الاقتصادية الدولية التي استمرت من عام (1991-2003) اثرت على الميزان التجاري للعراق لما سببه من توقف لصادراته النفطية بشكل كامل او جزئي ومنعه من الاستيراد

ثالثا –الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

تمثل موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر الاساس في دراستنا هذه في محاولة لاقتباس التجربة الصينية في النهوض باقتصادها وعلى هذا الاساس سنتناول هذه النقطة كالاتي :

1-حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة الى العراق

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة عامة مصدرا لتمويل العجز في الادخار والعمل على زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ،كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر لم يعد يتعلق فقط في انتقال راس المال وانما اصبح واحد من اهم المصادر الضرورية لنقل المعرفة في مجال الادارة الحديثة وتدريب الكوادر الفنية المحلية ونقل التكنلوجيا الحديثة فضلا عن توفير فرص عمل للمواطنين الا ان البيئة الاستثمارية في العراق غير ملائمة لعدة اسباب منها الوضع الامني غير المستقر [1] ، ومنذ بداية التسعينات وحتى يومنا هذا كانت ولا تزال تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق متدنية ومتواضعة ، السبب في ذلك يرجع الى العامل السياسي ومعاناة العراق من اوضاع غير مستقرة ومن المعروف عن الاستثمار الاجنبي المباشر انه يبحث عن البيئة الاكثر امانا والاكثر ربحا ، ومن ملاحظة بيانات الجدول رقم (21) الذي يبين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق للمدة من (2003 -2019) ,وعليه كانت التدفقات الى العراق خلال مدة التسعينات منخفضة نتيجة الحصار والعقوبات المفروضة على العراق خلال تلك المدة وبذلك كان اثرها ضعيفا على واقع الاقتصاد العراقي ولكن تلك التدفقات زادت بعد 2003 والذي يشير لها الجدول السابق بشكل ملحوظ حتى وصلت الى (1855,7)مليون دولار عام 2008 ، وقد حصل تذبذب في السنوات اللاحقة حتى عام 2012 بلغت 3400,4 مليون دولار بمعدل نمو سنوي (80,6%) وهي نسبة لا باس بها وذلك يعود الى الاستقرار الذي شهده العراق وبدوره ساعد على جذب تلك التدفقات ، اما بعد عام 2012 اخذت تلك التدفقات بالانخفاض نتيجة الحروب التي خاضها العراق مع الارهاب ، ويعتبر العراق بيئة طاردة للاستثمار الاجنبي المباشر على الرغم انه يعد فرصة استثمارية كبرى للشركات العالمية .

---

[1] محمد رضي جعفر،" واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العر ا ق" ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ،العدد 28،الجزء الاول ،2017،ص1

جدول (21)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق للمدة (20013- 2019)

البيان / السنوات	التدفقات الداخلة	التدفقات الخارجة	صافي التدفقات الاستثمارية
2007	972	8	964
2008	1850	34	1816
2009	1598	72	1526
2010	1390	125	1265
2011	2082	366	1716
2012	2549	549	2000
2013	-2335	277	-2612
2014	-10176	242	10418
2015	-7574	148	-7722
2016	-6256	304	-5952
2017	-5032	78	-5110
2018	-4885	188	-5073
2019			

Source: UNCTAD ,world investment Report, 2019;p.215 ،2013,p.205 .

يمتاز العراق في ضعف القدرة الاستيعابية وهي واحدة من القيود التي تواجه دخول الشركات الاستثمارية اليه ، اذ ان المشاريع الاستثمارية لا تحتاج الى راس المال فقط بل بحاجة الى عوامل يمكن تسميتها بالعوامل الساندة للاستثمار وعدم توفر هذه العوامل سيؤدي الى رفع نسبة المخاطرة لأي مشروع وبالتالي زيادة في كلفة المشروع. فضلا عن عدم امتلاك العراق لأسواق مالية متطورة لان الاسواق المالية هي الممول الاساسي لشركات قطاع الاعمال وهي السبيل الوحيد الذي يلجا اليه المستثمرون والمشاريع لتمويل انشطتهم الاستثمارية ، بالإضافة الى ذلك ان البيئة العراقية تفتقر الى الشفافية التي لها اهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات واصحاب رؤوس الاموال ، وكذلك افتقار العراق الى شبكات متطورة من

الطرق والجسور والموانئ والمطارات والسكك الحديدية فضلا عن خدمات الماء والكهرباء كل هذا يجعل المستثمر الاجنبي يعزف عن الاستثمار في العراق .

2-واقعْ المناخ والبيئةُ الاستثمارية في العراق

يهدف واقع المناخ الاستثماري إلى تشخيص وتحليل واقع أبعاد البيئة الاستثمارية في العراق وتحديد أهم المعوقات ،لا يتحقق للاستثمار الاجنبي واهدافه المنشودة التي يمكن أن تؤثر بها من خلال دراسة المؤشرات المعتمدة على الصعيدين المحلي والعالمي والتي تهتم بتحليل بيئة الاستثمار ومن ثم الوقوف على أهم تلك المعوقات والعقبات التي تواجه المناخ الاستثماري في العراق وسبل معالجتها والحد منها ، إذ يُعد المناخ الاستثماري في أي اقتصاد الدعامة في الواقع العراقي دور مهم يكمن في تقليل الفجوة الاستثمارية بين الموارد المتاحة والاستثمارات المخططة لأحداث تنمية شاملة ومتوازنة لذا نعتقد أن هناك حاجة ماسة لتحسين بيئة الاستثمار في العراق .

وفي مقابل ذلك هناك محاولات للدولة العراقية قبل عام 2003 لتشجيع الاستثمار العربي ومنحه بعض الامتيازات التي نصت عليها بعض التشريعات والقرارات كقانون الاستثمار الصناعي رقم 115 لسنة 1982 وقانون الشركات الزراعية رقم 116 لسنة 1980 وقانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 وقانون الاستثمار العربي رقم 46 لسنة 1988 الذي منح امتيازات واسعة للمستثمر العربي ، إلا أن حركة الاستثمار العربي ظلت محدودة في عدد قليل من الشركات المشتركة، وهذا الاحجام في قدوم الاستثمار العربي كانت وراءه العديد من الأسباب والمعوقات كالظروف السياسية التي تحيط الانظمة السياسية العربية وعدم التوافق بينها وانعكاس ذلك على النشاط الاقتصادي [1].

اما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 كانت هناك توجهات ودعوات لتغيير وهيكلة الاقتصاد العراقي وتحويله من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد سوق، وبدءت هذه التوجهات بصدور قرار الاستثمار الأجنبي رقم 39 لسنة 2003 الذي يُعدْ سابقة نحو الانفتاح الواسع على الاستثمار الأجنبي ثم أعقبها إقرار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 الذي يمثل نافذة للاستثمار الأجنبي المباشر وخطوة أولى في طريق التحول نحو التخطيط المبني على آلية السوق .

[1] أحمد الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، بغداد ، دار الدكتور، 2003، ص365

وخلاصة ما تم تناوله فان الانجازات المتحققة وعلى الرغم من شحتها فان الحروب وسنوات الحصار دمرت كل هذه الانجازات فتعطلت معظم المشاريع العامة عن الإنتاج في وقتٍ لم يكن فيه القطاع الخاص بأحسن حالاً الأمر الذي كانت له نتائج سلبية يمكن الاستدلال عليها من خلال البيانات والإحصاءات المعدة حول الطاقة الانتاجية للمؤسسات الحكومية بكل قطاعاتها وهذا الواقع بحاجة إلى إصلاحات جذرية يأتي في المقدمة منها الاستعانة بالاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية مع أهمية التركيز على واقع البيئة الاستثمارية ، وأهم ما تضمنه قانون الاستثمار في العراق ، موقع العراق في المؤشرات المحلية والدولية لمناخ الاستثمار، فخارطة الاستثمار تشير إلى قطاعات رئيسية مستهدفة تُعدْ بمثابة فرصاً جذابة ومجدية اقتصادياً بالنسبة للمستثمر الأجنبي ، وتشكل بيئة ملائمة للاستثمار في ذات الوقت التي تشكل فيه التحديات في الواقع العراقي للقطاعات الاقتصادية.

3-محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

على الرغم من سعي العراق لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار لكن مازالت هناك مشاكل وعقبات عديدة يعاني منها، وأن تشخيص تلك العقبات وتصنيفها يُعدْ من أهم مراحل معالجة تلك المشاكل التي تواجه عملية الاستثمار في العراق، ويمكن ايجاز هذه المعوقات بالآتي [1]:

ا-محددات اقتصادية

(اولا)-السوق الداخلي:

يُعد سعة السوق المحلي شرطاً ضرورياً لنجاح أي استثمار من أجل تصريف نتاج المشروعات المستثمر فيها سواء كانت سلعاً أو خدمات، إذ يتصف السوق العراقي بسعته النسبية لاستيعاب السلع والخدمات التي تنتج عن طريق المشروعات الاستثمارية، من ثم فأن المستثمر قد ضمن وجود السوق بتصريف انتاجه السلعي والخدمي لاسيما إذ ما علمنا بأن السوق المحلية العراقية تفتقر إلى العرض من السلع والخدمات مقابل زيادة للطلب الذي يتوقع أن يرتفع بشكل أكبر عندما تتحسن الدخول وتتوافر فرص عمل ، و أن حجم السوق يُعد أحد المتطلبات الأساسية لمكونات مؤشر التنافسية العالمية إذ يؤثر كبر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للشركات المحلية والأجنبية العمل في بيئة تتميز

[1] أيسر ياسين، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به، مجلة دراسات اقتصادية، العدد23، السنة2010، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص18

بوفورات الحجم مما يسهم بتقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الأرباح وهو واحد من المحفزات الأساسية للمستثمرين الأجانب [1].

(ثانيا)-عدم كفاءة القطاع المالي والمصرفي

يُعد القطاع المالي المكون من القطاع المصرفي وقطاع التأمين وأسواق الأوراق المالية من أهم الأعمدة الاقتصادية الداعمة والمحفزة للاستثمار إذ يقوم كل من القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين ، في حين يوفر قطاع التأمين الحماية ضد مختلف انواع المخاطرة بما فيها المخاطر المتعلقة بالاستثمار في المشاريع [2]،اما الجهاز المصرفي العراقي شكل من خلال تراجعه النسبي وتحوله إلى جهاز إداري حكومي مثقل بالأعباء عقبة حقيقية أمام فرص الاستثمار الأجنبي والمحلي في العراق، إذ يعاني من العديد من المخاطر والتحديات ومقيد بالقرارات التي تمنع عنه مرونة العمل وأنه يشكو من نقص الكوادر في الكفاءات المؤهلة، فضلاً عن تأثره بالوضع العام للبلاد من عدم استقرار سياسي واقتصادي، الأمر الذي أثر بشكل أو بأخر على الاستثمار وتباطئ عمل الجهاز المصرفي، ناهيك عن الحصار الاقتصادي ، وما أدى إليه من اتباع أساليب مصرفية تقليدية خفضت انتاجية الجهاز المصرفي، كما أن النظام المالي في العراق بحاجة إلى معالجة المؤسسات ضعيفة والهيكل التنظيمي غير منظم بشكلٍ جيد وبحاجة إلى إعادة هيكلته [3]، كما أن عدم وجود أسواق مالية متطورة قادرة على تلبية متطلبات قطاع الاستثمارات بجميع أشكالها هو الاخر يعد من العوائق التي تواجه نجاح أي استثمار ومنها الاستثمار الأجنبي، وأن وجود سوق مالية متطورة يساعد على نجاح التدفقات الاستثمارية وتحفيز المواطن على استثمار مدخراته خاصة.

(ثالثا)-عدم وجود المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق

يفتقر العراق لمؤسسات فاعلة وقوية من الممكن أن تكون عاملاً مساعداً في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة وكذلك فلسفة النظام السياسي القائم ، وتشكل هذه المؤسسات عاملاً من عوامل الجذب للشركات والاستثمارات الأجنبية والخاصة، لذا فأن افتقار

---

[1] عباس ناجي جواد، محمد سلمان صالح، أهمية مؤشرات التنافسية العالمية في قياس مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جامعة نوروز ، العدد (0) ، 2012 ، ص4 ..

[2] خولة رشيد، مناخ الاستثمار في العراق للمدة (1997-2007)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2010، ص28.

[3] World Bank Report , "Republic of Iraq : World Bank Financial Sector" , Washington , D.C . , 2005,p.36

العراق لتلك المؤسسات يتنافى مع إمكانية جذب الاستثمارات وتحفيزها في العراق [1]، هذا وتوجد عقبات وعوائق أخرى إضافة إلى ما تم ذكره سابقاً من الممكن أن تقف حائلاً دون قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى العراق منها عقبات تنظيمية وإدارية تتعلق بتعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار مما يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر في البيروقراطية ، وتعدد الوزارات المشرفة على الاستثمار، بمعنى آخر تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر فضلاً عن آفة الفساد الإداري والمالي وانعدام الشفافية التي يعاني منها العراق وهذا ما يضعف من قدرته على جذب الاستثمار الاجنبي لعدم وضوح استراتيجية اقتصادية لحد الآن لأسباب تتصل بالمعوقات المذكورة فضلاً عن السياسات المفروضة من صندوق النقد الدولي والتي سببت ارباكا بين الدور الشمولي للحكومة في ادارة الاقتصاد وبين الاكتفاء باعادة هيكلة وارساء قواعده دون تدخل مباشر .

(رابعا)-عدم استقرار الاقتصاد الكلي

يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي الذي يُعد أحد أبرز العوامل الطاردة للاستثمار إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين للقدوم إلى البلد الذي يواجه مشكلة عدم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي ، وتتمثل متغيرات الاقتصاد الكلي بأسعار الفائدة الحقيقة وأسعار الصرف الحقيقة وكذلك نسب التضخم ومستويات البطالة، إذ يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي مع معدل الفائدة السنوي الحقيقي، إذ أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على التدفق إلى الداخل بينما يقود انخفاضها إلى إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، لذا فأن معدل الفائدة يُعدْ عاملاً حاسماً في قرارات الاستثمار وما يلعبه من دور مؤثر في الحصول على الائتمان اللازم بغية التوسع في المشاريع القائمة.

أما أسعار الصرف الحقيقية فأن ارتفاعها يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية ومن ثم تصبح المنتجات المحلية أرخص نسبياً في الأسواق الخارجية أي أن الصادرات بمعنى آخر ستصبح أرخص في الأسواق الأجنبية فيزاد الطلب عليها ويقل على الاستيرادات التي أصبحت أغلى في الأسواق المحلية وهذا يحفز بدوره الاستثمار الأجنبي.

وكذلك المعدلات العالية للتضخم التي تعكس حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية ومن ثم بيئة استثمارية غير مؤكدة، إذ أن ارتفاع مستوى التضخم له تأثيراً مباشراً في سياسة

---

[1] دالية عمر نظمي، بيئة الاستثمار الملائمة لقطاع الأعمال ومتطلبات دعم النشاط الخاص في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013 ، ص73 .

التسعير وحجم الأرباح ومن ثم في حركة رأس المال فتزداد بذلك الكلف النسبية للإنتاج في الاقتصاد التي تهتم بها الشركات الأجنبية، ومعدل التضخم العالي هو الذي يتجاوز (10%) سنوياً فعند هذا المستوى فأن الاستثمارات محلية كانت أم أجنبية ستدخل حيز الخطر ، فضلاً عن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي فأن هناك عقبات اقتصادية ومالية أخرى في هذا المجال تتمثل بعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية،وكذلك وعدم وجود بيانات دقيقة عن الاوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة في العديد من القطاعات العراقية لمختلف المحافظات ، وايضا احتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية لمدة طويلة من الزمن يقابله مساهمة ضئيلة للقطاع الخاص المحلي ، القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها ومدى توافر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية[1] .

(خامسا)-عدم كفاءة البنى التحتية

يعاني العراق من نقص في البنية التحتية من موانئ ومطارات وطاقة كهربائية واتصالات متطورة طرق وجسور وهذه متطلبات مهمة للمستثمر العراقي والأجنبي إذ يعد تطور البنية التحتية أحد العناصر الرئيسة في جذب المستثمرين الأجانب وبشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالجودة العالية للاستثمار الأجنبي مثل نقل التكنولوجيا المتطورة وهكذا الحال بالنسبة للمستثمر المحلي فأن تطور البنى التحتية يسهل عملية الاستثمار ويشجعه والعكس صحيح ، إذ ان عدم توافر الخدمات الأساسية التي يتطلبها قيام المشاريع الاستثمارية سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار وارتفاع تكاليف الإنتاج من ثم انخفاض الأرباح وانخفاض العائد المتوقع على الاستثمار الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن البلد .

ب- محددات سياسية

(اولا)-عدم الاستقرار السياسي والأمني

تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني من أهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كانت دولة متقدمة كانت أم نامية، فمهما كانت الظروف الأخرى مهيأة لكن الوضع الأمني غير مستقر فأن هذا لا يساعد على جذب الاستثمارات

[1] علي توفيق ، د.علي احمد ، العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية ،ابوظبي ،صندوق النقد العربي ، 2001 ، ص22

الأجنبية، وعليه لا نتوقع أن تكون هناك حركة استثمارات أجنبية في العراق قبل تحقيق الاستقرار السياسي، فهو ضروري جداً لرسم توجهات الدولة وتحديد أطرها المؤسسة والقانونية لكي يتعامل المستثمر الأجنبي معها بكل وضوح وشفافية ، إذ ان البيئة السياسية العراقية ما تزال غير مكتملة الملامح في ظل الصراعات القائمة بين الأحزاب السياسية .

(ثانيا)- عدم ثبات التشريعات المنظمة للاستثمار

يُعد الاستقرار القانوني للبيئة التشريعية أمرٌ لا يقل أهمية عن الاستقرار الاقتصادي والسياسي من ثم لابد من التركيز عليه فيما لو أريد أن يتمتع البلد ببيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي يتمتع بها المستثمر الأجنبي وحتى المحلي بضمانات قانونية من شأنها أن تمنع هروب رؤوس الأموال المحلية وعدم اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وفي الوضع العراقي نجد عدم وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات فيه، مما يشتت المستثمر بين أكثر من تشريع، إذ ان هنالك مجموعة تصل إلى (15) قانون ونظام تتصل بالاستثمار من أبرزها [1]:

- قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (32) لسنة 1986 المعدل الذي يتعلق بتخصيص الأرض للمستثمرين، ذلك أن أموال الدولة غير المنقولة سيتم بيعها أو إيجارها بموجب المادة (9) من القانون عن طريق المزايدة العلنية وما سيترتب عليها من مزاحمة للمستثمر على الأرض محل الاستثمار .
- قانون الاستثمار المدني المرقم (91) لسنة 1988 وتعديلاته والذي ينظم الاستثمار في المعادن والموارد الطبيعية .
- قانون الشركات العامة رقم (21) لسنة 1997 لتنظيم عمل الشركات العامة والذي أجازت المادة (15) الفقرة (ثالثاً) منه المشاركة مع الشركات العربية والأجنبية لتنفيذ الأعمال التي تقع ضمن نفس التخصص .
- قانون الاستثمار الصناعي رقم (20) لسنة 1998 .
- قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (3) لسنة 1998 .
- نظام الاستثمار المالي رقم (5) لسنة 1998 .
- قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 .
- قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الذي يُعد نافذة للاستثمار وتنفيذ المشاريع في العراق من قبل المستثمرين العراقيين والأجانب .

[1] أيسر ياسين، مصدر سبق ذكره،ص28.

- ❖ قانون صناعة وتصفية النفط الخام رقم (64) لسنة 2007 .
- ❖ نظام قانون الاستثمار رقم (2) لسنة 2009 .

هذا فضلاً عن مجموعة كبيرة من القوانين الجديدة وأخرى في طريقها إلى الصدور أو تلك التي صدرت إلا أنها بحاجة إلى أنظمة توضحها كقانون حماية المنتج المحلي وزيادة الرسوم والضرائب على البضائع المماثلة المستوردة وقانون حماية المستهلك وضمان الحفاظ على انتاج سلع تعتمد على المواصفات العالمية ونظم الجودة .

ومن الجدير بالذكر أن الهيئة الوطنية للاستثمار التي تأسست بموجب قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 لم تكن بمنأى عن البيروقراطية التي انتقلت إليها من خلال علاقتها بباقي المؤسسات العراقية ومتطلبات قانون الاستثمار العراقي في استحصال موافقة الجهة القطاعية على المشاريع الاستثمارية المقدمة والتي ستكون منافسة للمشاريع الحكومية القائمة والتي تمولها في أغلب الأحيان الوزارات العراقية التي يتطلب استحصال موافقتها مما قد يشكل عائقاً بوجه تنفيذ تلك المشاريع، أخيراً وعلى الرغم من إصدار نظام الاستثمار رقم (2) لسنة 2009 إلا أنه لم يفِ باحتياجات توضيح وتفسير قانون الاستثمار بشكل كامل بسبب عدم وجود لوائح وأنظمة كافية تساعد على إزالة الغموض .

4-خارطة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق وتشمل :

ا-القطاع النفطي:

يشير الجدول رقم (22) الى احتياطيات العراق من مصادر الطاقة (النفط الخام و الغاز الطبيعي)

جدول (22)

جدول احتياطات العراق المؤكدة من النفط الخام والغاز لسنوات مختارة (1999-2019)

البيان الاحتياطيات	من الغاز مليار م3	العالم	النسبة%	النفط الخام	العالم مليار برميل	النسبة%
1999	3.1	132.8	2 %	112.5	1277.1	8.8%
2009	3.0	170.5	1.75 %	115.0	1531.0	7.5%
2018	3.5	197.1	1.77 %	145.0	1735.0	8.35%
2019	3.5	198.8	1.76 %	145.0	1733.9	8.36%

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2020,pp.41,43

يمتلك العراق (145.0) مليار برميل من النفط كأحتياطي مثبت عام 2019 بعد ان كان يمتلك (112.5)مليار برميل عام 1999 ، وهناك إحتمال وجود كميات أخرى غير مكتشفة تشير بعض التقديرات إلى أنها من الممكن أن تصل (350) مليار برميل كما أن كلفة إنتاج برميل النفط العراقي هو من بين الأوطأ في العالم قد تصل إلى (3)$ للبرميل، والعمل يجري حالياً على رفع معدل إنتاج النفط تدريجياً لكي يبلغ (4) ملايين يومياً بعد أن بلغ أعلى مستوى له في كانون الأول من عام 1979 حينما أرتقى إلى (3,7) مليون برميل في اليوم الواحد، وفي شهر تموز من عام 1990 وصل الإنتاج إلى (3,246) مليون برميل يومياً، وبعد هذا التاريخ شهد إنتاج هذا القطاع تدهوراً كبيراً بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، وبعد عام 2003 لم يستطع هذا القطاع في استعادة عافيته حتى وصل انتاجه في شهر آذار من عام 2005 إلى (1,900) مليون برميل يومياً الأمر الذي تطلب رصد تخصيصات استثمارية ضخمة للنهوض به من جديد إلى المستوى الذي يتطلب الوضع الاقتصادي الراهن في الوصول إليه، وكانت هناك عروضاً للاستثمار في ثمانية حقول للنفط والغاز ومن خلال جولات التراخيص التي منحت لشركات نفط بريطانية BP والشركة الحكومية الصينية CNPC وشركات انبي

الإيطالية وشركة Gas الكورية الجنوبية وشركات أخرى أجنبية تنوي الاستثمارات في القطاع النفطي العراقي والتي من المؤمل أنه بعد تنفيذ العقود هذه فأن الإنتاج العراقي سيرتفع بموجبها إلى ما يزيد عن (11) مليون برميل يومياً قبل عام 2020 [1]

ب-القطاع الصناعي

تمتلك الحكومة في معظم الصناعات العراقية ما يقدر بـ (192) مشروع مملوكاً للدولة يعمل فيها ما يقارب (500) ألف فرد وتعاني هذه المشاريع من التخلف التكنولوجي والتقادم وهذا ما يمكن أن يقضي عليه الاستثمار الأجنبي المباشر لما قد يجلبه معه من ثقافة تكنولوجية حديثة ومتطورة دون أدنى شك، وبعد أحداث نيسان عام 2003 عانت الكثير من المشاريع الصناعية من عمليات السلب والتدمير وأصبحت أغلبها ذات انتاجية واطئة تشكل عبئاً مالياً على الدولة ولا تتمكن من تحقيق الإيرادات الضرورية لتغطية تكاليف رواتب وأجور العاملين فيها مما أضطر الحكومة لتقديم دعم مقداره (1,194) مليار دولار .

ج-القطاع الزراعي

تفاقمت حاجة العراق إلى الاستيرادات من المواد الغذائية بشكل ملحوظ بعد عام 2003 وزيادة الاعتماد عليها لتلبية الحاجة المحلية بنسبة وصلت 80% عام 2003 للعديد من المواد الأساسية بعدما كان العراق يستورد نصف احتياجاته من المواد الغذائية عام 1980 ، وهذا يعود إلى زيادة نسبة النمو السكاني ومحدودية الأرض القابلة للزراعة وزيادة ملوحتها إذ ان ما يقارب (75%) من الأراضي الزراعية المروية تعاني من الملوحة الناجمة عن سوء إدارة عمليات الإرواء ما يؤدي إلى ضعف الانتاجية الزراعية، وعليه فأن العراق يحتاج إلى توفير استثمارات كبيرة قدرت وفق الاحتياجات الاساسية للقطاع بحوالي (7,2) مليار دولار منها (3) مليار دولار للمشاريع الزراعية و(4,2) مليار دولار لمشاريع وزارة الموارد المائية [2]

ويبين الجدول رقم (23) حجم صافي تجارة السلع الزراعية للعراق لسنوات مختارة ، ويلاحظ ان العراق يحقق عجزا دائما ويبلغ نصيب الفرد نحو 36 دولار عام 2018

---

[1] أحمد ابريهي علي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، مصدر سابق، ص257

[2] ايسر ياسين، مصدر سبق ذكره ، ص19

جدول (23)

صافي التجارة الزراعية للعراق ونصيب الفرد منها للمدة (2010- 2018) بالدولار

	الصادرات الزراعية مليون دولار	الواردات الزراعية مليون دولار	العجز او الفائض	نصيب الفرد من الواردات الزراعية
2010	40	1,354	1,314-	40
2015	70	1,310	1,240-	35
2016	81	1,374	1,293-	36
2017	79	1,424	1,351-	36
2018	77	1,449	1,372-	36

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2020، ص ص313-314

ورغم أن هنالك رغبة حكومية لاستقبال استثمار أجنبي في الزراعة فقد لا يتحقق فعلاً إذ لم يتعود العالم بعد على استثمار أجنبي في الزراعة على نطاق واسع كما في التعدين والصناعة التحويلية والخدمات وغيرها، بتعبير أن الزراعة قطاعاً وطنياً وربما لأن تمليك الأرض للأجانب يُثير اعتراضات كثيرة ، والاستثمار الأجنبي في الزراعة يتخذ شكل التعاقد على استغلال مساحة من الأرض لمدة من الزمن من(2 – 5) سنوات وهو الشائع وفي حالة أن استطاع المستثمر الأجنبي امتلاك مساحة من الأرض فهو يُعد تساهل خطير في ابعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ما ينبغي تحاشيه في كل الأحوال [1]

د-البنية التحتية

لاشك أن واحداً من أهم الشروط المسبقة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو إقامة قاعدة متينة من البنى التحتية ذات النوعية الجيدة لتمكين الدولة من أن تعجلْ بوتيرة تنميتها أو الحفاظ عليها وتحقيق الأهداف الإنمائية، فعلى سبيل المثال ان قطاع الكهرباء يعاني منذ بداية عقد التسعينيات من نقص شديد في إنتاج الطاقة الكهربائية وتدني في أداء منظومات النقل والتوزيع ، ففي الوقت الذي كان هناك فائض في توليد الكهرباء قبل حرب الخليج الثانية بحوالي (1500) ميكاواط ولكن ضربات قوات التحالف عام 1991 قلصت القدرة على التوليد إلى (2300) ميكاواط والإصلاح الذي ادارته الأجهزة الحكومية كان بتحويل بعض محطات التوليد

[1] أحمد ابريهي علي ، الاستثمار الأجنبي والنمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي، مصدر سابق ، ص178 .

إلى قطع غيار لإصلاح محطات أخرى ولم ينتفع العراق جديداً في أعادة تأهيل الشبكة الكهربائية ومحطاتها من برنامج النفط مقابل الغذاء، وحتى عام 2002 لا تتجاوز طاقة التوليد 4400 ميكاواط والغريب في الأمر أن هذه السياسة تجاه قطاع الكهرباء استمرت بعد عام 2003 ، أن الهدف المطلوب هو إضافة قدرات توليدية جديدة بحدود (11) ألف ميكاواط مع تأهيل وتوسيع وتحسين شبكات النقل والتوزيع وقدرت الاستثمارات المطلوبة لهذا الغرض بحدود (16,5) مليار دولار، كما تقدر الاستثمارات لإعادة قطاع الكهرباء وتحسينه بحدود (23,3) مليار دولار لغاية عام 2016 وذلك من أجل الوصول إلى قدرات توليدية لا تقلْ عن (21) ألف ميكاواط [1].

أما في مجال الاتصالات والنقل فهنالك تخلف يتطلب تعزيز شبكة النقل والاتصالات في جميع المحافظات ويحتاج هذا القطاع إلى استثمارات كبيرة من أجل رفع كفاءة الأداء، وعلى الرغم من تولي القطاع الخاص كلياً شبكات الهاتف النقال والشبكة العنكبوتية يوجد أيضاً استثمار أجنبي في شركات الهاتف النقال، أي الاستثمار الأجنبي والخصخصة دخلا هذا القطاع بشكل متزامن .

ه- الاستثمار في مجال الأسكان

يُعد السكن الملائم حق من حقوق الإنسان وحاجة أساسية له ويجب تمكينه من الحصول عليه في المناطق الريفية والحضرية على حدٍ سواء، وإضافة إلى كون السكن حق وحاجة أساسية للإنسان فأن له دور مهم من وجهتي النظر الاقتصادية البحتة والرفاهية العامة، فقد وجد عموماً بأن استثمارات الأسكان تمثل بين (20% - 30%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في البلدان التي تمتلك برامج سكنية جديدة .

وفي البلدان ذات الموارد المالية والبشرية الفائضة أو غير المستغلة يصبح الاستثمار السكني واحد من أهم وسائل استغلال تلك الموارد وتحويلها إلى موارد منتجة وأمر ضروري لاستمرار نمو الاقتصاد الوطني، وبحكم كون المحتوى الاستيرادي للاستثمارات السكنية منخفض نسبياً مقارنةً بالاستثمارات في القطاعات الأخرى تصبح الاستثمارات السكنية ذات أهمية بالغة في تنشيط القطاعات المرتبطة بالإسكان كالصناعات الإنشائية والهندسية، كما وأنه يُعد نشاط مولد

[1] موقع وزارة الكهرباء عن شبكة المعلومات الدولية :www.moelc.gov.iq

لفرص العمل بشكل كثيف مما يسهم في معالجة مشكلة البطالة ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي [1].

ويعاني العراق عموماً من أزمة سكن مستعصية لا تزال تفرض نفسها بقوة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي مما يستلزم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين لتوظيف رؤوس أموالهم في مجال مشاريع بناء (الشقق والعمارات السكنية) وتحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر صوب هذا القطاع .

[1] زكي متي، كلثوم عبد القادر، المردودات الاقتصادية والاجتماعية من الاستثمار في مجال الأسكان العمودي، مجلة جامعة نوروز، مصدر سابق، ص139 .

المبحث الثاني / اشكالية الاصلاح والتحول في الاقتصاد العراقي

شهد العالم في العقد الاخير من القرن المنصرم تحولات جذرية في طبيعة الانظمة السياسية الشمولية التي كان يمثلها انذاك مجموعة دول الاتحاد السوفيتي (السابق) وانتقلت دول الكوميكون* دول التعاضد من النظام المركزي الشمولي الى انظمة اقتصادية قائمة على اساس قوى السوق وتبعا لذلك انتهجت سلسلة من السياسات والاستراتيجيات التي تضمن تحقيق هذا التحول التاريخي ، وبالفعل كان لها ما تريد واليوم هذه المجموعة الدولية التي يطلق عليها (الدول المتحولة) وتحدث فيها مؤشرات التنمية والبشرية قفزات كبيرة جدا بعد نجاح الاصلاحات في كافة المجالات .

وما يتعلق في العراق كانت المرحلة ما بعد عام 2003 الاشارة الحقيقية للبدء في الاصلاحات الاقتصادية والسياسية ، بعد التحول من نظام شديد المركزية الى نظام منفتح نحو الخارج. ويتناول هذا المبحث اشكاليات التحول في العراق في المجالات الاقتصادية وكالاتي :

اولا - مبررات الاصلاح الاقتصادي في العراق

في اطار التغيرٌات التي يشٌهدها العالم وتأثيرها بشكل أو بأخر على اقتصاد العراقي من خلال التعامل مع المعطيأت الجديدٌة المتمثلة في العولمة الاقتصاديةٌ ، اصبح من الضروري ان تأخذ استراتيجٌيةٌ التنميةٌ الاقتصاديةٌ بعينٌ الاعتبار الانفتاح على العالم الخارجي وانتهاج سيأٌسات واساليبٌ مناسبة تؤدي الى استمرار العمليةٌ الانتاجيةٌ ، وان هذه الامور تؤكد ان النهوض الاقتصادي الذي يسٌتهدف تحسينٌ الوضع الاقتصادي للعراق ، ومن المؤكد ان سيأٌسات الإصلاح استجابة لعدد من المبررات الداخليةٌ والخارجيةٌ الاقتصاديةٌ والاجتماعيةٌ .

1-الاختلالات في هيكٌل الانتاج الاقتصادي :

ظل الاقتصاد العراقي يعٌاني من الاختلالات الهيكٌليةٌ في مختلف القطاعات ، والتي جاءت بسبب السيأٌسات الاقتصاديةٌ غيرٌ المتوازنة في ادارة الموارد الاقتصاديةٌ وتنميتٌها ، التي جعلت الاقتصاد العراقي يعٌاني من حالة مرضيةٌ المتمثلة في تسارع معدلات الاسعار وانخفاض معدلات نمو (GDP) وارتفاع الضغوط التضخمٌيةٌ ، مما افقدت الكفاءة التنافسيةٌ للقدرات

* هو مجلس التعاون الاقتصادي ، ويعرف باختصار بالانكليزي (كوميكون)وهي منظمة اقتصادية تاسست 25 /يناير 1949 وتضم الاتحاد السوفيتي السابق والمانيا الشرقية والمجر وبلغارية ،رومانيا ،تشكوسلفاكيا،كوبا ،فيتنام تفككت هذه المنظمة في 28/يوليو/1991

الانتاجيةٌ وكان القطاع العام هو المحرك الرئيسّي للنمو الاقتصادي ، اما القطاع الخاص فكان دوره هامشياً ولم تتح له الفرصة في تنفيذٌ الاستثمارات الكبيرٌة ، الامر الذي ادى الى تخلف قطاعات الانتاج ولم تحقق النمو المطلوب، وتبعا لاستمرار وتفاقم مدة الاختلالات كان لابد من اعتماد سيأسات تصحيحٌيةٌ تؤمن سيرٌ الاقتصاد باتجاه التوازن والاستقرار الاقتصادي وتعمل على معالجة الاختناقات الناجمة عن الظروف الاستثنائيةٌ .

2- مشكلة المديونية الخارجية للعراق :

لم يكن العراق يعتمد على سياسة الدفع بالأجل او الديون اذ كان يدفع مقابل السلع والخدمات بشكل مباشر وكانت البلاد خالية من القروض تقريبا باستثناء عدد من القروض التي قدمها الاتحاد السوفيتي (السابق) واوربا الشرقية التي دفع ثمنها عبر تزويدهما بالنفط [1]ومع بداية الحرب (العراقية – الايرانية) تغير كل ذلك حيث تكبدت الحكومة العراقية آنذاك ديون ضخمة لتمويل حرب دامت ثمان سنوات ، وفي نفس الوقت حاولت الحفاظ على نطام اشتراكي سخي فقد اتبعت سياسة الحفاظ على الانفاق العام والشروع بالتنمية الاقتصادية الوطنية من خلال احتياطيات البلاد من الاجنبية ومساعدة مالية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي تقدر بنحو خمسة مليار دولار وتسبب تدمير محطات التصدير الى انخفاض صادرات النفط بنسبة 60% في عام 1981 ورافق ذلك اغلاق خط انابيب النفط السوري عام 1982 وادى ذلك في نهاية المطاف الى مطالبة دول مجلس التعاون الخليجي بالديون والتي بلغت 49 مليار دولار في حين ادعى العراق ان تلك الاموال قدمت بوصفها مساعدات وليس قروضا مما زاد الامر سوءا انها لم تكن على الصيغة التعاقدية بين البلدين [2]. تفاقمت المديونية الخارجية في العراق ما بعد عام 1982 بعد تصاعد وتيرة الحرب العراقية – الايرانية ، ونتج عنها ارتفاع في الدين العام الخارجي للعراق من (42) مليار دولار عام 1991 مثل معظمها ثمنا لشراء الاسلحة والمعدات الحربية ثم تصاعد حجمها حتى بلغت ديون العراق بحلول عام 2003 نحو 125 مليار دولار تقريبا نتيجة ارتفاع خدمة الدين وتأخر سداد اصل الدين وكانت مديونية العراق من المشاكل الاقتصادية المعقدة [3]التي واجهت الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 دفعت المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية للتفاوض انذاك ومن خلال وزير خارجيتها

---

[1]Footnotes 23&24form ; https; // scholarship. Law.perkeley.edu/cgilv

[2] احمد معن الطبقجلي ، ديون العراق ..نظرة عامة حول وضع الديون ونشاتها ومستقبلها،مركز البيان للدراسات والتخطيط 2009،ص17.

[3] احمد عمر الراوي ، الاستثمار الخاص ودوره في عمليةٌ الإصلاح الاقتصادي ، مجلة العلوم -الاقتصاديةٌ والإداريةٌ ، المجلد(115) ، العدد (55)،2009.ص4.

انذاك (جيمس بيكر) مع الدائنين الرسميين والتجاريين للعراق لتخفيض تلك المديونية الكبيرة ، حيث وزعت مديونية العراق على ثلاثة مجموعات اساسية :

المجموعة الاولى : بحدود 40 مليار دولار للدائنين من نادي باريس تم تخفيضها على مراحل بنسبة 90% بلغت 6 مليار دولار في نهاية عام 2017 .

المجموعة الثانية : 60 مليار دولار للدائنين غير الاعضاء في نادي باريس ومن ضمنها 49مليار دولار لدول مجلس التعاون الخليجي والتي لم ترغب في تقديم المساعدة وتخفيض ديونها بسبب التقارب (العراقي - الايراني) في حين كانت جزء من الديون بقيمة 16 مليار دولار من ضمنها الفوائد المترتبة على اصل الدين ، اسقطت الصين حقها من الديون البالغة 8,5مليار دولار عام 2007 وكذلك الامارات عام 2008 اسقطت ديونها البالغة 7 مليار دولار

المجموعة الثالثة : بحدود 15مليار دولار للدائنين من القطاع التجاري / الخاص (التجار ،الشركات ،البنوك) واعيد هيكلة جزء كبير من هذه الديون في عملية مبادلة ديون بديون عن طريق اصدار سندات حكومية عراقية بقيمة 2,7 مليار دولار عام 2006 وهو مستحق عام 2028 بمعدل فائدة 5.8% [1]

ومن الجدير بالذكر ان المفتاح الرئيسي لعودة العراق الى التعامل الاقتصادي والتجاري الاتفاق مع الجهات المقرضة يتمثل في تسديد خدمة الديون ودفع الاقساط . ويبين الجدول رقم (24) هيكل الدين الخارجي للعراق للمدة (1990-2018) وكذلك الشكل البياني رقم(5)

[1]https://www.statista.com/statistics/262860/uk-brent-crude-oil-price-chauges-since-1976

جدول رقم (24)

الدين الخارجي للعراق (2005-2015) مليار دولار

السنوات	الدين الخارجي	معدل النمو
2005	109,984	--
2006	74,693	-32.09
2007	73,999	-0.93
2008	63,963	-13.56
2009	64,285	0.50
2010	57,025	-11.29
2011	61,256	7.42
2012	57,706	-5.80
2013	58,718	1.75
2014	57,346	-2.34
2015	57,039	-0.54
2016	60,003	5.20
2017	65,651	9.41
2018	66,435	1.19
2019	67,367	1.40

المصدر : البنك المركزي العراقي ، قسم ميزان المدفوعات

شكل(5) تطور الدين الخارجي للعراق

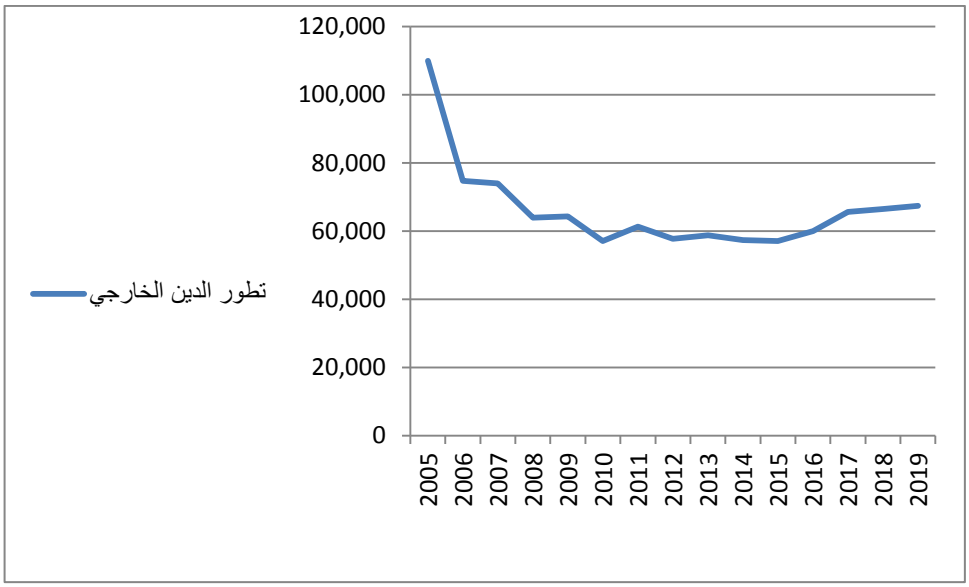

المصدر: البنك المركزي العراقي ، قسم ميزان المدفوعات

3- مشكلة البطالة :

تعد البطالة من مؤشرات الفشل الاقتصادي ويعود انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لانخفاض معدلات التشغيل [1]، ونتيجًة للاوضاع غيرٌ الطبيعًيةٌ التي عاشها العراق خلال مدة العقوبات الدولية (1990-2003) بسببها توقفت معظم الانشطة الاقتصاديةٌ فضلا عن تزايدٌ معدلات نمو السكان التي اسهمت بتكونٌ ضغوط على ايجًاد فرص عمل كافيةٌ ، ثم ازدادت البطالة تعقيدًا بعد عام 2003 ، بعد دخول العراق في دوامة العنف الداخلي مما قدرها بعض الاقتصاديينٌ باكثر من 50 % وهذه النسبة تعتبر كبيرٌة وفق المفاهيمٌ الاقتصاديةٌ والسيأسيةٌ والاجتماعيةٌ وكما هو معروف ان مشكلة البطالة تزيدٌ من نسبة الفقر ، فضلا عن خلق تداعيأت اجتماعيةٌ خطيرٌة تتفاعل مع الارهاب الوافد من الخارج مكونة بيئًة غيرٌ مستقرة وغيرٌ امنة تمنع قدوم راس المال والاستثمار الاجنبي الامر الذي فوت فرص التنمية واعادة الاعمار .

ويبين الجدول رقم (25) والشكل البياني معدلات البطالة في العراق للمدة(1990-2019).

[1])جمال عزيز فرحان الطائي ،ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر ،البطالة، الفساد) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية تصدر من كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط العدد 19 ، 2015 ،ص5.

جدول (25)

معدلات البطالة للعراق للمدة (1990 - 2019)

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1990	5,5	2000	22,4	2010	12
1991	6,5	2001	24,6	2011	11
1992	7,5	2002	26,7	2012	11,9
1993	8,5	2003	28,1	2013	12,1
1994	10,5	2004	26,8	2014	10,6
1995	12,9	2005	17,9	2015	13,8
1996	13,9	2006	17,5	2016	10,8
1997	15,4	2007	11,7	2017	10,9
1998	17,4	2008	15,3	2018	11.0
1999	20,2	2009	14	2019	12.3

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (6) معدلات البطالة في العراق للمدة(1990-2019)

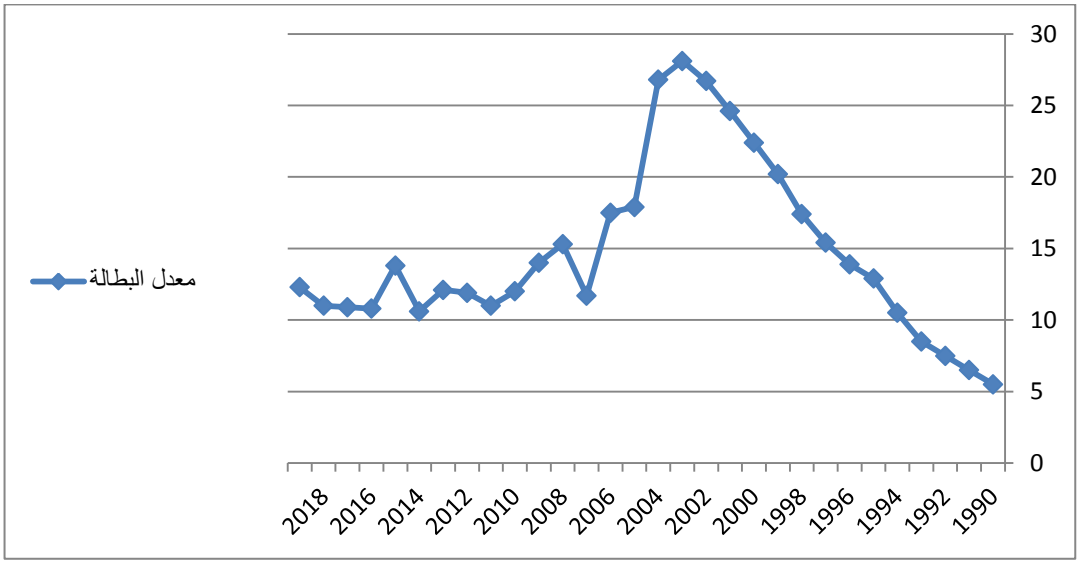

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

اذ تعد مشكلة البطالة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق وهي نتيجة طبيعية لعدم فاعلية السياسات الاقتصادية التي اتبعت بعد عام 2003 ناهيك عن الازمات الاقتصادية والامنية، وتشير نسبة البطالة الى ما يقرب 14% من قوة العمل وتزداد بين الشباب واذا ما اضفنا اليها البطالة الناقصة فانها ترتفع الى حوالي 40% بالمقابل فان نسبة الفقر شكلت بحدود 20% من اجمالي السكان [1]، هذا التحدي اصبح اكثر صعوبة مع جائحة كورونا ومع تراجع انخفاض اسعار النفط .

ثانيا :- البيئة الملائمة للإصلاح الاقتصادي

يتفق الجميع انه لا يمكن ان يتحقق الاصلاح في ظل عدم توفر البيئة الملائمة لذلك الاصلاح وفيما يلي متطلبات تحقيق الاصلاح الاقتصادي

1-الشفافية ومكافحة الفساد :

لا يمكن أن يتم الإصلاح الاقتصادي بنجاح إلاّ إذا تم لجم الفساد، والعمل على أيجاد تكافؤ الفرص، وتوفير الشفافية، وبدون ذلك سيتم هدر المال العام الذي يحتاجه المجتمع لكل من عملية التنمية وعملية التصحيح وستتخذ القرارات الاقتصادية التي لا تخدم المصلحة الوطنية العامة بل اصحاب النفوذ و تخرج الأموال نتيجة الفساد إلى خارج البلاد ، ان البيئة الاقتصادية تفتقر الى الشفافية والتي لها اهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات ، ونعني بالشفافية هي المعلومات التي تساعد الشركة تصبح والمستثمرين من التنبوء بالظروف الاقتصادية الداخلية مستقبلا والتي يمكن على ضوئها توجيه الخطط الاستثمارية واتخاذ القرارات المستقبلية [2]

لذلك يجب أن يضع الإصلاح الاقتصادي فكرة القضاء على الفساد بمختلف أشكاله مستوياته هدفاً من أهدافه ، ولعل من أصعب تحديات الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق هو منع أصحاب النفوذ والمال من الاستفادة من الثغرات أثناء عملية الإصلاح الاقتصادي . وقد وضع العراق استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للسنوات الخمس (2010-2014)، استنادا إلى

---

[1] .اقتصاد /اخبار –تقارير/ 2020/2/16/ العراق –تراجع معدلات الفقر الى 20% https;//www.arab48.com

[2] د.باسم عبد الهادي حسن ،معوقات الاستثمار الاجنبي في العراق والفرص الممكنة ،بحث مقدم الى مؤتمر حوار بغداد المعد من قبل المعهد العراقي لحوار الفكر برعاية رئاسة مجلس النواب العراقي ،بغداد،14-2017/1/15.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي كان العراق قد انضم أليها مسبقاً ، لتكون بمثابة خطة شاملة، ودليل عملٍ لمواجهة الفساد في كافة مستوياته [1].

2-المجال القانوني:

اذا كان الاستقرار بمفهومه الواسع مفهوما تقليديا ومعروفا بحيث يرتبط بمختلف نواحي الحياة فان الاستقراربمعناه القانوني (الاستقرار القانوني) مفهوما حديثا نوعا ما مقارنة مع المفاهيم الاخرى التي ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا المفهوم ، كالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتي تلعب دورا هاما في جذب المستثمر الاجنبي او طرده ،فهذا الاخير يبحث بطبيعته عن الامان والطمأنينة ولن يتسنى له مزاولة نشاطه التجاري الا في ظروف اقتصادية واجتماعية مستقرة [2].

مع تزايد جهات الاختصاص والقوانين، والقرارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والاستثمارات، لا بد أن يكون الوضع القانوني واضحاً ومحدداً وأن يكون النظام القضائي موضوعياً وكفؤاً وسليماً وسريعاً وفعالاً وعادلاً فيماً يتصل بالتنازع بين الحكومة والشركات الخاصة والإفراد، حتى يتمكن من حماية المستثمرين والمستهلكين .

فقد وجدنا ان الاستثمار الاجنبي في الدول النامية وخصوصا الدول العربية قد تأثر تأثيرا كبيرا بالبيئة السياسية والاقتصادية ومدى استقرارهما ، وكذلك بساسة هذه الدول من حيث منح الحوافز واستقرار القوانين المنظمة لها والتي تشهد معدلات منخفضة من تدفقات الاستثمار الاجنبي بسبب عدم استقرار وضعها السياسي والاقتصادي والقانوني وعدم تمكنها من تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي مقارنة مع الدول الاخرى كدول شرق اسيا الصين مثلا والتي تعتبر من اكبر مستقطبي الاستثمارات الاجنبية في العالم [3]، كما تبرز في العراق مشكلة الروتين والبيروقراطية فضلا عن الالتزام بالتوقيتات الزمنية وفق قانون الاستثمار النافذ في مرحلة ما قبل الاجازة او من حيث التسهيلات المطلوبة في مرحلة ما بعد الاجازة، عن عدم فهم طبيعة المشاريع الاستثمارية والتعامل معها بطرية سلبية من حيث لذلك يجب ان تكون القاعدة القانونية استشرافية وبعيدة النظر تاخذ في الحسبان المستقبل حتى لا تتعرض للتعديل والتغيير

---

[1] علي محسن إسماعيل : استراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2010-2014)، جمهورية العراق، المجلس المشترك لمكافحة الفساد، (2010)، ص14 .

[2] دريد محمود السامرائي ،الاستثمار الاجنبي :المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى،بيروت،لبنان،2006،ص133.

[3] لعماري وليد ،الاستقرار القانوني واثره على الاستثمار الاجنبي ،اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر ،كلية الحقوق 2019،ص294.

مسايرة للتطورات ولا يقصد من ذلك جعل القانون جامد وغير متطور وانما المقصود ان لا يكون تطور القانون وتعديله ميدان للهزات والمفاجئات ، وهذا في الحقيقة ما يبحث عنه المستثمر لذا فان الاستقرار القانوني وسيلة تجعل التعديلات بالنسبة للمستثمر الاجنبي غير متناقضة [1]

3-تفعيل دور منظمات المجتمع المدني :

تعرف منظمات المجتمع المدني (civil society) على انها مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الرسمية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم اعضائها او الاخرين ، استنادا الى اعتبارات اخلاقية او ثقافية او سياسية او علمية او دينية او خيرية ،

لا بد وأن تتضمن التنمية بمفهومها الشامل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني بكامل شرائحه، لتعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة، وبحيث تشارك هذه المؤسسات في صنع القرار وفي اقتراح الخطط فضلاً عن ألمشاركة في المتابعة والمحاسبة والمسألة، إذ لم يعد ممكنا أن تقوم الدولة بعملية التنمية دون مشاركة المجتمع المدني بكل شرائحه وفئاته وكل حسب اختصاصه [2].

وتتجلى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في اسهامها في مكافحة الفقرمن خلال تقديم المساعدات المالية والخدمية وبكفائة عالية وبكلفة اقل من الناحية الاقتصادية وتنمية مهارات الفقراء عن طريق التثقيف والتدريب ، ناهيك عن الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني واثرها على التنمية [3]

ونحتاج اليوم في العراق إلى إحياء مؤسسات المجتمع المدني، وإعادة التوازن بين دورها ودور الدولة في أطار شراكة حقيقية في سبيل المصلحة الوطنية الكبرى ، ويجب التأكد هنا بكل قناعة وإخلاص أن برنامج الإصلاح الاقتصادي يحتاج إلى مشاركة المجتمع المدني في الإعداد

---

[1] والي نادية، النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الاجنبية، اطروحة دكتوراه في علوم القانون ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ،الجزائر،2015،ص94.

[2] رياض جواد كاظم حمد المعموري ،متطلبات النهوض بالصناعة التحويلية في ظل التحولات الاقتصادية(تجارب دول مع أشارة خاصة للعراق) أطروحة جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، 2015،ص128

[3] خالد جاسم ابراهيم ، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني واثره في تنمية المجتمع ، رسالة مقدمة الى قسم العلوم السياسية ،كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط ،الامارات العربية المتحدة ،2013، ص48ص49.

والتنفيذ ،وأنّ برنامج الإصلاح الاقتصادي يحتاج متى بدأ تنفيذه إلى مجتمع مدني فاعل ليراقب ويحاسب ويشير إلى الخطأ والى الفساد فوراً في حال حدوثه .

ثالثا-تنمية الموارد والقدرات البشرية :

إن غاية التنمية ووسيلتها، وتنمية الموارد البشرية تشكل قاعدة أساسية للانطلاق نحو التنمية الصناعية والاقتصادية من خلال السعي الجاد إلى تحسين الخدمات التعليمية والصحية، وتوفير فرص العمل، وتطوير المهارات، والعمل على تجاوز المشكلات التي تواجه تنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال العمل على زيادة فرص العمل في المجالات الإنتاجية، وتخفيض معدلات البطالة من خلال التوسع في برامج التأهيل والتدريب المناسب للعاطلين عن العمل، والعمل على تطوير التعليم والتدريب بما يتلاءم مع المتغيرات الداخلية والخارجية ، ويجب إعادة تقييم المناهج الدراسية الحالية وتعديلها بما يتفق مع أهداف التنمية وتكثيف العمل التطبيقي والميداني، وإنشاء مراكز أبحاث، والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وربط مراكز الأبحاث بالواقع العملي، وإعادة هيكلة بناء نظام المعلومات والبيانات الحديثة اللازمة لتزويد صناع القرار بالمعلومات الدقيقة ليكون القرار في مساره الصحيح .

رابعا-الإصلاح السياسي :

لا تكفي قضايا الشفافية والمسالة الإدارية، والإدارة القضائية السليمة، وتوفير المعلومات وحرية النشر والتعبير، في عملية الإصلاح الاقتصادي ما لم يكن ذلك مضمناً بوضوح في أطار مؤسسات سياسية ودستورية متفق عليها من قبل الراي العام،إضافة إلى توفر كابينة وزارية تمتلك الإرادة في التغير مع القدرة على التغير من خلال الكفاءة والمهنية المثلى فالحكومة قد لا تستطيع أن تحقق أصلاحاً اقتصادياً فعالاً أذا لم تتوافر هناك أجهزة قوية ومقتدرة، ذات شرعية مقبولة أو منتجة من قبل قاعدة عريضة من الموظفين لا سيما المسألة الإدارية والسياسية والقانونية في إطار تعددية مؤسسية تسمح بالمشاركة وتكوين المنظمات، وقد عاش العراق ما بعد 2003 بتغيرات سياسية ومؤسسية كان لها اثر على الاقتصاد العراقي فاللامركزية في الادارة ومشاركة المجموعات المحلية في ادارة الموارد ومحاولة اشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني كان لها اثر في ادارة الدولة العراقية ، والتي سعت الدولة العراقية الى احداث تغيرات سياسية وقانونية لاتباع نهج المشاركة باللامركزية في ادارة الدولة ،حيث قامت الحكومة بنقل جزء من مهام الوزارات القطاعية على صعيد اعداد الخطط والبرامج التنموية وتنفيذها الى المحافظات لتتولى تحديد احتياجاتها من مشاريع البنى التحتية

ذات المساس المباشر بتطوير حياة المواطنين وتحسين نوعية الحياة مثل الخدمات الصحية والتعليم وغيرها من المشاريع المشابه والانفاق الاستثماري على هذه المشاريع قد يؤدي الى تحريك النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص [1]

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن برامج الإصلاح الاقتصادي ليست مجرد إجراءات مالية ونقدية واقتصادية فحسب، بل انه يتطلب تغيرات مؤسسية هامة ولاسيما فيما يتعلق بتوفير بيئة مؤاتيه للاستثمار ومحفزة للإنتاج، دون أن نترك الطاقات الإنتاجية العاطلة وغير المستغلة في مختلف القطاعات، لذا لابد من العمل على كافة الجبهات ليتم التحول إلى اقتصاد السوق بصورة متدرجة ومتوازنة وفعالة.

خامسا:- السياسة الفنية والتكنولوجية

تؤدي التكنولوجيا دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية المعاصرة، فالتقدم الصناعي ما هو الا ناتجاً عن التطور الفني والتكنولوجي، والعراق شأنه شأن الدول النامية عمل على اكتساب قدر من التكنولوجيا عن طريق نقلها من مصادر خارجية ومناشئ عديدة، من أجل بناء قاعدة صناعية متطورة يتم من خلالها توفير المنتجات المهمة المطلوبة للسوق المحلي، وبسبب المشاكل السياسية والاقتصادية والعسكرية التي عانى منها طيلة العقود السابقة لم تتوافر هنالك قاعدة صناعية واسعة تقوم على تكنولوجيا متقدمة لصناعات متطورة [2]باستثناء بعض المشروعات الصناعية القديمة، ولم نجد إلى الآن صيغة محددة لنقل التكنولوجيا، والعمل على تطويرها، مما أدى إلى تعثر الكثير من المنشآت الصناعية القائمة، التي أصبحت تعمل بأقل من نصف طاقاتها الإنتاجية، نظراً للصعوبات الفنية والتكنولوجية، وعدم توفر قطع الغيار، وأعمال الصيانة محلياً .

وبناءً على ذلك فأن تحقيق إستراتيجية تنموية صناعية تحتاج إلى سياسات أخرى في المجال الفني والتكنولوجي، بغية أن تكون متكاملة، وتؤدي الدور المطلوب، وكما يأتي : [3]

---

[1] د، عبد الحسين محمد العنبكي ،الاصلاح الاقتصادي في العراق (تنظير لجدوى الانتقال الى اقتصاد السوق)، دار الصنوبر للطباعة،بغداد،2008،ص 34.

[2] د، عبد الرسول جابر ،(كلف التحول الى اقتصاد السوق في العراق)،مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 13،العد د3 ، 2011،ص84

[3] رياض جواد كاظم حمد المعموري. متطلبات النهوض بالصناعة التحويلية في ظل التحولات الاقتصادية (تجارب دول مع أشارة خاصة للعراق)اطروحة مقدمة المجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد،2015، ص128

أ- وضع إستراتيجية محددة وواضحة لنقل التكنولوجيا وتطويرها في العراق والاستفادة من التجارب الماضية للبلدان النامية أو المتقدمة، إذ يجب أن تتناسب هذه الاستراتيجية مع إستراتيجية التنمية الاقتصادية والصناعية، وأن تتوافق مع ظروف البيئة في العراق، فضلاً عن دراسة أفضل البدائل المتاحة عند اختيار التكنولوجيا بحيث يتم اختيار أفضل أنواعها، كما يجب أن تتضمن عقود الشراء التدريب الكامل للكادر الوطني على التشغيل والصيانة والمشاركة الفعلية في نصب المعدات .

ب- -توفير ورش للصيانة، ومعدات لتصنيع قطع الغيار محلياً وتشجيع الكادر المحلي على القيام بمثل هذه الأعمال وتطويرها .

ج- تشجيع استقدام التكنولوجيا المتطورة إلى العراق بمنح الحوافز المادية وغيرها للقطاع الخاص، ومن المستثمرين على جلب هذه التكنولوجيا من مناشيء متعددة .

د- ربط التعليم بكافة أشكاله بما فيه المهني والفني والجامعي بالتكنولوجيا التقنية، وبما يخدم الواقع العلمي والتنمية الشاملة .

ه- إنشاء مركز للأبحاث الصناعية، ووحدات للأبحاث والدراسات في المنشآت الصناعية المهمة، ترتبط بمركز الأبحاث، يكون مهمتها دراسة كافة المشكلات الفنية والتكنولوجية والعمل على حلها فضلاً عن العمل على تطوير المنشآت الصناعية بتطوير تكنولوجيا الانتاج .

و- تشجيع روح الابتكار والاختراع لدى الشباب العاملين والفنيين في القطاع الصناعي وكذلك لدى الباحثين، والعمل على تفعيل الجهات المشرفة على تسجيل براءات الاختراع والنشر، العمل على قيام الجهات المختصة بالإعلان عن الحوافز المغرية لمن يقدم اختراعاً او ابتكاراً او تطويراً او اكتشافاً جديداً .

ز-كما ينبغي الاهتمام بالرقابة على الموصفات والمقاييس بوصفها الجهة العلمية المختصة في مجال فحص الجودة والمواصفات للمنتجات المصنعة محلياً والمستوردة، لكونها سوف تساهم بتجديد التكنولوجيا والتقنية المطلوبة لتصنيع السلع طبقا للمعايير والمواصفات المطلوبة .

سادسا :- السياسة النقدية

في البدء لابد من القول إنّ ملامح تخلف البنية التحتية للسياسة النقدية قبل تغير النظام السابق شهدت تغييراً نحو الاندماج مع الاقتصاد العالمي والانفتاح على اقتصاد السوق، وتشريع القوانين أو تعديل عدد من القوانين لاسيما المتعلقة في مجال البيئة المالية والمصرفية . وتواجه السياسة النقدية تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار النقدي بما ينسجم مع طبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الاقتصادي، ويعد التضخم وارتفاع الأسعار من أهم تلك المشاكل

التي تمثل تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب رسم سياسة نقدية محكمة للحد من الضغوط التضخمية، وتحقيق الاستقرار النقدي [1].

ونتيجة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وضعت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الأسس والقواعد، واتخذت العديد من الإجراءات على الصعيد النقدي التي كان الهدف منها تعزيز الاستقرار النقدي والاقتصادي لخلق بيئة اقتصادية تستند على آلية العرض والطلب ، كما كان الهدف الرئيس للبنك المركزي العراقي هو السعي لأستقرار مستوى الأسعار، والعمل على إيجاد نظام مالي تنافسي يستند على اقتصاد السوق .

سابعا:- السياسة المالية والمصرفية

أتسم القطاع المالي والمصرفي بأتباع سياسات الكبح المالي، التي تتمثل في إخضاع القطاع المالي والمصرفي إلى قيود متعددة في مجال الودائع والقروض، وعدم وجود منافسة حقيقة بين المصارف في السوق المحلية ، وتجزئة النشاط المصرفي، وتصاعد المخاطر جراء ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، والمساهمة الكبيرة للقطاع العام في ملكية المصارف، وسيطرته على إدارة وعمليات هذه المصارف ، وضعف نظم مدفوعات البنية الأساسية للقطاع المصرفي ، وجراء هذه التحديات برزت الحاجة لإحداث الإصلاح المالي والمصرفي، الذي يرتكز بشكل عام على عدد من العناصر الرئيسة، أهمه : تحرير الكبح المالي ، وتطوير البنية الأساسية ودعم حوكمة المؤسسات المصرفية، وفتح الخدمات المصرفية أمام المنافسة المركزية ، ويشكل التوقيت عنصراً مهماً للقطاع المصرفي .

ومن الملاحظ بأن السياسة المالية تحتاج إلى جملة من الخطوات الأساسية والجذرية، بغية أن تكون متكاملة إلى حد ما مع السياسات الأخرى، وتؤدي الدور المطلوب بشكلٍ فعّال ، ولأجل تحقيق ذلك يجب أن تنصب باتجاهين رئيسين هما :

الاتجاه الأول : إصلاح مصادر التمويل التي من خلالها يمكن للحكومة السيطرة على حجم الإنفاق العام عن طريق تحسين إدارة الأنفاق العام الذي يتضمن إعادة تقنية الأنفاق، الذي يقصد به استخدام الأساليب الحديثة في عملية تخصصية بحيث يحقق الاستخدام الأمثل لذلك التخصيص، وذلك عبر تتبع مسار النفقة منذ تخصيصها واعتمادها مروراً بمرحلة تنفيذها وخروجها من الذمة المالية للحكومة، ومراقبة الآثار التي ينجم عنها في جميع المراحل التي تمر

[1] وديع طوروس، المدخل الى الأقتصاد النقدي، ط1، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011، ص203.

بها وصولاً إلى الهدف المنشود لها . **الاتجاه الثاني** : إصلاح جانب الإيرادات، وتحسين جبايتها، وابتكار وسائل جديدة لزيادتها ،ولعل أهم فقرة في هذا الجانب تنصب في إصلاح الإدارة الضريبية وسياستها، ويمكن القول في الشأن أنّ إصلاح السياسة المالية لابد أن تستند الى أسس معينة ، منها :

1- التأكيد على أهمية الربط بين السياسة المالية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية، وهذا الأمر يتطلب جعل عملية إعداد الموازنة مرتكزة على توجهاتٍ إستراتيجيةٍ عامة ترتبط بطبيعة دور الدولة في ظل آليات السوق بصورة عامة ، ودور السياسة المالية بصورة خاصة في أدارة الاقتصاد الوطني .

2- ضمان اتساق أهداف السياستين النقدية والمالية، وتكامل دورهما ليس في معالجة اختلالات الموازين الداخلية والخارجية للاقتصاد فحسب، وإنما في تبني سياسات مالية ونقدية تساهم في دعم القطاع الخاص، وتحفيز النمو الاقتصادي .

أما جانب تنويع المصادر المالية فإنه يقتضي : إصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من توسيع عملياتها خارج الميزانية العامة بما يحقق قدرات تنافسية عالية، وحصولها على موارد مالية بآجال مختلفة، وتقليل المخاطر في مجال الاستثمار .

أما في الجانب الضريبي : فقد كان القطاع الصناعي بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام يعاني من تهميش دور الضرائب في التمويل ، وبالمقابل اعتماد الموازنة العراقية على العوائد النفطية في تمويل المشاريع الصناعية، والإنفاق العام، مما يشكل خطورة على مجمل الاقتصاد العراقي ([1])، وبذلك لابد من متابعة ودراسة برنامج السياسة المالية والاقتصادية للبلد أولاً ثم الانطلاق في توجيه قدرتها وتنظيمها وتشريعها القانوني بشكل منسجم مع برنامجها العام ، إذ لا يمكن للتشريع الضريبي أن يسبق التشريع المالي والاقتصادي .

وفي ضوء تحولات البلد الاقتصادية والمالية يمكن التنبوء بمراحل تطور التنمية الصناعية التي يمكن تقسيمها على مراحل ثلاث، هي : [2]

---

[1] عماد محمد على ولقاء فنجان ثامر : دراسة تقويم الأداء الضريبي في العراق للمدة (1995- 2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية أدارة واقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (19)، العدد (71)، (2012) ، ص228 .

[2] حسن عباس علوان : استراتيجية السياسة الضريبية للإصلاح الاقتصادي الضريبي في العراق، المؤتمر الضريبي تحت شعار (الإصلاح الضريبي دعامة أساسية في بناء الاقتصاد العراقي)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، (2006)، ص ص27-28 .

المرحلة الأولى : مرحلة تشجيع الاستثمارات وتنمية القاعدة الضريبية، وفيها تكون نسبة الضريبة أقل ما يمكن ولمدة (5-10) سنوات .

المرحلة الثانية : وفيها تبدأ نسبة الضريبة بالتصاعد أعلى مما هي عليه في المرحلة الأولى، وأقل من المخطط له في المرحلة الثالثة أو الأخيرة، مع الأخذ بنظر الاعتبار توجيه نسبة من الإيرادات الضريبية في تشجيع الإنفاق الاستثماري.

المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي تكون فيها المشاريع الاستثمارية قد بلغت التنفيذ، وتحقيق أعلى الإرباح، وقد حققت أوسع قاعدة مالية وبأقل كلفة اقتصادية ، وحتى يتم تنشيط التنمية الصناعية والاقتصادية يجب أن تكون هنالك سياسة مالية تؤدي دورها بالشكل المطلوب عبر إتباع جملة من الإجراءات، وهي :

ا-إعادة النظر في السياسة الضريبية القائمة، وتعديلها بما يتلاءم مع استراتيجيه تشجيع قيام الصناعات، وتحفيز الاستثمارات .

ب-يجب العمل على تخفيض الضرائب على الانتاج، والمنشات الصناعية، وتشجيع الصناعة الوطنية .

ج-يجب أن تؤدي النفقات العامة دوراً في دعم الاستثمارات الصناعية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية .

د- منح الإعفاءات الضريبية المناسبة للصناعات الصغيرة، والصناعات التي تستخدم المواد الخام المحلية، فضلاً عن منح إعفاءات ضريبية مشجعة للاستثمارات الصناعية المتعلقة بالصادرات، وكذلك منح تخفيضات ضريبية للمشاريع الصناعية الجديدة خلال السنوات الأولى لإنشائها .

ه- كما يجب أن يتم التقييم الشامل للسياسات المالية السائدة، والعمل على تعديلها بما يتفق مع المتغيرات المحلية والدولية، وتحقيق معدلات مناسبة في التنمية الصناعية والاقتصادية .

و-تقليص دور القطاع العام وخصخصة البنية الحالية وتفعيل الدور الرقابي في قطاع البنوك والشركات والمؤسسات العامة والخاصة .

يتضح مما سبق أنّ الإصلاح المالي لا يمكن أن يحقق أهدافه المرجوة إلا إذا توفر له البيئة الملائمة المتمثلة بالاستقرار الاقتصادي واختيار الوقت المناسب للبدء في خطوات الإصلاح الاقتصادي وفقاً للمنهج التدريجي .

ثامنا : السياسة الاستثمارية

أدركت السلطات العراقية منذ بداية التغيير عام 2003 الحاجة الماسة لتهيئة البيئة الملائمة والمشجعة للاستثمار الخاص المنتج بشقيه المحلي والأجنبي، وقد تمثلت جهود السلطات في بادئ الأمر في توفير الحوافز، والفرص الجذابة للاستثمار من خلال مزايا وتسهيلات وإعفاءات وضمانات وفرها قانون الاستثمار، إلا أن بيئة الاقتصاد العراقي لا تزال رغم التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار غير مؤاتيه لعملية الاستثمار في ظل ظروف عدم الاستقرار ، وأّنّ الاعتماد الكلي على أساليب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل الارتقاء بواقع الصناعة محل شك كبير ولاسيما في دخول المستثمر الأجنبي في فرص استثمارية صناعية محلية ، فضلاً أنّ كون القطاع الخاص المحلي يعاني أصلا من مشاكل وصعوبات تحد من قدرته على مواكبة متطلبات التنمية الصناعية في ظل السياسات الحكومية التي أضعفت دوره ، وقوانين الاستثمار التي منحت الامتيازات للاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار المحلي الخاص.

إن جملة المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية التنمية الصناعية في العراق ناجمة عن الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي يمر بها وما يترتب على انخفاض أسعار النفط عالمياً، وما يعنيه من انخفاض حجم التمويل اللازم للميزانية العامة نتيجة لاعتماد العراق على القطاع النفطي، لأشك أن هذه الصعوبات تفرز ضرورة ملحة للبحث عن مصادر بديلة لتمويل عملية التنمية الصناعية، ولعل من أهم تلك المصادر هي الاستثمارات الاجنبية المباشرة(FDI)، بوصفه مصدراً تمويلياً مهماً ومكملاً وليس بديلاً عن الاستثمار المحلي، لما يحمله من خبرات متنوعة تسهم في تطوير القدرة التنافسية للمنتجات المحلية . [1]

[1] ثائر محمود رشيد وإيناس محمد رشيد : إشكالية الصناعة التحويلية في بيئة الإعمال الاقتصادية ومتطلبات تكيف انضمام العراق إلى (WTO)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (4)، العدد (9)، (2012)، ص204

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن يلاحظ بان تطوير قطاع الصناعة التحويلية يحتاج إلى سياسات أخرى في مجال الاستثمار(المحلي والأجنبي) بغية أن تكون متكاملة، وتؤدي الدور المطلوب، وهي كالآتي ([1]):

1-يجب أن يتضمن القانون مادةً أو فقرةً خاصة بنقل التكنولوجيا مع إدخال مصطلح (اكتساب التكنولوجيا)، الذي نقصد به نقل وتوطين ثم توليد التكنولوجيا محلياً ، ويتم هذا عن طريق التفاعل بين الشركات الأجنبية المنشأ على وفق آلية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، التي تتم عبر القنوات الآتية :-

• نقل التكنولوجيا بالاقتداء، ويجري ذلك عن طريق قيام الشركات العلمية بتقليد وإعادة هندسة التكنولوجيات الجديدة، اقتباس طرق إدارة الانتاج وطرق تسويق جديدة .

• نقل التكنولوجيا بالتنافس ويجري ذلك عندما تشعر الشركات الوطنية بضغط المنافسة التي تقوم بها الشركات الأجنبية فتسعى إلى التغلب على ذلك بنقل التكنولوجيا .

2-إقامة المناطق والمدن الصناعية من قبل القطاعين العام والخاص وتزويدها بكامل الخدمات اللازمة لأنشطة الاستثمار من مياهٍ وكهرباء واتصالات وصرف الصحي ومحطات المعالجة .

3-وضع خارطة استثمارية شاملة لكافة المشروعات القائمة (مشاريع القطاع العام) وطاقاتها الإنتاجية، بما يوضح الرؤية أمام المستثمرين الجدد من حيث طبيعة وموقع المشروعات القائمة والمشروعات الجديدة، فضلاً عن توضيح إمكانيات التكامل بينها وبين المشروعات القائمة .

4-تبسيط الإجراءات الحكومية والإدارية التي ينبغي على المستثمر القيام بها للحصول على الموافقة لإقامة مشروعه من خلال أتباع نظام النافذة الواحدة بين المستثمر والجهة المسؤولة عن الاستثمار .

5-منح ميزات إضافية للمشاريع التي تنتج سلعاً جديدة لم تنتج سابقاً أو سلعاً معدة للتصدير .

6-دراسة إمكانية إقامة مناطق اقتصادية متخصصة صناعية وتكنولوجية وعلمية تسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتوظيف التكنولوجية والاستثمارات وتوافر فرص العمل .

[1]) نضال شاكر الهاشم : رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، المجلد الثالث، العدد الثامن، الخاص، (2012)، ص43 .

7-تطوير النظام المصرفي وتفعيل دور البنوك للقيام بالأنشطة الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية إلى جانب نشاطها التجاري وتحفيزها على التوسع في تقديم القروض لإنشاء المشاريع الصناعية .

8-وضع إستراتيجيات اقتصادية موضوعية تتمثل في تطوير القطاعات المرتبطة بالنفط وفي مقدمتها الصناعات البتروكيمياويات التي تدخل كمدخلات في صناعات مهمة مثل صناعة الأسمدة الكيمياوية، والصناعات الكهربائية .[1]

وعلى الرغم من التسهيلات والمزايا العديدة التي منحها قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) للمستثمر الأجنبي بشكل خاص لأجل طمأنته على استثماراته من جهة، ولجذب تلك الاستثمارات للعراق من جهة أخرى إلا أن تلك التسهيلات ستؤدي إلى إرباك المستثمر المحلي بسبب عدم قدرته على منافسة المستثمر الأجنبي .

تاسعا :- السياسة التجارية

اتجه الإصلاح الاقتصادي نحو تحرير التجارة الخارجية من القيود التي كانت تعيق حركتها بهدف تحسين جودة السلع الخاصة بالتصدير، وتعزيز القدرة التنافسية للسلع العراقية في الأسواق الخارجية ، على الرغم من أنّ ذلك لم يتحقق بعد، بسبب سياسة إغراق السوق العراقية الناجم عن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وتوقف معظم الشركات والمؤسسات الإنتاجية بعد غزو العراق عام (2003)، وقد أدت هذه السياسة إلى تكبيد الصناعة العراقية كثيراً من الخسائر ، فضلاً عن دخول السلع دون مطابقتها للمواصفات النوعية فضلا عن ذلك أصبح العراق سوقاً لتصريف واستهلاك السلع الرديئة، وقد أدت هذه السياسة التي يطلق عليها (سياسة الباب المفتوح) إلى نزيفٍ شديدٍ ومنظم للموارد بكافة أنواعها ، ولاسيما العملات الأجنبية التي استخدمت لتمويل وشراء واستيراد السلع الاستهلاكية دون السلع الرأسمالية .[2]

إنّ سياسة تحرير التجارة واعتماد سياسة الباب المفتوح من خلال تعليق الرسوم والتعريفات وإزالة أية قيود مفروضة على العمليات التجارية، أدت إلى زيادة تبعية الاقتصاد العراقي للاقتصاد العالمي .

---

[1] صبري زاير السعدي : مسئلة الإصلاح الاقتصادي في العراق، ندوة احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2004)، ص899.

[2] مروة علاوي ناجي الجبوري، سياسات تحرير التجارة الدولية ودورها في تفعيل الاستثمار الأجنبي في بلدان مختارة مع إشارة للعراق ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية ،2020،ص127.

وسيكون تأثير آلية تحرير التجارة كبيراً فيما لو كانت المؤسسات الإنتاجية تعمل بشكل جيد وإنتاجها يفيض على الطلب المحلي ، ولو افترضنا أنّ هذه السلع ذات نوعية عالية بحيث تتنافس مع السلع الأجنبية ، فإنَّ ذلك سوف يؤدي حتماً إلى فائدة كبيرة للاقتصاد العراقي من خلال تطبيق السياسة التجارية ، وهذا ما نطمح إليه في المستقبل من خلال تأهيل أو خصخصة المؤسسات الإنتاجية بمشاركة مستثمر أجنبي، من أجل تحقيق أعلى مستوى في أنتاج السلع المختلفة من جهة ، وتفعيل سياسة تعريفية كمركية متوازنة تؤدي إلى الحد من الاستيرادات العشوائية وعدم المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك العراقي من جهة أخرى .

عاشرا :- سياسة إصلاح القطاع العام وبدء الخصخصة

حققت مؤسسات القطاع العام في العراق أرباحاً عاليةً، إذ سجل صافي تحويل المؤسسات إلى موازنة الحكومة نسبة تزيد عن (20%) من الميزانية الاعتيادية، إنّ تحقيق معظم المنشات الحكومية مثل هذه الأرباح ليس بسبب كفاءتها وإنتاجيتها ، وإنما لعوامل أخرى هي : [1]

1-الإجراءات الحمائية المفرطة إزاء السلع المستوردة المنافسة من خلال تحديد الاستيراد او فرض رسوم كمركية عالية .

2-منع منتجي القطاع الخاص المحليين من الاستثمار في مشاريع تنافسية تنتج سلعاً مشابها لتلك المنتجة من قبل المؤسسات الحكومية .

3-إبقاء الأجور منخفضة، وتحديد الأسعار بما يضمن تحقيق هامش ربح بصرف النظر عن كفاءة وإنتاجية المؤسسات العامة .

4-إن أسعار مستلزمات الانتاج المستوردة كانت تقدم بسعر الصرف الرسمي (3.3 دولار / دينار)، وهذا شكل عاملاً مهماً في تخفيض كلفة الانتاج وتحقيق أرباح مرتفعة، أي أن الحكومة كانت تتحمل عبء تخفيض كلفة الانتاج ولكن بشكل غير ظاهر .

وبالرغم من الربحية العالية التي تعزى إلى البيئة الاقتصادية وليس إلى كفاءة القطاع العام، فأنه لم يحصل توسع في الطاقات الإنتاجية لمشاريع القطاع العام بما يكفي لتلبية الطلب الذي اتسم بالارتفاع المستمر، كما وإنّ تقادم الزمن أدى هو الآخر إلى اندثار موجودات هذه المشاريع،

---

[1] هيثم عبد القادر الجنابي : اتجاهات وطرق تحويل الملكية إلى الملكية الخاصة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، السنة السابعة، العدد(19)، (2009)، ص60 .

وانخفاض قابليتها الإنتاجية، مما أدى إلى تزايد الفجوة بين العرض والطلب ومن ثم تدهور إنتاجيتها .

وبعد أحداث عام (2003) تعرضت مؤسسات الدولة الإنتاجية إلى الانهيار والسلب والنهب، مما يتطلب ألقاء نظرة شمولية فاحصة على واقع الصناعة العراقية، والكشف عن جوانب الخلل، والعمل على إعادة إصلاحها وبشكل أمثل، وبالاعتماد على الخصخصة بوصفها إحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي اللازمة للنهوض بالصناعة العراقية، والتي برزت في إطار تحول استراتيجيه التنمية من الأنموذج الشمولي إلى أنموذج آلية السوق .

ولكن في ظل الواقع الحالي للصناعة التحويلية العراقية فإنّ الاعتماد على الخصخصة كأسلوب لمعالجة الأزمة الصناعية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لا يمثل حلاً ناجحاً، لان البيئة الاقتصادية تتسم بعدم الاستقرار، فضلاً عن وجود أسباب أخرى منها تراجع دور القطاع الخاص، وضعف قدرته التنافسية في السوق المحلية، وغياب الشفافية التي تعد من الأمور التي تضمن نجاح عملية الخصخصة، فضلاً عن انتشار فساد الجهاز الإداري في معظم مؤسسات الدولة .

وتعاني مؤسسات القطاع العام في العراق من سوء الإدارة، والعمالة الفائضة، وانخفاض الإنتاجية ورداءة الانتاج وتفاقم الخسائر وتدهور الأوضاع المالية والإدارية ، وتشير التقديرات إلى أنّ نحو (33%) من القوة العاملة تعد فائضة، إذ أنفقت وزارة المالية لعام (2013) مبلغاً بحدود (1268151) مليون دينار عراقي كمنحة لشركات القطاع العام، مما أدى إلى إثقال كاهل الموازنة العامة للدولة دون وجود مردود اقتصادي من تلك العملية [1]

إنّ الدعوة لتقليص دور الحكومة في بناء الاقتصاد بما في ذلك إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام تستهدف إعادة توجيه الاقتصاد العراقي نحو الاقتصاد السوق.

وكان العراق يهدف من عملية الخصخصة التخلص من المشروعات الخاسرة، لكونه كان مثقلاً بأعباء المشروعات العامة التي تعاني من الإدارة السيئة وغير الكفوءة، والتي كانت مثقلة بمشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهو ما كون الرغبة الأكيدة في إيجاد نموذج اقتصادي يوفر الكفاءة في الإدارة ، ولهذا يفضل أن تتم عملية الخصخصة بصورة نسبية وبشكل تدريجي،

[1] جمهورية العراق ، وزا رة الصناعة والمعادن : الدائرة الاقتصادية ، دائرة التخطيط ، الموازنة الاستثمارية .

وإنّ يتم الابتداء بالمشاريع الصغيرة، وبنسبة بسيطة من مشاريع القطاع العام، ولاسيما في المراحل الأولى فضلاً عن تحفيز الاستثمار الأجنبي بشراء المشاريع المملوكة للدولة .

الحادي عشر :- سياسة دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال

تواجه السياسة الصناعية في العراق اليوم مهمة تغيير التوجهات الصناعية Industrialization Orientation ، وذلك بالتحول من تبني وتشجيع الصناعات الكبيرة التي يديرها القطاع العام بتمويل من موارد الريع النفطي إلى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها القطاع الخاص، ويأتي هذا التحول بسبب التطورات الحاصلة في الظروف المحلية والدولية، فعلى الصعيد المحلي يعود تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق إلى ما بعد أحداث (2003) التي تطلبت تحرير الأنشطة الصناعية، أما على الصعيد الدولي فيعود إلى التسارع في خطى التقدم التكنولوجي والعولمة الاقتصادية، وما رافقها من تفكيك للصناعات الكبيرة إلى عدد من الوحدات الإنتاجية الصغيرة وتوزيعها على مختلف دول العالم بحسب الميزة النسبية والكفاءة الإنتاجية .

و تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق الصعوبات الاتية([1]):

1-الصعوبات التمويلية : تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة التمويل التي تتجسد في صعوبة وقلة فرص الحصول على التمويل الخارجي، وصعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية، أما لعدم توافر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف ، وأما لصعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد .

2-الصعوبات التسويقية والإدارية، ومن أهمها :

•ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات عن السوق المحلي والخارجي .

• عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجاته .

[1]) فلاح خلف الربيعي : دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة، جامعة عمر المختار، ليبيا، (2006)، ص ص7-8.

• قيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسة إغراق المنتجات بأسعارٍ لا يمكن للمنتج المحلي مجاراتها .

• عدم وجود البيانات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة، ومواصفات السلع المنتجة، وأنظمة ولوائح العمل .

• تعاني معظم هذه الصناعات من ضعف معرفتها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية

3-الصعوبات التكنولوجية : واجهت المشروعات الصغيرة في العراق تحديات كثيرة في نقل التكنولوجيا، وتحسين قدراتها التنافسية، وتتمثل هذه التحديات بما يأتي

•القيود البشرية

•القيود القانونية المؤسسية .

•القيود المالية والقيود المتعلقة بالاستثمار .

4- الصعوبات التنظيمية والتشريعية : المتمثلة بصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها ، فضلاً عن غياب الدعم الحكومي اللازم في عملية دعم وحماية هذه المشروعات، ومساعدتها في مواجهة المنافسة الخارجية التي تعاني منها المشروعات الوطنية .

5- صعوبات داخلية في المشروعات الصغيرة والمتمثلة بالمنتجات الرديئة وارتفاع كلف الانتاج فضلاً عن عدم وجود مراكز البحث والتطوير ، والتشتت الجغرافي للمشروعات ، وهشاشة البنى التحتية .

اثنا عشر :- سياسة إنشاء وإقامة مناطق صناعية حرة

من المعلوم بأنّ معظم دول العالم لاسيما العراق منها تسعى إلى إنشاء وتطوير المناطق الصناعية الحرة بوصفها أحد الوسائل التي تلجأ إليها الدول لتطوير صناعاتها المحلية، وذلك لما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات وامتيازات تمكن الشركات المستثمرة من زيادة قدرتها التنافسية، ومن ثم تحقيق أكبر قدر من العوائد

لكن على الرغم من توافر الامتيازات والتسهيلات إلا أنه هنالك العديد من التحديات التي تقف وراء تعثر إقامة وتطوير المناطق الصناعية الحرة في العراق

ولأجل نجاح أقامة وتطوير عمل المناطق الحرة التي من شأنها تنشيط قطاع الصناعة التحويلية وديمومته، لأبد أن تكون هناك سياسة متكاملة تعتمد على اتخاذ جملة من الإجراءات، منها :

أ- توجيه الدعم الكافي للمناطق الحرة في العراق من خلال حث الوزارات والدوائر المعنية على تقديم المساعدات الممكنة سواء كانت فنية أم لوجستية .

ب- تسهيل عمل الهيئة العامة للمناطق الحرة، وفض الإشكالات التي ترافق نشاط هذه الهيئة خصوصاً مع الهيئة العامة للكمارك فيما يتعلق بتسهيل الإدخال والإخراج الكمركي، وكذلك الإشكالات مع عقارات الدولة فيما يتعلق بتوفير الأراضي اللازمة للتوسع المستقبلي في نشاط الهيئة العامة للمناطق الحرة .

ج- على الحكومات المحلية تسهيل إقامة مناطق حرة ضمن حدودها الإدارية الإقليمية وجعلها حقيقية على ارض الواقع .

د- رفد الملاكات للهيئة العامة للمناطق الحرة بالمزيد من الدورات التدريبية داخل وخارج العراق لاسيما بكيفية ترويج النشاط الصناعي .

ه- على الهيئة العامة للمناطق الحرة أن تبذل قصارى جهدها في الترويج لمناطقها وخططها المستقبلية من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة الوطنية منها والدولية .

المبحث الثالث

كيفية الاستفادة من التجربة الصينية وامكانية النهوض الاقتصادي

تمهيد

كثير من الدراسات تناولت تجارب دولية لكيفية نهوض اقتصادات دول مرت بتجارب انتقالية وانتهجت سياسات للإصلاح الاقتصادي بعد تغير واقها السياسي وانتقالها من ايدولوجيات محلية ثبت فشلها او عدم قدرتها على احداث نمو اقتصادي واحراز مؤشرات تنموية تنعكس على مجتمعها ، ومن المشاهد لتلك الاحداث مثلا البعض منها حدثت بإرادات وطنية وفي مقدمتها التحول في كل المجالات (الاقتصادية والسياسية) التي حدثت في اوربا الشرقية تلك الدول التي كانت منضوية تحت غطاء الاتحاد السوفيتي(السابق) وقدمت لنا هذه المجموعة مثالا ناجحا على تغير علاقات ودول الانتاج ، وانتقلت من حالة دول مغلقة اقتصاديا الى دول منفتحة اقتصاديا مع اوسع الشركاء الجدد في الاتحاد الاوربي بعد انضمامها في بداية عقد التسعينيات من القرن المنصرم للاتحاد ، واليوم تعد دول ناجحة في ادائها الاقتصادي، ونفس الحال مع دول امريكا اللاتينية التي تحولت من مفاهيمها الايدولوجية المتشددة الى حالة جديدة من الانخراط في المنظومة الاقتصادية العالمية مثل(البرازيل والارجنتين وشيلي وكولومبيا) وفي بحثنا تطرقنا الى تجربة الاصلاح في الصين في ابعادها المختلفة ، وفي هذا المبحث نحاول نقل بعض جوانب هذه التجربة على الرغم من الاختلاف الكبير في الكثير من امكانات الاقتصادية ، والاهم ان التغير والنهج الاصلاحي في الصين جاء من الداخل وبإرادات وطنية خالصة ، اما في العراق حدث التغير السياسي والاقتصادي من الخارج في اقتصاد انهكته الحروب والعقوبات الدولية المحكمة ، ونسعى الى اسقاط هذه التجربة قدر الامكان على العراق بشكل عام والسعي الى تجربة وطنية في الاصلاح الاقتصادي بشكل خاص .

اولا/ العلاقات الصينية العراقية ومفاعيلها الاقتصادية

1-ماقبل عام 2003

ظل الاقتصاد عاملا متحكما بعلاقات الصين مع العراق منذ انطلاقتها في عهد عبد الكريم قاسم عام 1958 ،على الرغم من ان البعد السياسي لعب منذ البداية دورا مهما ومؤثرا في تحديد وتحجيم تلك العلاقات لاسيما بعد نجاح الثورة الصينية عام 1949 وخاصة في حاجة النظام

الشيوعي الى الاعتراف الدولي ، وبسبب الارتباطات الغربية احجم النظام الملكي في العراق انذاك عن الاعتراف بالنظام الشيوعي والثورة الصينية ، وعلى الرغم من سقوط النظام الملكي في العراق والانفتاح الذي قاده عبد الكريم قاسم (الرئيس العراقي في ذلك الوقت) الا ان قوة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (السابق) وتشنج العلاقات الصينية السوفيتية بعد عام 1958 اضعف العلاقات العراقية مع الصين والانفتاح عليها ، وقد تعززت تلك العلاقات ولاسيما بعد تسلم حزب البعث(المنحل) السلطة عام 1968 من خلال المشاريع الصينية في البنى التحتية ، ومن تجهيز الجيش العراقي بالاسلحة (1980-1988) ايام الحرب العراقية الايرانية ،واثناء مدة الحصار الاقتصادي على العراق خلال المدة (1990-2003) تعطلت العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم ، الا ان الصين كانت الدولة التي احتفظت بنوع من التعاملات التجارية مع العراق في اطار برنامج النفط مقابل الغذاء ، وهو ما مكن الصين من شراء كميات كبيرة من النفط العراقي مقابل تزويد العراق بالمواد الاولية والانشائية لسد حاجة السوق العراقية ، وتوقيع اتفاقات للتنقيب عن النفط ، املا في الاستثمار بعد رفع الحصار .

وقد تعززت هذه العلاقات بعد عام 2003 وبزيارة الرئيس العراقي جلال الطالباني انذاك عام 2004 و2007 ، وزيارة رئيس الوزراء نوري المالكي عام 2011 وزيارة حيدر العبادي عام 2015 [1] ، وزيارة عادل عبد المهدي عام 2018 ، وقد اسفرت تلك الزيارات عن توقيع اتفاقيات تعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والحصول على تراخيص لانتاج النفط في جنوب العراق ، مما اهل الصين ان تكون اكبر شريك تجاري للعراق .

2-العراق والصين بعد عام 2003

عارضت الصين الاحتلال الامريكي للعراق 2003، انطلاقا من رغبتها في عدم استخدام القوة العسكرية كمبدأ في العلاقات الدولية لتغيير النظم السياسية اضافة الى ان الاسباب التي ساقتها الولايات المتحدة لا سقاط نظام (صدام حسين) حول امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل لم تكن مقنعه ، فضلا عن ان الحرب التي اعلنها الرئيس بوش ستضر بالاقتصاد الصيني المتسارع النمو حيث انها ستفكك شبكة العلاقات الاقتصادية الكبيرة التي بنتها الصين مع العراق

[1] رؤى خليل سعيد ،لمحة عن العلاقات الصينية العراقية موقع مؤسسة النخب الاكاديمية ، twww.alnukhab.com في(1/2/2017).

وتهدد استثماراتها المتصاعدة والتي وصلت الى 7 مليار دولار في 2002، وفي مختلف مجالات الاقتصاد والتجارة ولاسيما في مجال النفط والتي بلغت مليار دولار [1].

ان تخوف الصين من الضغوط الامريكية الداعمة لحركات التمرد حسب اعتقادها فيها دفعها الى تبني موقفا مغايرا للموقف الامريكي امام أقرار مجلس الامن الدولي الذي يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق عام 2003. وبعد نهاية الحرب عادت الصين الى محاولاتها للدخول الى السوق العراقية مع القوى الاقتصادية العالمية الاخرى بهدف الحصول على فرص استثمارية بعد سنوات الحصار ، ولهذا كانت الصين من اوائل الدول التي قبلت بعقود شراكة وبفوائد رمزية مع الحكومة العراقية الجديدة عام 2004 [2]

وسرعت الصين في تقديم المساعدات المالية والفنية للعراق وبدأتها في استقبال المسؤولين العراقيين في الصين لتقديم المشورة والنصح لهم ، وفي ظل تصاعد وتيرة العلاقات بين الطرفين تم التوقيع على اتفاقيات مهمة تتعلق بالعقود النفطية وتم احياء اتفاقية نفطية بقيمة 1.2 مليار دولار كانت قد وقعت عام 1997 لتطوير حقل الاحدب النفطي [3]، كما تم الغاء 80% من ديون العراق المستحقة للصين والبالغة 8.5 مليار دولار وتوقيع صفقات في مجال انتاج الكهرباء والنقل والبنى التحية وكذلك توقيع مذكرة تفاهم لتدريب الموظفين والفنيين العراقين في مجال التنمية البشرية وانتاج الطاقة [4]

لقد كان من نتائج الانفتاح الصيني على الاسواق العراقية ان بلغت عدد الشركات الصينية في العراق عام 12011 الى 108 شركة استثمارية في قطاعات الطاقة والكهرباء والمواصلات والاتصالات ليرتفع التبادل التجاري بين البلدين من 14 مليار دولار عام 2011

---

[1] Scott J. Lee , From Beijing to Baghdad: Stability and Decision making , In Sino-Iraqi Relations, 1958-2012 CUREJ , College Undergraduate Research Electronic Journal , College of Arts and Science, p.79.

1-TIM ARANGO and CLIFFORD KRAUSS, China Is Reaping Biggest Benefits of Iraq Oil Boom, MIDDLE EAST, 2 JUNE, 2013,p47

[3] -www.alnukhab.com t2017/2/1 في .

[4] د. غيث الربيعي ،تطور العلاقات العراقية الصينية ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ،ص 23 ، منشور على الموقع www.iasj.net

الى 24 مليار عام 2013 ما جعل العراق الشريك التجاري العربي الرابع للصين ، وتكون الصين الشريك التجاري الاول للعراق [1]

وتزداد اهمية العراق مع تصاعد النمو الاقتصادي للصين وعدم كفاية الانتاج المحلي الصيني من النفط والغاز الامر الذي يجعل من الصين قيامها بالبحث عن مصادر ملائمة بشكل جيد لاستيراد احتياجاتها النفطية، اضافة الى ان اعتماد الصين على الاستيرادات النفطية الايرانية بدء يضعف بسبب العقوبات الامريكية على قطاع النفط والغاز الايراني [2]

ثانيا -الصين...العراق وقابلية المحاكاة

نستطيع التشبيه بين التجربتين العراقية والصينية من حيث البداية الاشتراكية الا انه بعد دراسة الحالتين بشكل مفصل نستطيع الجزم باختلاف مدخلات التجربة ومخرجاتها بشكل كامل فالصين رغم اخفاقاتها واضطراباتها الاجتماعية المتكررة الا انها نجحت خلال حقبتها الاشتراكية في بناء بنيته تحتية قوية وقواعد صناعية متعددة وتحقيق الاكتفاء الذاتي قبل الانخراط في تجربة الانفتاح الاقتصادي التدريجي على العالم وبعد تطبيق الانفتاح استطاعت الاستفادة منه الى اقصى درجة الامر الذي جعل البعض يجزم باستغلال الصين لموارد الشركات متعددة الجنسيات وليس العكس ، اذ تتهم تلك الشركات بنقل موارد وثروات الدول النامية لصالح الدول الكبرى والمتقدمة ،ولكن بالنظر الى التجربة العراقية خلال حقبتها الاشتراكية نجد انها بالفعل استطاعت انشاء قطاع اعمال عام قوامه عدة مصانع لانتاج الحديد والاسمنت وبعض المنتجات الاخرى ، ولكن تظل المعضلة الرئيسية في الاقتصاد العراقي متمثلة بادارة القطاع العام للدولة بمصانعها وقطاعاتها المتعددة وتمويل هذه المشروعات المتهالكة والمثقلة بالمشاكل المتنوعة مع الاخذ بالاعتبار اهمية المشاركة الشعبية في تفعيل المجمعات التعاونية او المشروعات المتوسطة وصغيرة الحجم خاصة بعد دخول العراق في صراعات اقليمية خلال العقود الاربعة السابقة ارهقت موازنتها وقدرته على تحقيق معدلات نمو مرتفعة الامر الذي ادى الى تدهور هذا القطاع الناشئ سريعا .

---

1) Paul Salem, Iraq’s Tangled Foreign Interests and Relations, Carnegie Middle East center, December 24, 2013.p,65

(2) Middle East Policy Council , Volume XV , Number 2 , in 19 – Mahmoud Ghafouri , China's Policy in the Persian Gulf, 7 – 2017, p,33.

وعندما شرعت الدولة العراقية على الانفتاح غير المدروس على العالم وربط اسواقها المحلية بالأسواق العالمية لم تصمد صناعته المحلية المتواضعة امام تدفق السلع والبضائع من العالم لأيام لدرجة قتلت الصناعة الوطنية واخرجتها من المنافسة وادى ذلك الى خلق تشوهات واختلالات هيكلية في الاقتصاد المحلي دفع ثمنها المواطن العراقي الى يومنا هذا ، وبعيدا عن ذكر تجربة الخصخصة التي لم تسعف الاقتصاد العراقي بقدر ما اضرته وبالمقارنة مع التجربة الصينية في هذا المجال والتي تنازلت عن صناعات صغيرة وغير استراتيجية وابقت على ملكية القطاعات الفعالة للدولة، وهي التي تمس الامن القومي الصيني ، اي انها طبقت سياسات الخصخصة بفاعلية لم تضر بها اقتصاديا اوسياسيا في حين لم يحصل ذلك في العراق، وبشكل عام يمكن تلخيص الدروس المستفادة من التجربة التنموية الصينية التي يجب دراسة قابلية محاكاتها في الواقع العراقي ومواءمتها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا -اعلاء ثقافة العمل ومغادرة الثقافة الريعية

العمل على احياء هذه الروح داخل نفوس العمالة العراقية ، والعمل على تغيير ثقافة الريع وثقافة النفور من بعض المهن الفعالة مثل العامل في المصانع والمزارع في الحقل

1-التطوير الاداري وهيكلة القطاع العام

لا يغفل في هذه المسيرة التاريخية للصين تجربته الادارية الفريدة والمزج بين المركزية واللامركزية في ادارة قطاعاته المختلفة وامكانية الاستعانة بما يميز هذه التجربة في الواقع العراقي واهمها [1]

- الجمع بين المركزية واللامركزية في القرارات المتخذة وفي تقديم خدماتها
- مواجهة ترهل الجهاز الاداري والتطوير المستمر والرقابة على مؤسسات الدولة وسياساتها المتبعة في القطاعات المختلفة
- تفعيل دور المنظمات الغير حكومية من مشروعات خدمية بالنسبة لفئات المجتمع هذا بخلاف تجربة الخصخصة الناجحة التي اعتمدت على التخلص من قطاعات الدولة غير الاستراتيجية والتي كانت تحقق خسائر
- الاستعانة بنشاطات المرأة في المشروعات الصغيرة .

[1] د . واثق علي الموسوي ،مصدر سبق ذكره،ص65.

2-تعظيم الاستفادة من الاستثمار الاجنبي والمحلي

استطاعت الصين الاستفادة القصوى من سياسة الانفتاح الاقتصادي وتطويع الاستثمار الاجنبي المباشر بوصفها اداة فعالة تحقق بها التنمية الاقتصادية المستدامة الامر الذي حقق لها المركز الثاني في الاستحواذ على الاستثمارات الخارجية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية بحجم 234مليار دولار عام 2010 ليس هذا فقط بل بالاعتماد على المدخرات الذاتية التي وصلت الى 50% من دخل المواطن في تحقيق معدلات استثمار محلية وصلت الى 39% من حجم الناتج المحلي الاجمالي الصيني عام 1998 الامر الذي اهلها الى تصدير هذه الاستثمارات .

3-خلق التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي

في بداية التجربة التنموية الصينية حاول الزعيم الصيني (ماو) تحقيق الطفرة الصناعية بالاهتمام المفرط بقطاع الصناعة مثل تصنيع الصلب الأمر الذي أدى الى تخلف القطاع الزراعي واهماله من قبل الدولة والمزارعين انفسهم مما ادى الى حدوث مجاعات ادت الى وفات ملايين الصينيين ولكن مع تتابع المسار التصحيحي للخطط الخمسية برز الاهتمام بالقطاعين بشكل متوازي اتباعا لتوصيات المهندس الصيني (بينغ) فاهتم بمبدا تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء وفي نفس الوقت تحقيق معدلات انتاج وتصنيع مرتفعة وفقا للجدول الزمني المتبع لكل خطة خمسية [1] .

رابعا -اسباب نهج الصين في الاقتصاد العراقي

يعود سعي الصين الى توثيق العلاقة في الاقتصاد العراقي الى جملة من الاسباب كان من اهمها هو ان الشراكة الاستراتيجية الصينية مع العراق مرنة ،بمعنى ان الصين لا تضع شروط مسبقة عند تعاقدها مع العراق او سواه من الدول بل تعمل على تكييف تلك العقود بما يتوافق مع نوايا الطرف الاخر وارادته وقابليته على الالتزام بتعهداتها التعاقدية ، بل وفي كثير من الاحيان توافق الصين على شوط تكون فيها ارباح الشركات الصينية متدنية ، للإيحاء على انها لا تحمل ارث استعماري كباقي الدول الاستعمارية وانهم يشتركون مع العراق في الارث الحضاري [2]

---

[1] المصدر السابق نفسه ص67.

[2] د.كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، العدد 27، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة مايو ايار 2017، ص 28 .

-ان تعامل الشركات الصينية مع الشعب العراقي كان تعاملا حضاريا لا يشوبه انتقاص او احتقار كما فعل الامريكان حينما قتلوا العراقيين وشردوهم، فالصينيون اليوم في جنوب العراق لم يتعلموا اللغة العربية الفصحى فقط وانما تعلموا اللهجة العراقية في دليل على الانفتاح الحضاري لشعب الصين وعدم حمله اي عقدة ثقافية حيال الاخر.

-كما انه من الواضح ان اصرار الصين للدخول الى سوق الطاقة في العراق هدفه الاول تامين الطاقة وادامة النمو المتصاعد في الصين والذي وضعها في مصاف الدولة المتقدمة عالميا بعد الولايات المتحدة واليابان [1]

ان حجم المشكلات التي يواجهها العراق على صعيد استقراره السياسي والامني وسلمه المجتمعي وكذلك تدهور اقتصاده الوطني لجهة واقعه الريعي وتراجع مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى في الدخل القومي وتراجع واقع القطاع الخاص، اضافة الى التحديات التي تقف بوجه الاندفاع الصيني حيال العراق لجهة المنافسة مع الولايات المتحدة وبعض القوى الاقليمية الاخرى، تضع تحديات امام تطور العلاقات العراقية الصينية، ولاشك ان اي تطور في تلك العلاقات لايمكن ان يعكس رغبة وارادة الطرفين العراقي والصيني في هذا الاتجاه بقدر ما يعكس قدرتهما على مواجهة بعض تلك التحديات وحل بعضهما الاخر.وقد تم ذكر تلك التحديات في المبحث الثاني من هذا الفصل .

خامسا / مبادرة الحزام والطريق وتاثيره على الاقتصاد العراقي

اعلنت الحكومة الصينية عام 2013 مبادرتها بأنشاء طريق الحرير (مبادرة الحزام والطريق) وهذه المبادرة عبارة عن شبكة من الموانئ وسكك الحديد تربط ما يقارب 65 بلد واطلاق هذه المبادرة جاء لسببين :

-السبب الخارجي والمتمثل بسيطرة الاسطول البحري الامريكي على الممرات المائية وهو ما يهدد بغلق الممرات (الطاقة والتجارة) امام الصين في حال حصول توترات عسكرية

-السبب الداخلي . ان هدف من هذا المشروع هو دعم المناطق الداخلية والغربية للصين ذات النمو المنخفض حيث تعد موانئها الواقعة شرق البلاد هي بوابتها التجارية مع العالم الخارجي وبها تتركز رؤوس الاموال والايدي العاملة وبالتالي فان نقل السلع المنتجة في وسط وغرب

[1] جون بيير كابيسان، السياسة الدولية للصين بين الاندماج وارادة القوة، عرض حكمات خضر العبد الرحمن، مجلة سياسات عربية، العدد 27، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة /مايو/ ايارِ، 2017 ، ص 145 .

البلاد يستغرق مدة زمنية كبيرة لغرض تصديرها الى الشرق الاوسط واوربا وبالتالي فانها ستتحمل الكثير من التكاليف والمخاطر بسبب الممرات البحرية، لذا جاءت هذه المبادرة لتحل مشكلتين هي التكلفة والمخاطر لذا سعت لبناء شبكة من الطرق البرية في مسارين المسار الشمالي والمسار الجنوبي وهو الاهم بالنسبة للاستراتيجية الصينية وهو مسار بناء (جوادر الباكستاني) والذي يسمى بخط الطاقة حيث ينقل 40% من واردات النفط الصينية ،حيث تعد الصين مستورا لمصادر الطاقة ، ومن المتوقع زيادة استهلاك الصين من النفط خلال السنوات القادمة الى 25مليون برميل يوميا عام 2035 ومن خلال النظر الى الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العراق جعله مركزا مهما في مبادرة الحزام والطريق حيث يعتبر اقصر الطرق لتوريد البضائع والسلع الصينية الى اوربا والشرق الاوسط ، يؤكد العراق بأنه سيكون المحطة الرئيسة في مشروع الطريق الدولي البري والبحري الرابط بين قارتي اسيا واوربا من خلال اكمال انشاء ميناء الفاو الكبير وتنفيذ القناة الجافة لربط ميناء الفاو بتركيا ليكتمل بذلك خط ربط من الصين الى باكستان وميناء الفاو بحريا والى اوربا سككيا . وهذا ما سيوفر الاف من فرص العمل ومردود اقتصادي كبير، يوازي الايرادات النفطية ،هذا من ناحية ومن ناحية اخرى امكانية تطوير انتاجية الحقول النفطية بما يساهم في زيادة القدرة التصديرية للعراق عن طريق هذا الخط ، وبالتالي لهذا المشروع ان يكون ممتازا ويقدم فرص حقيقية وليست خادعة للاقتصاد العراقي .

1-الابعاد المحلية لميناء الفاو الكبير

ان غياب رؤية الوطنية الواضحة والمنسجمة مع مبادرة الحزام والطريق على نقيض الدول الخليجية التي اخذت على عاتقها النظر الى الخبرة الصينية والعملية في تطوير البنى التحتية وتنسيق الخطط حيث ترى ان طريق الحرير البحري مهما لاقتصادها من حيث تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي ،ويمكن لميناء الفاو ان يمثل رؤية اقتصادية حقيقية اذا ما استغل بالشكل الامثل حيث سيكون السادس عالميا حال اكتمال البناء لجميع مرافقه(عدد الارصفة180 ، خمسة فنادق سياحية، مطار لرجال الاعمال ،250الف وحدة سكنية) فانه سيوفر 500 الف فرصة عمل الى جانب مختلف الارتباطات الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية ، كما انه يمكن تصدير جميع صادرات النفط العراقية عبر الخليج العربي .كما ان توأم هذا الميناء هو القناة الجافة (الربط السككي) حيث تظهر اهمية الربط السككي من خلال ان يكون العراق حلقة وصل بين اسيا و اوربا ، ومن التاريخ القريب كان هناك خط سكة حديد (اكسبرس) الشرق القديم

(قطار الشرق) من بغداد الى برلين مرورا باسطنبول ايام الامبراطورية العثمانية وحينها كان هدف المانيا الوصول الى الخليج ولكن التنافس انتهى بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الاولى وتحول الخط الى بريطانيا .

دون هذا الربط السككي ستكون الفائدة من ميناء الفاو محدودة كباقي الموانئ الاخرى العراقية الاخرى.

وبالتالي فان انشاء ميناء الفاو الكبير سيسهم في الاتي [1] :

1-زيادة قدرة واستيعاب الموانئ العراقية وبالتالي تخفيف الضغط على الموانئ الحالية وتلبية حاجات البلد من الصادرات والاستيرادات

2-تطوير الواجهة البحرية وتطوير المنطقة اقتصاديا ومنع عملية التعرية وفقدان الساحل من خلال تحسين الخط الساحلي .

3-استخدام العراق كقناة جافة لنقل السلع الى اوربا والى موانئ البحر الابيض المتوسط في سوريا وتركيا .

ومن خلال الجدول رقم (26) يمكن بيان حجم حركة المرور المتوقعة في الموانئ العراقية

[1] د. نبيل جعفر المرسومي ، م. حسين حيدر محمد الجزائري، ميناء الفاو الكبير الاهمية والموقع والتحديات ، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي ص2 .

جدول رقم (26)
حجم وحركة المرور في الموانئ العراقية المتوقعة للاعوام
(2018,2028,2038)

البيان / السنة	اجمالي الانتاجية السنوية /مليون طن	الانتاجية السنوية حسب نوع الحمولة		فئة المعالجة
		حجم الحمولة	نوع البضاعة	
2018	53	5	بضائع عامة	الموانئ الحالية
		1	تغذية حاويات	الموانئ الحالية
		10	بضائع صب	الموانئ الحالية
		10	بضائع صب	ميناء الفاو الكبير
		27	حاويات	ميناء الفاو الكبير
2028	79	6	بضائع عامة	الموانئ الحالية
		1	تغذية حاويات	الموانئ الحالية
		10	بضائع صب	الموانئ الحالية
		18	بضائع صب	ميناء الفاو الكبير
		44	حاويات	ميناء الفاو الكبير
2038	110	8	بضائع عامة	الموانئ الحالية
		1	تغذية حاويات*	الموانئ الحالية
		10	بضائع صب	الموانئ الحالية
		24	بضائع صب	ميناء الفاو الكبير
		67	حاويات	ميناء الفاو الكبير

Source; A group of Italian Companies (CIITI) ;pre-Feasibility Study of The New AL Faw Port, Volume 1, Italy ,2007, P14.

2-انشاء صندوق للاستثمار

في ظل عدم توفر رؤوس الاموال اللازمة لدى العراق لغرض اعادة بناه التحتية تبرز الحاجة الى انشاء صندوق خاص من خلال برنامج النفط مقابل الاعمار والاستثمار مع شركاء العراق التجاريين وبالاخص الدول الاكثر اعتمادا على النفط العراقي كالصين والهند ويوضح الجدول رقم (27)اتجاه صادرات العراق النفطية مع (شركائه التجاريين)، مع الشكل البياني رقم (7)

* يقصد بعبارة تغذية حاويات الحاويات الواصلة للميناء عبر السفن الصغيرة والتي نسع لبضع عشرات منة هذه الحاويات ، لتعذر وصول سفن الحاويات العملاقة لموانئ العراق فانه يجري تقسيم الحمولة الى عدد من هذه السفن الصغيرة المغذية.

جدول رقم (27)

اتجاهات الصادرات النفطية لعام 2019

اتجاه الصادرات	الصين	الهند	الولايات المتحدة	اوربا	اسيا والباسفيك	الشرق الاوسط	اليابان	سنغافورة	امريكا اللاتينية	افريقيا	المجموع
نسبة الصادرات %	25.7	24.5	8.2	27.5	8.9	1.6	1.0	1.3	0.2	1.6	%100

Source: -Bp, statistical Review of world Energy, 2020.p,30

شكل (7)اتجاهات الصادرات النفطية العراقية لعام (2019)

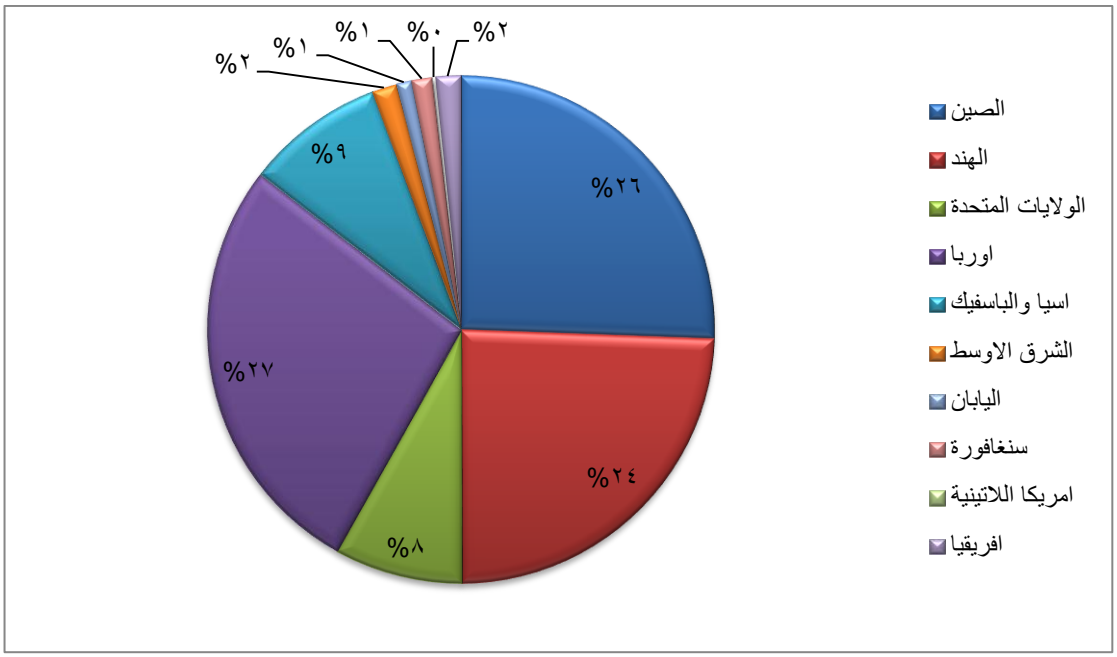

Source: -Bp, statistical Review of world Energy, 2020.p,30

وتشير التقديرات الى ان العراق يحتاج الى 88مليار دولار لتطوير بناه التحتية المتهالكة علما ان الصين تستورد اكثر من 22% من انتاج النفط العراقي والاتفاق بين البلدين كمرحلة اولى لأنشاء صندوق استثماري مشترك يمول بأموال النفط ولغرض قيام الصين في تنفيذ المشاريع داخل العراق وعقد تحالفات مع شركات عالمية ، ويذكر لم يكن هذا الاتفاق جديد اذ ابرم العراق والصين في عام 2015 في حكومة حيدر العبادي اتفاق حزام الحرير(طريق الحرير) الذي اعتمد مبدا النفط مقابل الاستثمار والبناء والاعمار واحيل في وقتها 100 مشروع الى الصين الا ان الظروف والتوترات السياسية والامنية حالت دون ذلك .

بدا العراق الشروع في اقرار قانون مجلس الاعمار والذي يتراسه رئيس الحكومة والذي سيشرف على المشاريع الكبيرة التي تبلغ قيمتها اكثر من 2010 مليون دولار ، الامر الذي يعني ابعاد الوزارات والمحافظات عن تنفيذ هذه المشاريع لتقليل الفساد والروتين وتسهيل عمل الشركات الصينية ومع تحديد المشاريع وفق اولويات تحدد مدى اهميتها للعراق ولابد ان نلفت النظر الى ان استثمار النفط في تطوير البنى التحتية خطوة جيدة بدل من اخذ القروض من الدول الاجنبية او منح الشركات الاجنبية نسبة من ايرادات المشاريع مع التزام العراق باتفاقيات (اوبك) حتى لاتتاثر اسعار النفط عند زيادة انتاجه.

وخلال ندوة نقاشية بخصوص (الاتفاق الصيني) في 23/ ك 2/ عام 2019 اكد مستشار رئيس الوزراء (مظهر محمد صالح) انه بموجب الاتفاق سيتم الاستفادة نسبة 3% فقط من كميات النفط المباعة ويخصص عائد بيع 100 الف برميل يوميا سيقوم الجانب الصيني بمنح تسهيلات بمبلغ 10 مليار دولار كمرحلة اولى ويمكن زيادة هذه الكمية الى 300 الف برميل في حال الرغبة في زيادة المبالغ المالية في هذا الصندوق بعد الاتفاق على قائمة المشاريع التي ستحددها الحكومة العراقية .

3-خلق التجارة وتحولها من خلال ميناء الفاو

ومن المتوقع ان يؤدي اكتمال انشاء ميناء الفاو وتشغيله الى ايجاد طاهرة خلق التجارة وتحويلها الى مناطق استهلاكها الرئيسية من خلال ميناء الفاو ، من خلال الوقائع الاتية:

ا- من خلال ميزة الموقع الجغرافي فان ميناء الفاو الكبير سيحفز على قيام الحاضنات الصناعية للاستفادة من سلسلة التوريد العالمية ولما يوفره الميناء من اعادة التصدير بسهولة ويسر وباقل التكاليف من خلال تعظيم القيمة المضافة للمدخلات المستوردة والمصدرة.

ب- الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المساهمة في البنى التحتية والاستفادة من الشركات العالمية المتخصصة ، ودعوة المغتربين العراقيين من اصحاب الكفاءات ورؤوس الاموال الوطنية للاستثمار في مشروع الفاو الكبير ومنحها الضمانات الازمة لحماية استثماراتهم .

ج- يمكن استخدام ميناء الفاو كخيار استراتيجي لنقل الغاز القطري الى اوربا عبر تركيا ، وبالتالي استخدام هذا الخيار كوسيلة لضمان حقوق العراق المائية في دجلة والفرات .

د- سيكون ميناء الفاو الكبير دافعا لتطوير اسطول النقل البحري ، بعد ان تراجع كثيرا بسبب تعرض اغلبه للتدمير في حرب الخليج الثانية 1991، ومن الجدير بالذكر كان يمتلك العراق 24 ناقلة في ثمانينيات القرن الماضي، من ضمنها اربع ناقلات عملاقة (155) الف طن .

سادسا / تمويل التنمية الاقتصادية عبر الاستثمارات والضامن النفطي

1-النفط ومسار الاقتصاد الوطني

تبين تقارير وزارة النفط العراقية والمسح الجيولوجي الامريكي ان الاحتياطيات المقدرة 232 مليار برميل قابل للاستخراج تجاريا وقد تصل هذه الاحتياطيات الى 271مليار برميل اذا ما ما ازدادت اسعار النفط وهذا ما يعزز تكهنات وزارة النفط حول امكانية لرفع ارقام الاحتياطيات النفطية المثبتة في العراق . ان التنافس على الاسواق والمشاكل مع الشركات قبل التاميم ومن الحروب والحصار كلها عوامل ضيعت على العراق فرص التوسع بطاقات الانتاج والتصدير .

وفي منتصف الستينات كان انتاج العراق 1300 الف برميل يوميا والسعودية 2200 الف برميل يوميا رغم قدم العراق في اكتشاف واستخراج النفط لكن الشركات الاجنبية تذرعت بتكاليف النفط والتصدير مقارنة مع بلدان اخرى بل حتى جهود الاستكشاف لم تتناسب مع حجم النفط المحتمل في العراق ، وبعد قيام الجمهورية عام 1958 وصدور قانون 80 الذي حدد النطاق المكاني لامتيازات الشركات الاجنبية واستحداث شركة النفط الوطنية في العراق فيما بعد واتجهت سياسات الشركات الى التحيز الشديد ضد العراق لصالح منتجين اخريين وقد وصل انتاج العراق عام 1973 وهي سنة التاميم الى 2 مليون برميل يوميا وازداد انتاج السعودية الى 8 مليون برميل يوميا في نفس السنة وانتبه العراق الى اهمية تطوير طاقات الانتاج بعد التاميم ونجح لايصال الانتاج الى 3.5 مليون برميل يوميا عام 1979 وقد عطلت الحرب خطة زيادة انتاجه النفطي واريد استئناف التوجه لهدف الزيادة عام 1990 الى 6 مليون برميل يوميا على امل الوصول لهذا الانتاج منتصف التسعينات ، احبطت هذه الخطة بحرب الخليج الثانية وبعدها الحصار [1].

[1] د . احمد ابريهي علي ، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة ،مصدر سبق ذكره ،ص19

وعن مسار التطور الاقتصادي ومضامينه في التحول البنيوي يمكن التعرف على المدى الممكن للنمو بما يخصص من الانتاج المحلي الاجمالي الى الاستثمار والكفاءة ويعتمد تمويل الاستثمار على ميول الادخار من الدخل الخاص والحكومي والنفط منه بشكل رئيسي . ومع نجاح التنمية يزداد الدخل غير النفطي بالتزامن مع تنامي دور السوق والقطاع الخاص .

ان نجاح تطوير طاقات الانتاج وتصدير النفط والغاز في العراق يساعد على تعويض الفرص الضائعة لاكثر من ثلاثة عقود في الحرب والحصار لدعم النمو الاقتصادي والحضاري للبلد .ويمكن الانتفاع من الانسجام بين العراق والعالم بشكل عام والصين بشكل خاص لصالح الازدهار والسلم الاهلي في العراق وهذا يحتاج الى بذل جهود مضنية وارادة مسؤولة .

سابعا /فرص التعاون بين العراق والصين

1- مجال التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية القطاع الاول في العلاقات الاقتصادية الدولية ، الى جانب حركة رؤوس الاموال الدولية وحركة الافراد. وترتبط كل من الصين والعراق بشبكة من العلاقات الاقتصادية والتجارية ، قابلة الى التطور وخلق الفرص نحو الافضل لمصلحة شعبهما ، وان بدات تلك العلاقات صغيرة الحجم في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم . ولم تغيب السياسة عن التاثير على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين ، فقد قطعت الصين تعاملاتها الاقتصادية والتجارية بموجب قرارات مجلس الامن ، واقتصر التبادل التجاري على بعض السلع الانسانية خلال المدة (1991_1996) ، وبلغ كمتوسط نحو مليار دولار كمجموع الى اجمالي التجارة الخارجية بين الطرفين وبفائض لصالح العراق([1]) . وتوسع التعاون التجاري نوعا ما في النصف الثاني من عقد التسعينات ، على اثر موافقة العراق على برنامج النفط مقابل الغذاء oil for food، بعد موافقة مجلس الامن الدولي على تصدير النفط الخام العراقي ، لغرض سد النقص في الحاجات الانسانية بموجب قرار 986 لعام 1995 . وبعد عام 2003 توسع حجم التبادل التجاري بين الطرفين ، كما يشير الجدول رقم (28) وللمدة (2001_2018) . ويلاحظ تصاعد كل من الصادرات العراقية التي تضم بشكل رئيس الصادرات من النفط الخام ، مقابل زيادة مضطردة في استيرادات العراق من الصين من البضائع والسلع المختلفة ، وان محصلة صافي التبادل التجاري بين الطرفين يصب في صالح

[1]) د.عبد الكريم جابر شنجار ، فرص التعاون الاقتصادي بين العراق والصين في مجال البنى التحتية والطاقة، حوار الفكر ،بغداد ،ص144.

الصين وبفائض تجاري سجل عام 2014 نحو 14 مليار دولار ، ثم انخفض نتيجة تدني اسعار النفط الخام على الرغم من زيادة حجم الصادرات النفطية ، وسجل انخفاض بلغ 2.8 مليار دولار ، وبعدها قفز الفائض الى اكثر من 14.4 مليار دولار ، وبهذا الحجم يمثل العراق بالنسبة الى الصين الشريك التجاري الرابع في منطقة الشرق الاوسط ، وفي الوقت نفسه يعد واحد من اكبر مستوردي المنتجات الصينية بعد عام 2003 ، بسبب ما تمتاز به تلك المنتجات برخص اسعارها ، وانسجامها مع القدرة الشرائية الضعيفة للمواطن العراقي ، بالمقارنة من المناشئ الاخرى من العالم لنفس النوعية .

الجدول (28)

العلاقات التجارية بين الصين والعراق للمدة (2001- 2018) مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2001	0,398	0,073	0,325
2002	0,421	0,096	0,325
2003	0,056	0.325	-0,269
2004	0,15	0,323	-0,173-
2005	0,408	0,416	-0,008
2006	0,491	0,653	-0,162
2007	0,687	0,762	-0,075
2008	1,2	1,38	-0,18
2009	1,887	3,277	-1,39
2010	3,6	6,267	-2,667
2011	3,83	10,424	-6,584
2012	4,914	12,543	-7,629
2013	6,896	17,963	-10,22
2014	7,743	20,748	-12,821
2015	7,927	12,656	-4,913
2016	7,743	10,618	-2,264
2017	8,354	13,724	-5,73
2018	7,994	22,463	14,469

-عبد الكريم جابر شنجار .فرص التعاون الاقتصادي بين الصين والعراق في مجال البنى التحتية والطاقة، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ،العدد،50، 2019 كانون الاول ،ص152.

2- التعاون في مجال البنى التحتية

من اوليات الاهتمامات للحكومات العراقية في المرحلة الراهنة النهوض بالاقتصاد العراقي ، وفي مقدمة ذلك العمل على تآهيل البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية العراقية ، والتي تم الاشارة لها سابقا. ونعتقد ان الفرص متاحة لدخول الصين الى قطاع البنى التحتية في العراق

ضروري جدا ، بعد الوقوف على التقدم لهذا القطاع في الصين ، ونرى ان يتم العمل بين الطرفين على المسائل التالية:

(اولا) وضع الاستراتيجيات والسياسات لمعالجة ظاهرة التحول الديموغرافي، والمتضمنة اعادة التوزيع السكاني للعراق لصالح المدن على حساب الريف ، وتتبين لنا النسبة الاحصائية بوضوح هذه الظاهرة ، ففي عام 1960 كانت نسبة سكان الحضر (43)% والريف (53)% ونتيجة حرب الخليج الثانية كانت النسب (75)% حضر و(25)% ريف ..، وبعد عام 2003 سهدت تراجع نوعا ما عام 2008، واظهرت البيانات ان سكان الحضر بلغ (67)% مقابل (33)% للريف، وعادت من جديد النسب تتغير مع الزيادة في عدد السكان في المدن العراقية الرئيسة ، بسبب انتشار البطالة بين طبقات المجتمع العراقي ، وانخراط ابناء الفلاحين غير المالكين الى الارض ، في صفوف الجيش والشرطة وقطاع البناء والتشييد ، واشارة النسب الى (69.6)% حضر و(30.4)% ريف . وترتب على هذه الظاهرة الخطيرة ، عدم الاستعداد لتلافي اثارها المختلفة ، وفي مقدمة تلك المخاطر تهديد الامن الغذائي للفقراء من المجتمع العراقي .

(ثانيا) المساهمة في التخطيط العمراني للعراق ، بما يحقق ويحافظ على التنمية المستدامة ، ويكون العمل على اساس التخصيص الافضل للأراضي ، والعمل وراس المال ، بالشكل التي تكون فوائد التحضر اكثر من السلبيات ، والمتمثلة بالضغط على البنى التحتية الفعلية التي تعاني من تردي في ادائها ، وبالشكل الذي تكون مستدامة بيئيا . وفي هذا المجال تتبع الصين (خطة التحضر) للمدة (2014_2020) ، والتي تتضمن التنويع في انشاء المدن (الخضراء والذكية والثقافية) . واذا ما علمنا ان التجارة الصينية لم تاتي من فراغ ، بل استندت الى واقعها السكاني الكبير ، والاخذ بالتغييرات العالمية المختلفة ، والتي تتطلب الاستعداد لتوفير كل وسائل الرفاهية للمجتمع الصيني . ومن تلك الاستعدادات العمل على التقديرات المقبلة لعدد المدن وحجم سكانها ، وكيفية مواجهتها عام 2025 ، وكالاتي:

- 221 مدينة يبلغ عدد سكانها اكثر من مليون نسمة مقارنة ب(35) مدينة في قارة اوربا.
- 23 مدينة يبلغ عدد سكانها اكثر من (5) مليون نسمة . 15.4 مدينة يبلغ عدد سكانها (25) مليون نسمة .

ومن هنا نلاحظ على الرغم من هذا التوسع في عدد المدن ، الا ان الصين قدمة المزيج الامثل ، لجذب الاستثمارات المختلفة في التنمية الصناعية ، مثل الاراضي الرخيصة والبنية التحتية الجيدة ، الى جانب القوى العاملة الوفيرة والمتدربة ، واستطاعت الصين ان تتجنب الاثار الجانبية الشائعة للتحول الديمغرافي، على نطاق واسع مثل احتمالات البطالة والفقر الحضري. هذه التجربة الرائدة لدى الصين ، يمكن للعراق ان يستفيد من بعض جوانبها ، لتلافي اثار التدهور في البنى التحتية المختلفة التي حدثت بعد عام 2003 ، عدا ذلك فان العراق يبقى يعيش تاكل واندثار ما موجود من البنى التحتية ، التي انشات قبل العام الاخير بسبب العشوائيات ، وهذا ممكن عند المقارنة السكانية بين الطرفين ، فعدد سكان العراق لا يتجاوز نسبة (2.9)% من سكان الصين حسب تقديرات عام 2019 .

(ثالثا)- التعاون في مجال الطاقة

يمثل مجال الطاقة القناة الرئيسة في فرص التعاون وتميل كفتها لصالح العراق اكثر من الصين خصوصا ان الاخيرة تولي اهمية لهذا المصدر من الطاقة الذي يشهد تصاعد في الاهمية النسبية في مكونات ميزان الطاقة العالمية وعلى هذا الاساس ترى الصين ان العراق سيبقى دولة غنية بالنفط الخام الى مدى بعيد ويبين الجدول رقم (29) ميزان الطاقة للطرفين ويلاحظ ان الصين هي دولة منتجة للنفط الخام وتتفوق في انتاجها من النفط الخام على معظم دول اوبك الرئيسة ما عدا السعودية الا انها تعد مستوردة صافية للنفط الخام لعدم كفاية الانتاج المحلي ومن خلال الجدول السابق تصاعد العجز النفطي لدى الصين خلال مدة الجدول (2008 – 2018) وبلغ اكثر من 10 مليون برميل وهذا يعادل انتاج اكبر المنتجين من النفط الخام من العالم، فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة العجز 10% من انتاج دول اوبك البالغة 39.3 مليون برميل / يوميا عام 2018

جدول (29)

ميزان الطاقة للصين والعراق للمدة (2008-2018)

السنوات	العراق			الصين		
	الانتاج	الاستهلاك	الفائض/العجز	الانتاج	الاستهلاك	الفائض/العجز
2008	2394	481	1913	3814	7914	4100-
2009	2406	536	1870	3805	8295	4490-
2010	2424	570	1854	4077	9446	5369-
2011	2728	629	2099	4074	9808	5734-
2012	3037	666	2371	4155	10242	6087-
2013	3058	617	2441	4216	10750	6534-
2014	3198	681	2517	4246	11239	6993-
2015	3945	683	3262	4309	11986	7677-
2016	4375	760	3615	3999	12304	8305-
2017	4469	732	3737	3846	12840	8994-
2018	4550	777	3773	3798	13852	10054-
2019	4779	71.6	4704.4	3836	14056	10220-

Source: BP, statistical review of world Energy 2020/69th edition,P.16,P.21.

حال الصين هذا يجعل منها بحاجة دائمة لاستيراد المزيد من النفط الخام ومن مصادر قوية في احتياطياتها وانتاجها من النفط الخام ، وترى الصين ان العراق يمثل لها الفرصة المناسبة ولابد من العمل على تعزيزها من خلال عقد الاتفاقيات النفطية لزيادة فرص التعاون بين العراق والصين في المجالات الاقتصادية تترجمها الحاجات المتبادلة ، فالعراق بحاجة الى اعمار في مختلف مرافق البنى التحتية . والشركات الصينية لها الخبرة والكفاءة الكبيرين في هذا المجال ، كما ترى الصين ان النفط العراقي هو البديل المناسب الى النفط الخام الايراني لما يمتلكه من

خصائص مميزة وفي مقدمتها امتلاك الاحتياطيات النفطية (حيث تبلغ الاحتياطيات العراقية النفطية عمرا افتراضا هو الاكبر بين نفوط العالم والذي يقدر ب 128.9 عاما)[1].

(رابعا)-التعاون والاستثمار في القطاع الزراعي

يمكن ان يكون للاستثمارات الاستراتيجية في القطاع الزراعي دور في عملية التحول. فازدياد كمية المحاصيل لا يؤدي الى تحسين سبل عيش المزارعين فحسب، بل يزيد الطلب على السلع والخدمات في المناطق الريفية، ويتيح مزيدا من الفرص للتنمية الاقتصادية. ويمكن ان يؤدي ايضا الى انخفاض في اسعار المواد الغذائية، ويحد من حصة الانفاق على الغذاء من مدخول الاسر المعيشية ويخلق اسواقا لقطاعات اخرى من الاقتصاد. والبحوث الزراعية هي سلعة عامة لا تحظى بتمويل كافي من القطاع الخاص ونتيجة لذلك يمكن للحكومات ان تقدم مساهمات مفيدة في هذا المجال ، وتبين دراسات اجريت مؤخرا على بضعة بلدان في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ان زيادة الانفاق الحكومي على الزراعة تسهم في تعزيز النمو وتتضح فعالية الانفاق على الابحاث عند فصل الانفاق الزراعي على الابحاث عن الانفاق الزراعي على غير الابحاث. ومن المفيد ايضا توفير سلع عامة اخرى مثل خدمات الارشاد الزراعي وانظمة الري ولدى الصين اكبر نظام للبحث والتطوير الزراعي في العالم وتتركز ابحاثها في هذا المجال في الاكاديمية الصينية للعلوم الزراعية والجامعات والاكاديمية الصينية للعلوم التي تشكل مجتمعة اكثر من 1,100 معهد للأبحاث، و اصبحت الصين اليوم رائدة في التعاون بين بلدان الجنوب وتستفيد بلدان افريقية كثيرة الان من الابحاث الصينية. وساهم نظام الابحاث الزراعية والابتكار فيها الى حد كبير في زيادة كفاءة القطاع الزراعي للعامل الزراعي الواحد ما يقارب اربعة اضعاف ، ويمكن ان تكون التكنلوجية الزراعية احدى نقاط القوة في العراق اذا ما طورت برامج التنمية الزراعية على اساس عامل الاستدامة فلكي يكون المزارعين مؤهلين للحصول على دعم الاسعار وبرامج الائتمان ينبغي ان يلتزموا بقوانين تقسيم المناطق ، وتقديم القروض للمزارعين لتحسين ممارساتهم الزراعية والحفاظ على المواد الطبيعية .

ثامنا- الالتزام بالتنمية والاصلاح على المدى الطويل

التحول الدائم والمستمر هو عملية طويلة الامد تتطلب وضع منهج ثابت ومتوازن في التنمية وقد تبدو بعض الحلول التقنية او الادارية حلول سريعة لكنها غير كافية ، حيث ان الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق قد تواجه مجموعة متشابكة ومعقدة من التغيرات لذا فان

[1] krysstal : USA :why Iraq the real reasons , at : http//www.krysstal.com .

حجم هذه التغيرات لابد ان تنطلق من رؤية طويلة الامد لبناء المؤسسات والقدرات اللازمة، وكالاتي:

1-الاندماج التدريجي

ان الانفتاح السريع على الاسواق العالمية قد يؤدي الى اغلاق مؤسسات الدولة دون ان يؤدي الى استحداث انشطة اقتصادية وهذا ما حصل بالفعل بالنسبة للعراق فقد ادى الانفتاح على الاسواق العالمية الى انهيار القطاعات الاقتصادية المهمة كالزراعة والصناعة ،لذا لابد من اعتماد الحكومة تنفيذ اصلاحات تدريجية لغرض جذب الاستثمار الاجنبي وخلق فرص العمل وتشجيع الصادرات ، وتعزيز عمل وكفاءت الشركات المحلية من خلال ادخال الشركات الاجنبية في مشاريع مشتركة مع الشركات المحلية للاستفادة من نقل الخبرات والتكنلوجيا ، والاستفادة من الاستثمار في مجال الصحة والتعليم لغرض الاعتماد على الكفاءات المحلية مستقبلا

2-اعطاء الاولوية لخلق فرص العمل

من خلال ربط النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يمكن خلق فرص عمل امنة ومجزية وبالتالي يمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومكافحة الفقر والبطالة في ان واحد ويمكن تكريس هذا النمط من النمو من خلال المشاريع الزراعية والمشروعات المتوسطة الصغيرة الموجه نحو التصدير والتي تعتمد على كثافة الايدي العاملة وبالتالي يمكن استحداث فرص عمل وبمعدلات اكبر ،وتعزيز اهمية حاضنات الاعمال من اجل تطوير السلع والخدمات التي تحتاجها المشاريع الكبيرة واستيعاب الخرجين والمؤهلين علميا وفنيا ، وترويج نتائج ابحاث الطلبة والسعي الى تسويقها [1] ، حيث اثبتت التجارب ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل اهم محرك للتنمية وأحد الركائز الاساسية لقيام التنمية المستدامة وتعتبر التجربة الصينية في مجال اقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا يمكن الاخذ به [2].اذا ما اعتمدت الحكومة سياسات فاعلة في القطاعات الفرعية والتي تستوعب اعدادا كبيرة من القوى العاملة في التصنيع والزراعة والبناء والتشييد وتتطلب مثل هذه السياسات الى استثمار في التعليم وتدريب الشباب وتدعيم عملية التنويع الاقتصادي وازالة العقبات التي تعترض قيام المشاريع في القطاع الخاص

---

[1] د.رائد خضير ، د، عدنان حسين .دور حاضنات الاعمال في تطوبر المشاريع الصغيرة، عمان ،دار الايام، 2015، ص93.

[2] حميـدة رابـح ، http;// dspace. Univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3201 استراتيجيات التنمية المستدامة, 25-avr-2019

. وهنا لابد من التركيز الى عدم ترك الاسواق بمفردها لانها قد تخفق لوحدها في هذه المهمة بل قد لا تكون موجودة في المراحل الاولى لعملية التنمية لذا لابد من التكامل ما بين الدولة والسوق ، حيث اعتمدت معظم الدول الناجحة والصين في مقدمتها سياسات صناعية تعزز امكانية مساهمة القطاع الخاص في التنمية البشرية وخاصة من خلال توليد فرص العمل في قطاعات جديدة

الاستنتاجات

هناك العديد من الاستنتاجات عن تجربة السوق الاشتراكية في الصين التي تمثل البداية الحقيقية للإصلاح الاقتصادي في الصين، ومن ابرز تلك الاستنتاجات ما يأتي :

1-ارتكزت الحضارة الصينية على السلطة الابوية بقيادة مجموعة من الاسر الصينية التي تزعمت الانتقال من اول اسرة في تاريخ الصين (اسرة شيا) في القرن 21 قبل الميلاد وكان ذلك بداية لانتهاء المجتمع البدائي ودخول المجتمع الصيني الى مرحلة المجتمع العبودي في عهد (اسرة شانغ) و (اسرة تشو) وبداية عصر المماليك التجارية ، التي حولت المجتمع الصيني من المجتمع العبودي الى المجتمع الاقطاعي .

2-تحولت الصين في القرن التاسع عشر تحولات كبيرة بين الاحتلال الاجنبي والثورة عام 1912 ثم استلام الحزب الشيوعي الصيني السلطة بالصيغة(السوق الاشتراكية) عام 1949 ليتم تبني عملية اعادة تنظيم الزراعة من الاقطاعيات الى الكومنيونات ، بعد ان استولى الحزب الشيوعي على الاراضي وقيامه بتوزيعها على الفلاحين ، ولقد كان لهذه الاصلاحات الاثر الكبير في انتصار الحزب الشيوعي في الحرب الاهلية مع الحزب الوطني عام 1949.

3- اعلنت الحكومة الصينية عام 1950 قانون الاصلاح الزراعي واصدرت عدة قرارات لإزالة الفوارق الطبقية في الريف ، ومن ابرز الانجازات ان الاراضي الزراعية اصبحت ملكا للجميع.

4-في عام 1958 تبنت القيادة الصينية مشروعا يسمى (بالقفزة الكبرى الى الامام) من اجل تطوير القطاعات الزراعية والصناعية ، واعطاء قدرا كبيرا من اللامركزية في اتخاذ القرارات لاسيما في الريف ، ومما سهل فيما بعد من ادخال الزراعة الى مرحلة جديدة عرفت بنظام الكوميونات الشعبية ، وهي منظمات اجتماعية جديدة تعمل على الجمع بين التكنلوجيا القديمة والحديثة مع فسح المجال امام تحرير المراءة وادخالها في نظام العمل كالرجل واعطاءها الحقوق والعمل على زيادة الانتاج والانتاجية الاجتماعية .

5- قام البناء الثقافي والعلمي في الصين على عدة مراحل مهمة هي المرحلة التقليدية التي استمرت مدة طويلة حتى قيام جمهورية الصين عام 1949 ، استنادا الى الافكار (الكونفوشيوسية) باعتبارها تمثل الاعتقاد لأغلب الصينيين في المكونات التعليمية والثقافية ، ثم مرحلة البناء الثقافي الاشتراكي الذي احدث تغيير كبير في الصين وبعد تحول الصين الى جمهورية ، على اثر دخول المبادئ الشيوعية من الاتحاد السوفيتي (السابق) في عهد الزعيم

الصيني (ماو) ، والمرحلة الاخيرة مرحلة الانفتاح على العالم الخارجي وهي مرحلة تجديد الافكار الاشتراكية وبدات الثقافة الصينية تتأثر بالرياح الغربية بعد مجيئ (دنغ شو بنغ) ونجحت الصين بأرسال البعثات الى كل من اوربا وامريكا لتعلم الهندسة والاقتصاد وطرق الادارة الحديثة.

6- وقفت العديد من العوامل وراء تبني الصين الاصلاح والتحديث وفي مقدمة تلك الاسباب ، ضعف التراكم الرأسمالي وتدني مستويات الناتج المحلي الاجمالي وقلة معدل دخل الفرد الصيني ، الى جانب ضعف القطاع الصناعي والحاجة الملحة الى التكنلوجيا الحديثة نتيجة التخبط والفوضى في القطاع الصناعي بسبب تغليب الفاعل الأيدولوجي على واقع المجتمع الصيني .

7- هناك تماثل واختلاف في التجربة الاشتراكية في كل من الصين والاتحاد السوفيتي (السابق) ومن ابرز المشتركات ان الحزب الشيوعي يعمل وفقا للاستراتيجية (الماركسية - اللينينية)، والاختلاف يتركز في تبني الاخير في خططه الخمسية في بناء اقتصاده الاشتراكي على الصناعات الثقيلة في حين ركز الحزب الشيوعي الصيني في تعبئة الشعب من خلال التعاونيات الزراعية ومحاربة الفساد السائد في اوساط المجتمع الصيني .

8- ادركت الصين ان هناك فجوه قائمة بين الصين والدول المتقدمة ، نتيجة العزلة عن العالم الخارجي ومن ابرز الخطوات العمل على ردم هذه الفجوه من خلال الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي عبر اليات هذا النظام كما اوضحته الصين في مؤتمر منظمة (ايبك) عام 1994، وتكللت هذه الخطوات بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية .

9- بعد رحيل (ماو تسي تونغ) عام 1976 دخلت الصين في صراعات بين قادة الحزب الشيوعي لاختلاف وجهات النظر في البحث عن نموذج للإصلاح الاقتصادي وكان القرار في التحول من اقتصاد مخطط مركزيا الى اقتصاد سوق والاندماج بالاقتصاد العالمي ، وحينها دخلت الصين في مرحلة جديدة سميت بالمرحلة الاصلاحية ، وبالفعل اعترفت العديد من دول العالم بتحول الصين الكامل الى اقتصاد السوق الحر وذلك في بداية القرن الحالي .

10- شجعت الحكومة الصينية القرارات التي تعمل على دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة واعتمدته كمبدأ استراتيجي لتحقيق التطور الاقتصادي من خلال منظومة متقنة ومدروسة من

المبادئ والسياسات والتشريعات وكانت النتائج ممتازة حيث استقطبت الصين تلك الاستثمارات في المجالات الصناعية .

11- اشارت دراسات دولية الى ان الصين تشهد نموا مضطردا في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات القادمة ووفقا لتلك التوقعات الاستشراقية فان الصين سوف تتخطى الولايات المتحدة الامريكية في مطلع العقد الثالث من القرن الجاري .

12- يفتقر العراق الى التنويع الاقتصادي فلا يزال الإقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تبلغ نحو ٩٩% ،في حين يتميز الإقتصاد الصيني بالتنويع الاقتصادي،وبالتالي أن أوجه المقاربة بعيدة جدا بينهما.

13- ثبتت تجربة الإصلاح الاقتصادي في العراق غير مكتملة في العديد من المحددات التي تقف وراء انعدام البيئة الاستثمارية الملائمة، انعكس ذلك على حجم الإستثمارات الداخلة للعراق والتي يحتاجها لانطلاق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

14- إن أوجه التشابة بين التجربتين(العراقية _والصينية)في الإصلاح الاقتصادي والسياسي يكمن في الإختلاف في طبيعة المخرجات،فالصين نجحت فى بناء بنى تحتية رغم العديد من الإخفاقات وكذلك العراق تحقق ما له في بناء قطاع عام في السبعينيات من القرن الماضي ،إلا أن المعضلة الإقتصادية بقيت كما هي بالهيمنة للقطاع الأخير على مفاصل الدولة وغياب مشاركة القطاع الخاص.

15- وفق المعطيات (الجيو_السياسية) تمثل مبادرة(الحزام والطريق) خيارا استراتيجيا للعراق في خلق مورد مالي كبير بعشرات الملايين من الدولارات بما يمثل رافدا آخر ومضمون الى جانب موارد الدولة الريعية التقليدية.

التوصيات

بقدر الاستفادة من التجربة الصينية في الاصلاح الاقتصادي وامكانية نقل بعض من جوانبها ، عليه ستكون التوصيات منصبة على العراق فقط .

1-ضرورة تبني معالجات جذرية في الاقتصاد العراقي لتقليل الاعتماد والاستمرار على ايرادات النفط غير المستقرة، وتبدا هذه الخطوة من الاصلاحات الادارية واعادة تقييم المدة السابقة ما بعد عام 2003 للوقوف على متطلبات النجاح للاستفادة من تجارب تنموية عالمية لدول عاشت المدة الانتقالية مثل العراق .

2-الاستفادة من تجربة الصين في كيفية تعاملها مع ظاهرة التحول الديمغرافي (الانتقال من الريف الى الحضر) بعد ان نجحت في بناء المدن الحديثة التي تستوعب اعداد السكان ، فالعراق يشهد هذه الظاهرة بقوة ما بعد عام 2003 ، وعليه لابد من الاهتمام في قطاع البناء والتشييد .

3-التعامل مع المؤسسات المملوكة للدولة على غرار التجربة الصينية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في شراكة حقيقية في الاعداد والتنفيذ الى برامج الاصلاح الاقتصادي من خلال ارتكازه على مبدا المشاركة بين الدولة (القطاع العام) ومنظمات المجتمع المدني (القطاع الخاص) لضمان مشاركة جميع الاطراف في تحقيق التنمية المستدامة .

4-القيام بالإصلاح المالي والمصرفي البدء مع جملة من الخطوات الاساسية ولتحقيق ذلك يكون في اتجاهين :

ا-اصلاح مصادر التمويل بما يجعل من الحكومة تسيطر على حجم الانفاق العام بما يحقق الاستخدام الامثل لتلك الموارد .

ب- تنويع مصادر الايرادات الحكومية بحيث لا يقتصر دورها على النفط الخام ، فلابد من القيام بتنويع مصادر الدخل القومي ، اي بعبارة اخرى التخلص من احادية الجانب في الاقتصاد العراقي .

ج- ضمان اتساق اهداف السياستين النقدية والمالية بما يضمن ليس فقط معالجة الاختلالات في الاقتصاد المحلي وانما في المساهمة في دعم القطاع الخاص وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي .

5- ان برامج الاصلاح الاقتصادي لا تعني فقط تصحيح الاساليب المالية والنقدية والاقتصادية فحسب ، بل يتطلب تغيرات مؤسسية تتعلق بتوفير بيئة مؤاتية لجذب تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

6- دعم وتشجيع قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الاعمال ، في الوقت نفسه التقليل من تبني وتشجيع الصناعات الكبيرة التي يديرها القطاع العام بتمويل من موارد الريع النفطي كما حصل ذلك في الصين ودول رائدة في هذا المجال مثل مصر وكوريا الجنوبية .

7- يكون من الضروري التشخيص الدقيق للمشاكل الوطنية المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي نظرا للظروف التي ترسخت بعد عام 2003 ويكون الاطار الخاص بالعمل في هذا الاتجاه واعادة النظر بالقوانين للمرحلة الانتقالية وتفعيل لجنة اعادة الدستور .

8- اكمال متطلبات التنفيذ لميناء الفاو الكبير للاستفادة من الامكانيات التي يوفرها طريق الحرير (مبادرة الحزام والطريق) والذي اعلنت الحكومة الصينية عام 2013 على تنفيذه وفي هذا الصدد تشير كل التوقعات المؤكدة بان الايرادات المالية التي سوف يجنيها العراق من المشاركة في المبادرة ستكون موازية للموارد النفطية التي يحصل عليها سنويا .

9- عقد وتفعيل الاتفاقيات الثنائية مع الصين بما يضمن التعاون الدائم في مجال الطاقة وخصوصا النفط الخام الى الصين ، على ضوء حاجة الصين المتزايدة الى استهلاك المزيد من الطاقة ، ويتم ذلك عبر اتفاقيات طويلة الامد وفي مقابل الاستفادة من امكانات الصين في تزويد العراق بالخبرات في مجال الصناعة وقطاع البناء والتشييد .

10- التبادل الثقافي والفني بين الطرفين في مجال التعليم العالي والتدريب للعاملين في العراق ، فالصين تعد دولة لا يوجد لها تاريخ عدائي مع القضايا العربية المصيرية ، وهذا يساعد على تقبل الطرف الاخر دون شك .

المصادر .....

المصادر باللغة العربية

اولا : القران الكريم

ثانيا : الكتب

1) ابراهيم العيسوي ، نحو نظرة واقعية الى التخطيط واقتصاد السوق ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد11 ، 1996.
2) اتريكالوتي بيشل ، الثورة المتواصلة ، ترجمة محمود وصفي ، سلسلة كتب سياسية ، القومية للطباعة ، الاسكندرية ،(د . ت) .
3) احمد ابريهي علي ، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، دار الايام ،عمان،2013.
4) أحمد الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، بغداد ، دار الدكتور، 2003.
5) احمد بريهي علي ، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة ،دار الايام للطباعة ،الاردن، 2013.
6) ادغار سنو ، النجم الاحمر فوق الصين ، المراحل الاولى للثورة الصينية ، ترجمة كما ابو العز كمال ، بيروت ، دار الطليعة للنشر ، 1970 .
7) افيريت هاجن ، اقتصاديات التنمية ،ترجمة جورج خوري ، مركز الكتب للنشر، الاردن .
8) باسل النقيب. موجز البرنامج الليبرالي لعراق المستقبل، الطبعة الثانية . دار الحكمة ،لندن ،2009.
9) باسم عبد الهادي حسن ،معوقات الاستثمار الاجنبي في العراق والفرص الممكنة ،بحث مقدم الى مؤتمر حوار بغداد المعد من قبل المعهد العراقي لحوار الفكر برعاية رئاسة مجلس النواب العراقي ،بغداد،14-2017/1/15.
10) برانتلي ورماك ، جيمس ار.تاونسند، السياسة في الصين، عرض تجربة الصين في كتاب السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الاهلية للنشر ،عمان ، الاردن 1998.
11) بول ساملسون،وليام نوردهاوس، علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى ، بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون،2006.

12) بير رينوفان ، تاريخ القرن العشرين 1900- 1948 ، ترجمة نور الدين حاطوم دمشق ، مطبعة جمهورية سوريا ، 1983.

13) تسين شي ، الصين 1998 ، دار النجم الجديد للنشر ، بكين 1998.

14) تشاو لي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية من منظور الاقتصاد الثقافي العالمي ، ترجمة : محمد بيج شيه يانغ،منشورات ضفاف،بيروت،ط2018.

15) تشي ون / موجز احوال الصين ، ترجمة احمد مجد خبر ، دار النشر باللغات الاجنبية / بكين / 1983.

16) تشين شي ، الصين عام 1998 ، دار النجم الجديد للنشر ، بكين 1998 .

17) توبى أصف ،ترجمة د. محمد غصفور ،العلم الحديث ،الاسلام الصين ،الغرب، الكويت ،عالم المعرفة ،1998.

18) ثائر محمود رشيد وإيناس محمد رشيد : إشكالية الصناعة التحويلية في بيئة الإعمال الاقتصادية ومتطلبات تكيف انضمام العراق إلى (WTO)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (4)، العدد (9)، (2012).

19) جمهورية الصين – المكتب الوطني للحصاء- الكتاب االاحصائي السنوي للعام (2016

20) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي ،دائرة الإحصاء والأبحاث ،التقرير السنوي، سنوات متفرقة

21) حسن عباس علوان : استراتيجة السياسة الضريبية للإصلاح الاقتصادي الضريبي في العراق، المؤتمر الضريبي تحت شعار (الإصلاح الضريبي دعامة أساسية في بناء الاقتصاد العراقي)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، (2006) .

22) دريد محمود السامرائي ،الاستثمار الاجنبي :المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى،بيروت،لبنان،2006.

23) دينغ شار بينج ، مسائل اساسية في الصين المعاصرة ، دار النشر للغات الاجنبية ، بكين ، الصين، 1988.

24) راضي محسن داود : إستراتيجية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق على الموقع الكتروني . www : sitoon lien . org

25) رائد خضير ، د، عدنان حسين .دور حاضنات الاعمال في تطوبر المشاريع الصغيرة، عمان ،دار الايام، 2015.

26) زكي متي، كلثوم عبد القادر، المردودات الاقتصادية والاجتماعية من الاستثمار في مجال الأسكان العمودي، مجلة جامعة نوروز.

27) سبيرو،جون ادلمان سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ،ترجمة خالد قاسم مركز الكتب الاردني ،1987.

28) ستيوات شرلم وروجية غارودي ، واخرون ، ماركسية ماوتسي تونغ ، ترجمة جورج طرابيشي ، الطليعة للطباعة ، بيروت.

29) سعد محمد عثمان ، د.سامرة نعمة الثامر، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وافاق تطوره المستقبلية ، دار وائل ، الاردن ، عمان ، 2001 .

30) سلمان عبد العزيز العتيق ، الصين الحضارة والثقافة ، حائل الانتشار العربي ، ط1 ، 2011.

31) شوقي جلال ،الصين وكوريا ج:التجربة والمواجهة في عصر العولمة .

32) صباح محمود محمد، الصين دراسة في الجيبوليتك، الجامعة المستنصرية .1988

33) الصين المعاصرة ، مجموعة مؤلفين ، ترجمة محمد الجندي ، الاتحاد السوفيتي ، 1975.

34) طارق عبد الله، حول الازمة الاسيوية . المستقبل العربي ، العدد 240، شباط، 1999.

35) عباس العبودي ، تاريخ القانون و شريعتة حمورابي ، دار السنهوري ، بيروت ، ط1 ، سنه 2015.

36) عبد الحسين محمد العنبكي ،الاصلاح الاقتصادي في العراق (تنظير لجدوى الانتقال الى اقتصاد السوق)، دار الصنوبر للطباعة،بغداد،2008.

37) عبد الكريم او هات ، النظم الاقتصادية ، دار الكتب ، بغداد ، 2002 .

38) عبد الكريم جابر شنجار ، فرص التعاون الاقتصادي بين العراق والصين في مجال البنى التحتية والطاقة، حوار الفكر ،2020.

39) عبد الكريم جابر شنجار ،قراءات في الاقتصاد العراقي ما بعد 2003،عمان.دار امنة للنشر والتوزيع،2021.

40) عبد الوهاب الامين ، النظم الاقتصادية ، جامعة الكويت ، 1986 ، ص 230 – 233 .د . محمد دريدار ،د. مصطفى شيحة ،الاقتصاد السياسي ، الاسكندرية ،1973 .

41) عبد علي كاظم المعموري ،القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال ، دار الروافد ،ط1، بيروت ،2020.

42) عدنان مناتي ،النظام الاقتصادي بين الراسمالية والاشتراكية – التجربة الصينية نموذجا ،بغداد ، دار الشؤون الثقافية العام ،2000.

43) علي توفيق ، د.علي احمد ، العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية ،ابوظبي ،صندوق النقد العربي ، 2001.

44) علي محسن إسماعيل : استراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2010-2014)، جمهورية العراق، المجلس المشترك لمكافحة الفساد، (2010.

45) غسان سلامة . امريكا والعالم :اغراء القوة ومداها ، ترجمة،مصباح الصمد ،ط2،دار النهار،بيروت،2006.

46) فرانسواز لوموان ، الاقتصاد الصيني ، نقله إلى العربية صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة ،الهيئة العامة السورية للكتاب ،العدد82 ،2010 ،دمشق.

47) فلاح خلف الربيعي : دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة، جامعة عمر المختار، ليبيا، (2006).

48) فوزي درويش ، الشرق الاقصى ، الصين واليابان ، (1853-1972) مصر ، مطابع غياشي ، 1977.

49) قانون الاصلاح الزراعي للجمهورية الشعبية في الصين ، دار بغداد ، (بغداد .د.ت) .

50) كارل ايتشر وجون ستانز ، التنمية الزراعية في العالم الثالث ،ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي . ط 1، دار الشؤون الثقافية العامة للنشر، بغداد 1988.

51) الكسندر ، امتكاس ، موسكو ، ترجمة محمود وصفي ، سلسلة كتب سياسية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، د . ت.

52) اللجنة الاقتصاد ةٌ والاجتماعيةٌ لغرب اسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعيةٌ في منطقة . الاوسكا 2004 ، الامم المتحدة ، نيسٌان، 2005.

53) لستر ثرو ، مستقبل الراسمالية ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي (بغداد ،بيت الحكمة، 2000).

54) لوك دي ولف، الاصلاح الاقتصادي في الصين، التمويل والتنمية. مارس . 1985.

55) لين ماي تسون، دراسات في طريق الحرير ، ترجمة :سلوى طارق علي ، منشورات ضفاف، بيروت ،2018.

56) مازن الوادي ، الاثار المترتية على النضام الصيني الى منظمة التجارة العالمية ، دراسات اقتصادية ، العدد 14 السنة (4) 2002 .

57) محمد على القوزي وحسان حلات ، تاريخ الشرق الاقصى الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001

58) محمد علي الزينٌ ، الاقتصاد العراقي الماض والحاضر وخيأرات المستقبل ، الطبعة الثالثة ، دار:. الملاك للفنون والادب والنشر ، : 2009

59) محمود الدرة ، تجربة الشيوعية في الصين ، دار الكتاب العربي ، دار الكفاح ، بيروت.

60) محمود حيدر ، الدولة المستباحة من نهاية التاريخ الى بداية الجغرافيا،رياض الريس للكتب والنشر،ط1،بيروت ،2004.

61) مروة حامد البدري ،المجتمع المدني جماعات الضغط الصينية ودورها في المطالبة بالديمقراطية ،مجلة السياسة الدولية،عدد132,1998،

62) مولود كامل عبد ، ص 26 ، التعليم في الصين ، مطبعة السلام ، بغداد ، 1974

63) نادر فرجاني ، من الكتاب الاحمر الى الكتاب الاصفر ، عرض تجربة الصين النموذجية ، بيروت ، 1987

64) نرانكيري تبث، التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق : القضايا المتعلقة بالاصلاح والتصحيح والنمو ، البنك الدولي وصندوق النفد الدولي ، واشنطن 1993.

65) هاري ج ، بروما ن ، الدولة الصينية كعامل مهم في الشركات ، التمويل والتنمية ، واشنطن سبتمبر 1999.

66) هليد هو خام ، تاريخ الصين منذ ماقبل التاريخ حتى القرن العشرين ، ترجمة اشرف محمد كيلان المجلس الاعلامي للثقافة ، 2002 ،القاهرة ، ط 1

67) هناء عبد الغفار السامرائي : الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية ، الصين نموذجا ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.

68) واثق علي الموسوي ، التنين الصيني ، دار الايام ، الاردن ، عمان ، ط 1 ، سنه 2019 .

69) وانـغ ييـواي ، الحـزام و الطريـق ، مـا سـتقدمه الصـين للعـالم فـي صـعودها ، الـدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، 2017.

70) وديـع طـوروس، المـدخل الـى الأقتصـاد النقـدي، ط1، بيـروت، المؤسسـة الحديثـة للكتاب، 2011.

71) وزارة الصـناعة والمعـادن : الـدائرة الاقتصـادية ، دائـرة التخطـيط ، الموازنـة الاستثمارية .

72) وفاء المهداوي واحمد جاسم محمد : الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصـاد السـوق ، المجلـة العراقيـة للعلـوم الاقتصـادية ، السـنة العاشـرة ، العـدد 33 ، 2012.

73) وو بـن ،الصـينيون المعاصـرون ،التقدم نحـو المسـتقبل انطلاقـا مـن الماضـي، ج 2، ترجمة د،عبد العزيز حمدي، سلسلة عالم المعرفة رقم 211،الكويت،1996.

74) وي جينـغ تونـغ ، الكونفوشيوسـية والصـين الحديثـة ، دار الشـعب للنشـر ، شـنغاي . 1990

ثانياً : البحوث والدراسات والندوات

1) احمد عمر الراوي ، الاستثمار الخاص ودوره في عمليةُ الإصلاح الاقتصادي ، مجلة العلوم -الاقتصاديةُ والإداريةُ ، المجلد(115) ، العدد (55)،2009.

2) احمد عمر الراوي ، دور الاستثمار الاجنبي في اعادة بناء الاقتصاد العراق ، مجلة دراسات عراقيةٌ ، -(العدد) 4 ، نيسٌان ، 2006 .

3) احمـد معـن الطبقجلـي ، ديـون العـراق ..نظـرة عامـة حـول وضـع الـديون ونشـاتها ومستقبلها،مركز البيان للدراسات والتخطيط.

4) أيسر ياسين، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به، مجلة دراسات اقتصادية، العدد23، السنة2010، بيت الحكمة، بغداد، 2010.

5) بويوي ون، استثمار يونغ وبناء شنغهاي الجديدة ، مجلة الصين اليوم ، العدد10.اكتوبر 1995.

6) تقرير البنك الدولي عن التنمية في عام 1996 ، ص 58 ، مركز الاهرام للنشر 1996

7) جمال عزيز فرحان الطائي ،ثلاثة الفش الاقتصادي في العراقت (الفقر ،البطالة، الفساد) مجلة الكوت للعلوم الا قصادية والادارية تصدر من كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط العدد 19 عام 2015 .

8) جون بيير كابيسان، السياسة الدولية للصين بين الاندماج وارادة القوة، عرض حكمات خضر العبد الرحمن، مجلة سياسات عربية، العدد 27، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة مايو ايار 2017 .

9) حسينٌ د يكًان درويشٌ ، القطاع الصناعي في العراق ؛ الواقع والافاق ، مركز الفرات للتنميةٌ - والدراسات الاستراتيجًيةٌ ، 2007 .

10) حميد الجميلي ، اشكاليات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، بيت الحكمة ، العدد 23 ، بغداد ، شباط ، 2002.

11) حنان ماهر ، تجربة الصين بعد ماو ، مجلة السياسة الدولية، العدد89، يوليو 1987،

12) د نادر فرجاني ، التنمية المستقلة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987،

13) د نادر فرجاني ، التنمية المستقلة ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1987،

14) د. زرقين عبود ، قراءات في التجربة التنموية الصينية وامكانية الاستفادة منها ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ، 48

15) دين غمو ، المؤسسات المملوكة للدولة: اصلاحها وتطويرها ، مجلة الصين اليوم،تشرين 2.

16) دينغ موه ، المؤسسات المملوكة للدولة ، اصلاحها وتطويرها ، مجلة الصين اليوم ، تشرين الثاني 1997 ،

17) سوسن حسين ، الصين الشعبية ورياح التغيير ، مجلة السياسة الدولية ، العدد78 ،اكنوبر1984.

18) سوسن حسين ، الصين الشعبية ورياح التغيير ، مجلة السياسة الدولية ، العدد78 ،اكنوبر1984.

19) سونغ تينغ مينغ ، الاصلاح طريق نهضة الصين ،. مجلة الصين اليوم ، 1988، العدد 10 تشرين اول.

20) شيماء محمد جواد، احمد رعد رمضان، الخصائص الطبيعية للصين، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 22 ، العدد 93، 2016.

21) شين ون ، تسع سنوات من الاستثمار في بودنغ ، مجلة الصين اليوم ، العدد 4 ، نيسان 1999 .

22) صبري زاير السعدي : مسالة الإصلاح الاقتصادي في العراق، ندوة احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2004).

23) طاهر فاضل حسون ، البناء الاشتراكي في الصين ، مجلة الاقتصاد ، العدد 3 ، 1979 .

24) طاهر فاضل حسون ، البناء الاشتراكي في الصين ، مجلة الاقتصاد ، العدد 3 ، 1979.

25) عائشة بن عطا الله،دراسة تحليلية لوضع الصادرات الصينية خلال عامي 2001-2007، مجلة الباحث، العدد12، جامعة الاغواط – الجزائر ،2012.

26) عباس ناجي جواد، محمد سلمان صالح، أهمية مؤشرات التنافسية العالمية في قياس مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جامعة نوروز ، العدد (0) ، 2012.

27) عبد الخالق عبد الله ، النظام العالمي الجديد ، الحقائق والاوهام ، مجلة سياسية الدولية ،عدد124، 1996.

28) عبد الرسول جابر ،(كلف التحول الى اقتصاد السوق في العراق)،مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 13،العد د3 ، 2011.

29) عبد الستار عبد الجبار موسى ورحيق حكمت ناصر : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، السنة العاشرة، العدد(34)، (2012).

30) عبد الوهاب الامين ، النظم الاقتصادية دراسة مقارنة الراسمالية الاشتراكية والاسلام ، الكويت، مطبعة الوطن التجارية، 1986.

31) عبد علي المعموري ،المواجهة في قلب الارض،دار الروافد للطباعة والنشر، بيروت، 2017.

32) عماد محمد على ولقاء فنجان ثامر : دراسة تقويم الأداء الضريبي في العراق للمدة (1995- 2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية أدارة واقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (19)، العدد (71)، (2012).

33) فرجاني ، واخرون ،التنمية المستقلة في الوطن العربي،مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط1،بيروت،1987.

34) كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، العدد 27، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة مايو ايار 2017.

35) محمد السيد سليم العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا ، مركز الدراسات الاسيوية جامعة القاهرة ، 1997

36) محمد رضي جعفر،" واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العر ا ق" ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ،العدد 28،الجزء الاول ،2017

37) محمد سعيد ابو عامود ، السياسة الامريكية في اسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 127 ، 1997.

38) محمد عبد الرحمن ،الصين الجديدة في ظل سياسة الاصلاح والانفتاح ، مجلة وجهات نظر ، السنة الرابعة،عدد46، 2002.

39) محمود حسين الوادي واحمد العساف ،الاقتصاد الكلي ،الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر، عمان ،2009.

40) محمود عبد الفضل ، العرب والتجربة الاسيوية ، الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، تشرين الثاني ، 2000

41) محمود عبد الفضيل،المغرب والتجربة الاسيوية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

42) محمود علي حسين الموسوي ومحمد حسين ناصر البدري : سياسات الاصلاح الاقتصادي في الصين وامكانية تكييفها في بيئة الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، المجلد 1 ، العدد 4 ، 2011

43) مروان سوداح، قارة الهان ، القارة الصفراء، مجلة النشرة .عدد 23، 2002.

44) مكتب الاعلام التابع لمجلس الدولة الصيني ، الكتاب الابيض حول التنمية السلمية ، سبتمبر ، عام 2008.

45) ميلتدا لوو وجين لين لوو، البحث عن راحة البال ، مجلة نيوزويك،الطبعة العربية 2003.

46) نبيل جعفر المرسومي ، م. حسين حيدر محمد الجزائري، ميناء الفاو الكبير الاهمية والموقع والتحديات ، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي

47) نضال شاكر الهاشم : رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، المجلد الثالث، العدد الثامن، الخاص، (2012.

48) هيثم عبد القادر الجنابي : اتجاهات وطرق تحويل الملكية إلى الملكية الخاصة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، السنة السابعة، العدد(19)، (2009) .

49) ونغ موه ، المؤسسات المملوكة للدولة : اصلاحها وتطويرها . مجلة الصين اليوم تشرين الثاني 19997.

50) وي وي زانج ، الاصلاح الاقتصادي في الصين و دلالاته السياسية ، مركز دراسات الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ،الامارات العربية، العدد 11، سنة 1995 .

رابعا : الرسائل والاطاريح

1) احمد محمود عبد المجيد العبدلي ، العلاقات الصينية – الروسية واقامتها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2007 .

2) خولة رشيد، مناخ الاستثمار في العراق للمدة (1997-2007)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2010.

3) دالية عمر نظمي، بيئة الاستثمار الملائمة لقطاع الأعمال ومتطلبات دعم النشاط الخاص في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013 .

4) الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني واثره في تنمية المجتمع ، رسالة مقدمة من الطالب خالد جاسم ابراهيم ،قسم العلوم السياسية،كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط ،الامارات العربية المتحدة ،2013.

5) رياض جواد كاظم حمد المعموري. متطلبات النهوض بالصناعة التحويلية في ظل التحولات الاقتصادية (تجارب دول مع أشارة خاصة للعراق)اطروحة مقدمة المجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد،2015.

6) لعماري وليد ، الاستقرار القانوني واثره على الاستثمار الاجنبي ،اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،كلية الحقوق 2019..

7) محمد صالح جسام، التجربة التنموية لالقتصاد الصيني وآفاقها المستقبمية، مجلة جامعة االنبار للعلوم االقتصادية واإلدارية، عدد خاص، المؤتمر العلمي الثاني،2001.

8) محمد عطية محمد ريحان : التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر ، غزة ، 2012.

9) محمد نعنان جلال ، الخصائص الأيدولوجية للمجتمع الصيني قبل ماو ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 47 يناير 1977

10) مروة علاوي ناجي الجبوري، سياسات تحرير التجارة الدولية ودورها في تفعيل الاستثمارالأجنبي في بلدان مختارة مع إشارة للعراق ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية ،2020.

11) هدى عبد الرضا علي : دور حاضنات الاعمال والمشاريع الصغيرة في مواجهة كلفة التحول الى اقتصاد السوق ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009

12) هشام عبدالعزيز العمار،مكانة الصين الدولية دراسة تحليلة في عوامل البروز)1991-2006م(رسالة ماجستير،)منشور(،جامعة الملك سعود،كلية ألنظمة والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2008

13) هناء عبد القادر السامرائي،العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية واثاره الاقتصادية على البلدان النامية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد ، 1999.

14) والي نادية، النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الاجنبية، اطروحة دكتوراه في العلوم القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ،الجزائر،2015.

خامسا : النشرات والتقارير

1) صندوق النقد العربي الموحد ، التقريرالاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة ، سنوات مختلفة
2) البنك الدولي ،قسم الاحصاءات والبيانات عن طريق الموقع
3) الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، التجارة بين الصين والوطن العربي .2000.
4) البنك الدولي-بنك البيانات- مؤشرات التنمية العالمية –الصين

الالكتروني:www.worlban; statisticaidata

سادسا : شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)

1) http:// www.hbiby . com /vb/1781.html
2) http :// ar. Wikipedia .or
3) http : // www. Myepublica . com
4) ww.chinability . com / GDP in china
5) www.chinacculture.org
6) http;www.eri.online 22l12l2003lhtm.p.f.
7) http;www.Arabic . people . com. En\30\10\2002\ara\2002-030\htm.
8) http;\\www.arabic.people.com.en.\31664\4202077.html.
9) http\\www.CIA-theworldfaetbook-china.2003.htm.p.4.
10) http;\\www.arabic. people. Com. En\2006\31664\4202077.html.
11) http;\\www.arabic.cri.com.cn\\arabic\2002\19\2.htm.p.1
12) HTTP;\\WWW.CHINATODAY.CON.CN\ARABIC\2009N\0901\P6.HTM
13) en,Wikipedia . orglwiki / sino – soviet split(شبكة المعلومات الدولية الموقع
14) www.moelc.gov.iq)موفع وزارة الكهرباء عن شبكة المعلومات الدولية :

15) Footnotes 23&24form ; https; // scholarship. Law.perkeley.edu/cgilv

16) https://www.statista.com/statistics/262860/uk-brent-crude-oil-price-chauges-since-1976

17) https;//www.arab48.com اقتصاد /اخبار –تقارير/ 2020/2/16/ العراق –تراجع معدلات الفقر الى 20%

18) http;//www . sotalira. com / liraq – : عامر ألجواهري : على الموقع الكتروني news . php ?id=110814 # ixzz

19) رؤى خليل سعيد ،لمحة عن العلاقات الصينية العراقية موقع مؤسسة النخب الاكاديمية ، في 2017/2/1. t www.alnukhab.com

19) د. غيث الربيعي ،تطور العلاقات العراقية الصينية ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ،ص 23 ، منشور على الموقع www.iasj.net

21) http;// dspace. Univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3201

حميدة رابح ، استراتيجيات التنمية المستدامة، 25-2019-avr

سابعا : المصادر باللغة الانكليزية

1) Aaul R.GREGORY, COMPATATIVE Economic . system university Henghton Mitflin compony Boston ,
2) Alexander Eckstein Chias economic revolution , Cambridge Universty press, 1977 ,
3) ANNALS OF ECONOMICS AND FINANCE 5, 127–152 (2004 , , Gregory C. Chow, Economic Reform and Growth in China
4) Arnold Toynbee Half of the world London , 1993
5) Avisit to Tungtion people's commune , 111 , peking Review vollt .No ist three- level owener ship (peting – 1973)
6) Boyd , R.G, Gmmunist , Foregn polier trederich a praeger (New York -1962)
7) Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research
8) David Shambaugh , china's communis party , Woodrow Wilson center press(washingtion 2009)
9) David Shambaugh , china's communis party , Woodrow Wilson center press (washingtion 2009) ,
10) Douglas Zhihua Zeng, China’s Employment Challenges and Strategies after the WTO Accession
11) Dwigheald Perkins , Reforming China,s Economic system, Journal of Economic litaratur, Vol, No.2,19988
12) Eost Asian studies Documents conversation between stalin and Mao , 16 , December , (Moscow – 1949) .
13) Eric , R. wolf , wars of twenticth century : china Harper and Row puplis hers, (New Youk -1973) .

14) Eric, R. wolf . peasant wars . of the Twe ntieth contury : china . Harper and Row puplishers . (New York – 1973) Huchi – His , MaoTse – Tuny et laconstraction dusocialism(paris – 1975).

15) Guoji Yan (Academy of Economic Research, the State Planning Commission, Beijing), WangYong Xi & LiuJia Qiang (Southwest University of Finance and Economics, Chengdu,Sichuan), 2001–2020:A Research on China's Employment Strategy, Economist Magazine, 04.2001.

16) I.O of the state of the P.R.O.C, Chinas E CONOMIC Reform a Great Success .

17) Information office of the state

18) information office of the state council of the peoples republic of china, chinas economic reform a great success, march toward 2000, 1999,

19) james M.Ethridge , chaning China.,new world press peking, 1988,.

20) John Knight, University of Oxford –UK & Jinjun Xue, Oita University–Japan, How High is urban unemployment in China?, Journal of Chinese Economic and Business Studies, 2006, vol. 4, issue 2, pages 91-107 .

21) Julia strauss , the History of the prc 1949 – 1976 , combridg , university (u. k – 2007)

22) June Grasso and ot hevs , moderniz ation and Revolution china from the opinm was to the olympics , (new York -2009).

23) kang,f., economic reform in china s country side).a paper presented to a seminar held at the university of California, davis, October 11, 1984 .

24) Kenneth Petcher , the history of china , vosen educational serrices , (New york -2009) pp. 288- 290

25) krista lina Georgieva,IMF managing Director, confronting the crisis; priorities for the Goblal Economy. At;

26) Maurice merisnr

27) Michael lnch , mao , francis Grop (New youk 2004) .

28) Michel chossudov skiy , towards capataist Restoration , maequeen , London , 1996.

29) Middle East Policy Council , Volume XV , Number 2 , in 19 – Mahmoud Ghafouri , China's Policy in the Persian Gulf 7 – 2017

30) Oinshi , China 1995 , New star publisher , B eijing , china 1995 Paul Salem, Iraq's Tangled Foreign Interests and Relations, Carnegie Middle East center, December 24, 2013

31) Phillip Abrams and andrewmc culloch , communes sociology and society Cambridge Universty press (New York 1975)

32) Robert C. North Moscow chinase communist , California , university press , (U . S . A. 1962) Servicep8.

33) Rodzinsiwitod , AHistory of china . VOl .1, London pergman press , 1973

34) Sai Ding and John Knight,2007, Why has China Grown so Fast? The Role of Structural Change, University of Oxford, Department of Economics

35) Scott J. Lee , From Beijing to Baghdad: Stability and Decision making , In Sino-Iraqi Relations, 1958-2012 CUREJ , College Undergraduate Research Electronic Journal p79 , College of Arts and Science ،

36) The World Bank , World Development Report 2000-2001 . (Washington, Oxford University Press, 2000).

37) TheresaFallon , The New Silk Road;Xi Jinping Grand Strategy for Eurasia, American Foreign Policy Interests , Vol.37,N3, 2015,

38) TIM ARANGO and CLIFFORD KRAUSS, China Is Reaping Biggest Benefits of Iraq Oil Boom, MIDDLE EAST, 2 JUNE 2013.

39) Warner Andrew, economic reform and the process of glopal integration, IMF.working paper 03/ 245,2006.

40) Wayne M. Morrison,2017, China's Economic Rise: History, Trends،

41) World Bank Report , "Republic of Iraq : World Bank Financial Sector" , Washington , D.C . , 2005

42) ww. chinability . com / GDP in china

43) Yanzhong Haung. Reform as Pandoras Box; Chinas Public Health Crisis, in; http;\\www.csis. org\china 2002\12\30. Htm. P.1.

44) Zimbalist , a , shernanh , . com paring economic systemst , apolitical economic opprorarh , academic , pressinc , London , 1984 ,

Abstract

The Chinese economic reform is currently considered an economic miracle amongst nations; hence, this experience is exemplary experience to be followed by the states that are transitioning from political and economic stages to completely different ones. China changed from an underdeveloped and primitive society to a developed, civilized, and prosperous society that competes with the most advanced industrial states. During the period of this transition, China adopted thoughts and strategies that conform to the beliefs of its society that has a rich heritage dating back to thousands of years; therefore, China has achieved an economic development that outweighs what is happening in various industrially advanced states. As a result, China economy is rated second highest economy next to the US economic balance; in addition, it is expected that the Chinese gross domestic product will outbalance that of the US in the third decade of this century, although its population represents 18% of that total population of the world.

We have attempted, in the present study, to benefit from the Chinese experience and trying to fathom the possibility of implementing this experience in Iraq in spite of the significant differences between the socialist experience of the two states. Of course, nobody can deny the fact that the socialist market experience is remarkable in effecting sustainable development through supporting the private sector in cooperation with the public sector without undermining the latter due to the great number of the Chinese population. Furthermore, it should be noted that a financial and monetary reform is highly recommended; the Iraqi government is responsible to bring about such a reform that is considered a cornerstone to get rid of the unilateral Iraqi economy that faces deficit every single years because it is heavily dependent on (99%) on oil resources, in addition to the conflicting perspectives of the political powers that rules Iraq from 2003 till now.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Al-Qadisiyah University
College of Administration and Economics

THE SOCIALIST MARKET IN CHINA AND THE POSSIBILITY OF BENEFITTING FROM IT IN IRAQ

Thesis submitted

Saadoun Rashid Khudair

To the Board of the College of Business and Economics - Al-Qadisiyah University, which is part of the requirements for obtaining a degree -

Doctor of Philosophy in Economic Sciences

Supervised by

Prof.: Dr. Dr. Abdulkareem . J . Shingar Alsaw

1441 AH 2021 AD